

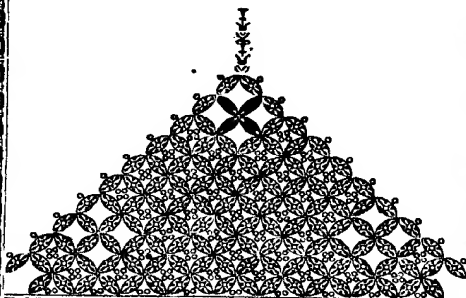
حاشية خاتمة المحققين ونادرة الفضلاء المدققين شيخ الاسلام وسيد  
الانام اساتذنا الشيخ ابراهيم الباجوري على متن السلم  
في فن المنطق للامام الاخضرى نفعهم  
الله برحمته واحسانه وأسكنهم  
أعلى فرديس جناته  
آمين

وهم امشها تقرير المحقق العلامة المدقق الفهامة مولانا  
الشيخ محمد الانبأى شمس الدين لازال سراجا منيرا في العالمين



(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 أجمعين (قوله ابتداء بالجملة) مصدر قياسي ليس كدرج درجته إذا قال بسم الله الخ على ما في الأصح أو إذا كتبها على  
 ما في شذوذ الأزهرى فهي بمعنى التول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازاً من إطلاق المصدر  
 على المقول للعلاقة المأزوم ثم صارت ٢ حقيقة عرفية وهي من باب الفتح وهو ان يختصر من كلتين فأكثر كلمة

واحدة ولا يشترط فيه  
 حفظ الكلمة الأولى بتمامها  
 بالاستعراخ خلافاً لبعضهم ولا  
 الأخذ من كل الكلمات ولا  
 موافقة الحركات والسكان كما  
 يعلم من شواهد نعم يفهم من  
 كلامهم اعتبار ترتيب الحروف  
 ولذا عدم وقوع الشهاب الخفاش  
 في شفا الغليل من طبق بتقديم  
 الباء على اللام إذا قال أطال  
 الله بقاءك سبق قلم والقياس  
 طبق والتفت مع كثرة في كلام  
 العرب معاً كما صرح  
 به الثماني ونقل عن فقه اللغة  
 لأبن فارس قياسه ثم مراده أنه  
 ابتداء بالجملة نطقاً وكتابة أما  
 الثاني فدل عليه المشاهدة وأما  
 الأول فدل عليه أن من كتب  
 شيئاً فلفظ به غالباً (قوله اقتداء  
 بالقرآن) أي بمنزل القرآن وذلك  
 لأن المقتدى به فاعل المقتدى  
 فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالى  
 والقرآن مبتدأ فيه ما ورد  
 ما يفيد طلب الاقتداء به سبحانه  
 والتخلق بأخلاقه في الحديث  
 تخلقوا بأخلاق الله أي اتصفوا  
 بصفات مماثل وقه وصفاته المثل  
 الأعلى في صدق العنوان صفاته  
 بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الإنسان بالمنطق المفصح عما في الضمير من المكنونات وأفاض على  
 رياض عقله غيث مصاب التصورات والتصديقات والصلاة والسلام على سيدنا  
 محمد المؤيد بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات البينات وعلى آله وأصحابه  
 المحررين على اقتفاء أثره في الجزئيات والكلديات أما بعد فيقول راجي العفو من  
 الخبير اللطيف إبراهيم الباجوري الذليل الضعيف ابن محمد الجيزاوي غفر الله له  
 جميع المساوي قد سألني بعض الأخوان أوصلي الله لي وله الحال والشأن كتابة بديعة  
 النظام تكشف عن المذمة الشهيرة باسم اللثام على مؤلفها الرضا والاحسان من  
 المولى الكريم الرحمن فأنشر حصرى لذلك والله أعلم بما هنالك فجمعت ما سره  
 الله تعالى من تحقیقات شريفة وتدقیقات بديعة منيعة ونظمته في سلك التصنيف  
 وجعلته حاشية على هذا المتن المنصف فاجتهد بحمد الله حاشية تسر الناظرين ويشهد  
 بلوقد رهاق ضلالم المصلين والله أسأل أن يتعهم المنفع العجم بجمه سيدنا محمد الرؤوف  
 الرحيم وهأنأنا شرع فيما قصدت بعون من علمه أعتدت فأقول وبالله التوفيق  
 (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بالجملة اقتداء بالقرآن المجيد في ابتداءه بها

كاسر  
 الا انه مخصوص بما يمكننا لم يجمع منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء ذات البال بالجملة لا كالخلق  
 والكبرياء ثم ان القرآن في الاصل مصدر قرأ فقلب شرعاً على اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته  
 المتكبر سورته منه والمجدد والعظيم (قوله في ابتداءه بها) أي بحسب الترتيب لا النزول والافاؤه نزولاً قرأه اقرأ الى

قوله ما لم يعلم كما صرح به في الكشف في أول سورة محمد ترواية عن الزهري ولا يشافي هذا ما ورد أن أول ما نزل به جبريل بسم الله الرحمن الرحيم لاحتمال أن المراد النزول على آدم لا على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والمراد أن أول ما نزل من الآيات على الإطلاق هو آية اقرأ فلا يشافي أن أول ما نزل بعد فترة الوحي أول المدثر وأن أول ما نزل من السور النامة الفاتحة وبه هذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرا (قوله كسائر الكتب) راجع لقوله ابتداءه أي باقي الكتب كالقرآن في البداية بسمة لا لقوله اقتداء لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرر على الراجح في مذهبننا لكن الظاهر أن الكتب غير القرآن معبودة وأما بسمة نزل ولا لما شتم من كون التوراة نزلت على موسى عليه السلام جملة واحدة مرتبة بخلاف القرآن فإنه نزل غير مرتب بحسب الوقائع وانما بدئ بالبسملة بعد ترتيبه فيكون التشبيه في مطلق البدء بالبسملة بقطع النظر عن كونه بحسب النزول أو بحسب الترتيب (قوله والمختص به هذه الامة الخ) أي وأما ما في كتاب سليمان فليس عربي على هذا الترتيب بل اللفظ العربي بهذا الترتيب حكاه عنه وكذا قوله عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب أي أن كل كتاب بسمة وهو أعم من أن تكون باللفظ العربي على هذا الترتيب كما في بسمة القرآن وبغيره كما في بقية الكتب ثم إن كان المراد أن بسمة بقية الكتب نزلت عربية الا انها على غير هذا ٣ الترتيب كان الامر ظاهرا وان كان

كسائر الكتب المنزلة من السماء كما يشهد له قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولذلك جرى بعضهم على أنها ليست من خصوصيات هذه الامة ويدل له أيضا ما في سورة النحل من قوله تعالى حكايه عن سليمان عليه السلام في كتاب بلقيس انه من سليمان رانه بسم الله الرحمن الرحيم والمختص بهذه الامة انما هو اللفظ العربي على هذا الترتيب وعلى هذا يحمل قول من قال بانهم من خصوصيات هذه الامة وعلاجه بترك كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتأ وأجذم وأقطع روايات والكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف في أداة التشبيه ووجه التشبيه والمعنى فهو كالأبتأ الذي هو مقطوع الذنب أو كالأجذم الذي هو من ذهب أنامله من الجذام أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل فوجه التشبيه مطلق النقص وإن كان في التشبيه به حسيما وفي التشبيه معنويا أو من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو زيد أسعد حيث قال الجمهور يجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة لانه لا يجمع بينهما بين طرفي التشبيه أعني التشبيه والمشبّه به وجوز السعد ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله المشبّه بالرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب والمذكور المتأخّر فرد من أفراد هو زيد ولا يعارض الخبر المذكور خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه

المراد انما نزلت غير عربية كان مخاها لما ورد من أن كل كتاب نزل من السماء فهو عربي إلا أن كل نبي عبر عنه بلسان قومه إلا أن يجاب بأن قوله والمختص به هذه الامة انما هو اللفظ العربي المخضع للعرب المسقر عربيتة فتدبر (قوله ومحمدا انما عبر العمل هنا وشم بالافتداء التضمن الخبر الامر بخلاف القرآن فإنه لم يتضمنه كتضمن الخبر (قوله لا يبدأ) مفة ثانية لامر من باب النعت بالجملة

بعد النعت بالمرء وهو أحسن من عكسه (قوله فيه) أي بسببه وقائدة الاثبات في الدلالة على السببية مع صحة تركها افتادة أن المطلوب كون الأمر ذي البال سببا باعتبار التسمية في ابتداءه لا مطلق وقوع التسمية في ابتداءه ولو بسبب آخر بحيث يكون هو غير منظور إليه عند التسمية والمخبر والجزر ورتائب فاعل يبدأ لكن الأحسن انه ضمير مستتر عائد على الأمر لمخبرانه على الأصل من ثبابة المقهور به (قوله أو كالأجذم الذي هو من ذهب الخ) في الصبان قلاعن القاموس والأجذم المقطوع البدأ والذلل بالانامل من الجذام والأقطع مقطوع البدأ والذاهب الانامل فاعل في كلام المحشي اكتناه من أن أجذم وأبتأ وأقطع صفات مشبهة مصوغة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التي على أن فعل منها قياسا (قوله وفي المشبه معنويا) أي وأن تم حسا والنقص المعنوي في نحو التائب فله انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفي نحو الأكل قلة انتفاع الجسم به وفي نحو القراءة قلة انتفاع القارئ بها الوسوسة الشيطان حينئذ (قوله وجوز السعد ذلك) أي كونه من باب الاستعارة (قوله ومنع لزوم الجمع الخ) فيه أن زيدا وإن لم يكن هو المشبه الا انه فرد من أفراد فيتحقق هو فيه فيلزم الجمع المذكور إلا أن يقال يقتضي في الرابع ما لا يقتضي في المستقل على أن في تحقق الكل في أفراد مناعطو بلا افتاده الشين في رجم



الله في خفيه على الخلاصة (قوله لان الابتداء الخ) مقتضى هذا الجواب انه لا يخرج عن العهدة الاجماعا (قوله حقيق) نسبة  
 لفظة مقابل المجاز لان حقيقة الابتداء بالشيء حمله أولا وفاقحة فاطلاق الابتداء على الاضافي مجاز علاقة المشابهة في سبق  
 كل افاذه الصبان (قوله واضافي) أي نسي وهو ما كان ابتداء بالاضافة والنسبة الى ما بعده من شيء أم لا فهو أعم مطلقا من  
 الحقيق وأثر التعبير بالاضافي على التعبير بالمجازي مع انه الانسب في المقابلة لاشعاره بالرأى من غير الحقيق وأنه ما كان  
 ابتداء بالاضافة الى ما بعده افاذه الصبان تكن في عبد الحكيم انه يشترط في الاضافي ان يسبقه شيء وهو مقتضى كون المجاز  
 بالاستعارة والافهم مجاز مرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام (قوله من ان الابتداء أمر ممتد الخ) مقتضى هذا  
 الجواب انه يخرج عن العهدة نذرهما قبل المقصود بالذات وان سبقهما شيء آخر ~~لا~~ يمكن الاول أن لا يسبقهما شيء آخر  
 موافقة للكتاب وعمل السلف (قوله أصح) أي وحديث الجدة صحيح وقيل ان حديث البسلة صحيح وحديث الجدة حسن  
 وقيل ان حديثها حسن ٤ لكن حديث البسلة أحسن افاذه الصبان (قوله ومنها أن محل التعارض اذا لم يكن

هناك مطلق كما هنا الخ)  
 فيه ان ما هنا من باب العام  
 والخاص لا من باب المطلق  
 والمقتدلان المطلق لا بد أن  
 يكون نكرة كما في المحلى  
 وذكر الله معرفة ويمكن أن  
 يقال ان المراد النكرة ولو  
 معنى فقط ~~كما هنا~~  
 لان الاضافة -نسبة وهي  
 في معنى التنكير فلا اعتراض  
 ومقتضى هذا الجواب  
 الاشهر ان من بدأ بأى  
 ذكر كان خروج عن عهدة  
 الحديثين لكن خصوص  
 البسلة والجدة أولى  
 لموافقة الكتاب والسنة  
 ولعمل السلف افاذه  
 الصبان (قوله يصح أن  
 تكون انشائية) أى

بالجدة الخ لان الابتداء نوعان حقيق وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء  
 واضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شيء فحمل حديث البسلة على  
 النوع الاول وحديث الجدة على الثاني ولم يعكس تأسي بالكتاب العزيز وعمل بالاجماع وبقي  
 لدفع التعارض أوجه آخر منها ان الابتداء أمر ممتد من الاخذ في التأليف الى الشروع  
 في المقصود ومنها ان شرط التعارض تساوى الحديثين وليس كذلك هذا لان حديث البسلة  
 أصح ومنها أن محل التعارض اذا لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه رد كل أمر ذي بال لا يبدأ  
 فيه بذكر الله الخ والاحل المقيد على المطلق فان قيل القاعدة عند الأصوليين وغيرهم عكس  
 ذلك أعني حمل المطلق على المقيد كما في آتبي الظهار والقتل فانهم حلوا المطلقة عن التقيد  
 بالمؤمنة على المقيدة بها أجيب بان ذلك مشروط بكون المقيد واحدا فقط بخلاف ما اذا كان  
 متعددا وتغايرت القيود اذ لا جائز أن يحمل المطلق على الكل لتنافي القيود ولأن يحمل على  
 واحد دون الآخر لما فيه من التحكم واعلم أنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسلة  
 بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسلة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسا ويجوزي الفن  
 المذكور فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن ونحن الآن شارعون في فن  
 المنطق فينبغي أن يتكلم عليها بطرف مما يناسبه فنقول قد اشتهر أن جملة البسلة يصح أن  
 تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى الاول لا تسمى تلك الجملة قضية لانه لا يسمى بها  
 الانشاء بل الخبرية فقط وأما على الثاني فتسمى بها نعم ان قدر المتعلق نحو أي مدى كانت قضية  
 شخصية لان المحكوم عليه فهم مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية وان قدر نحو  
 يمدى كل مؤمن كانت قضية كلية لان المحكوم عليه فيها كل واحد قدس وبالسور الكلى كما هو

باعتبار المتعلق كما هو المتبادر وذلك بان تجعل الباء مجرد التعددية متعانة بمحذوف تقديره استعين أو استعانتي ضابط  
 وقصد انشاء الاستعانة وقوله وان تكون خبرية أى بان قدر المتعلق أولف أو تألفي أو ابتدئ أو ابتدائي وقصد الاخبار عن  
 الابتداء أو التأليف الحاصل منه وفي المقام احتمالات آخر والذي اختاره الصبان وغيره ان الباء اذا جعلت للاستعانة  
 أو المصاحبة فالجملة خبرية الصادرة عن أولف مثلا صدق حد الخبر عليه وهو الكلام الذي يصدق مدلوله خارج بدون ذكره  
 انشائية المجزلة لم تحقق الاستعانة باسمه أو المصاحبة له بدون ذكره بسم الله فان قلت الجار والجرور ليس بكلام فكيف  
 جعل انشاء قلت هو في معنى الكلام لانه في معنى استعين بسم الله أو صاحب اسم الله اه ويمكن جعل كلام المحشى على هذا  
 كما نقل عنه بعض الهوامش فقوله يصح أن تكون انشائية أى باعتبار المجزؤ قوله وان تكون خبرية أى باعتبار الصدى وليس  
 المقصود ان هذين الاحتمالين متقابلان بمعنى ان الموجود اما هذا أو اما هذا بل المقصود انهما موجودان معا تامل (قوله وقد  
 صوب بالسور الكلى) هو في الكتابة الموجبة كل وأل الاستغرافية في السالبة لاني ولا واحد شيخ الاسلام وهو غير حاصر

انتمثل كل جميع وعامة ونحوهما (قوله بالسور الجزئي) هو في الموجبة بعض وواحد ونحو ذلك وفي السالبة ليس بعض وبعض ليس وليس كل ومثل كون القضية كلية أو جزئية إذا كان حكم السور مسلطاً على الموضوع فإن سلط على المحمول سميت منصرفاً لاخراف السور عن محله وهو الموضوع (قوله وكما يصح الخ) وعلى هذا فتصير الاحتمالات ستة عشر حاصله من ضرب أربعة المتعلق في أربعة الاضافة ان جعل الحرف أصلياً والانهى أربعة فقط باعتبار الاضافة (قوله يصح اعتبارها باعتبار اضافة الاسم الخ) أي سواء كانت الباء حرفاً أصلياً أم زائداً وان كان قوله فان قيل الخ لا يرد الا على كونها حرف جر أصلياً بخلاف ما إذا كانت حرف جر زائداً لان الاسم حينئذ موضوع لفظا ومعنى وانظر على هذا أين سور الكلية أو الجزئية ولعل التسمية حينئذ مجازية على مقتضى ما سبق للعش في تعريف كل هـ الآن يقال مراد المحشى بالسور

ضابط القضية الكلية وان قدر نحو يتدبى بعض المؤمنين كانت قضية جزئية لان المحكوم عليه فيها جزئي وقد سور بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية وان قدر نحو يتدبى المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية ههله لان المحكوم عليه فيها كلّي وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهمة وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور ومن أن الباء حرف أصلي يصح اعتبارها باعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور ومن أن الباء حرف جر زائد فان جعلت له ههله فالاول وان جعلت للاستغراق فالثاني وان جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث وان جعلت له في ضمن الافراد من غير نظر لكتبة أو جزئية فالرابع فان قيل كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لا على الجبرور أجيب بأنه وان كان مجروراً بالنظام موضوع معنى ولذا قال الصائغ الجبرور مخبر عنه في المعنى والتقدير ههنا اسم الله مبدوء به ولا ينبغي أن بعض هذه الاحتمالات أقرب من بعض بقي من أقسام القضايا الطبيعية وهي ما حكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد كأن تقول الرجل خير من المرأة فان المراد ان جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الافراد فيها والافتد يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من افراد الرجل ولا يصح أن تكون جملة البسمة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجلالة اذ لا يصح ان يراد من المؤمن مثلاً الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد لانه لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك لانه لا يقع به ابتداء وسياق ايضاح ذلك ان شاء الله تعالى والكلام على البسمة كثير وشهر فلا نطيل بذلك (قوله الحمد لله) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم وعرفا فعل نبى عن تعظيم المذم من حيث انه منعم على الماحماد وغيره فان قيل التقييد بالاختيارى يخرج الحمد على ذات الله تعالى وصفاته أجيب بأن المراد بالاختيارى ما يشهد الاختيارى حقيقة وهو ظاهر والاختيارى حكاه وهو ما كان

الكلّي والسور الجزئي  
مطلق ما دل على كتمة  
الافراد ولو غير لفظ فيشمل  
الاضافة على انه قبل ان  
الاضافة في قوة الكلمة  
(قوله أقرب من بعض)  
فأولاه أقرب وبابه الثاني  
ثم الثالث ثم الرابع كذا  
قيل (قوله كأن تقول الرجل  
خير من المرأة) فالشيخنا  
المؤلف انما سئل بهذا  
المثال موافقة لما اشتهر  
والافتد بحرية لا تعقل الا  
باعتبار الافراد فالاولى  
الافتد بالانسان حيوان  
ناطق أو الانسان نوع  
والحيوان جنس اهـ (قوله  
لا يقع منه ابتداء) أي ولا  
الحمد لله الذى قد أخرجنا  
مصاحبة ولا استمانه (قوله  
لانه لا يقع به ابتداء) أي  
ولا يستعان به ولا يصاحب

(قوله وعرفا) قال ابن عبد الحق المراد بالعرف هنا العرف العام عند جميع الناس وحينئذ لا يتم قول بعضهم ان الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو اللغوى لان اللفاظ تحمل على معانيها اللغوية مهما أمكن ولان العرف طرأ بعد الرسول لانه اذا كان عرفاً عاماً احتمل تقدمه وتقديمه اهـ ولعل المقصود ان الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث فرد مخصوص من افراد الحمد العرفي وذلك الفرد هو الفعل اللسانى اذا الظاهر عدم كفاية فعل الحنان والاركان غير اللسان فتأمل (قوله أجيب بان المراد بالاختيارى الخ) فيه جعل ذاته وقدرته وسعته وبصره ونحوها اختياراً بحاكمها وساعة أدب فالارنى أن يقال في الجواب انه نزل للثناء على ما ذكرتم في الثناء على امر اختيارى من جهة ان الحمد عليه منشأ لأفعال اختيارية أو ملازم لها ومنشأ كما أفاده الشيخ الاميرى حاشيته على عبد السلام

(قوله فاللام في لله اما للاستغراق الخ) الفرق بين هذه الثلاثة ان لام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين بناء على ان الويل اسم للذات لا على انه اسم وادى جهنم ولام الاختصاص هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجبل للذات او بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو زيدا بن ابي ابي لا يملك وانت لي وانالك اذا كان كل من المخاطب والمتمم حرا والراجح ان المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا التقصر ولام الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو المال زيد وقد يعبر ايضا عن الاول والاخير بلام الاختصاص كما انه قد يعبر عن الثاني بلام الاستحقاق هذا حاصل ما في الشئ وفي حاشية الحق الصبان عليه وعلى هذا جعل اللام هنا للملك لا يظهر لان الحمد معنى لذات وأجاب بعضهم بان جعلها هنا للملك هو أحد قولين وهو انه لا يشترط أن تكون بين ذاتين وان كان خلاف المشهور وخر وجعلها للاختصاص لا يظهر أيضا لما ذكره الآن يقال انه مبني على الاطلاق الاخر المشار اليه بقولنا فيما سبق وقد يعبر ايضا بالخ (قوله لان القديم لا يملك) أي لان ٦ الملك هو الاستيلاء على الشيء فهو من تعلقات القدرة هذا ان كان الملك من الأفعال

فان أراد منه أثر الفعل لم يتعلق الابالاممكن أيضا كانه عمل (قوله ان المركب من القديم الخ) أي الملاحظ تركيبه أي اجتماعه والافلاتركيب حقيقة وفيه انه ان كان المراد بالمركب الافراد المجتمعة من القديم والحادث فلا يصح اذ ليس الكل حادثا بل البعض وان كان المراد الهيئته الاجتماعية القائمة بجمعهم الافراد فلا يظهر أيضا ان ليس المقصود الحكم على الهيئته بل على الافراد أفاده بعض مشايخنا (قوله في ضمن الافراد) أي الشاملة للقديم والحادث بدليل التوزيع بعد (قوله

منشأ الأفعال الاختيارية كذات الله وقدرته وما كان ملازما لمفهومها كسمعه تعالى وبصره والحمد اما للعهد أو للاستغراق أو للجنس وعلى كل فاللام في لله اما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك فالاحتمالات تسعة فاعلم من ضرب ثلاثة في مثلها لكن على جعل ال لله يمتنع جعل اللام للملك ان جعل العهد القديم فقط لان القديم لا يملك فان جعل جسد من بعد جسد محكمه الله وحده أنبيائه وأوليائه لم يمتنع ذلك لان العهد وحيد بذاته الجمله وهي حادثة اذ المركب من القديم والحادث حادث وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الافراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للعهد ان لوحظ أن الافراد غير مركبة والام يمتنع أصلا لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث وبما ينبغي التنبه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد وقد اشتهر أيضا أن جملته الحمد له يصح أن تكون انشائية وعليه فلا تسمى قضية لمسار وأن تكون خبرية وعليه فتسمى قضية ثم ان جعل ال لله العهد كانت قضية شخصية وان جعلت للاستغراق كانت قضية كلية وان جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية وان جعلت له في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهيمنة ولا مانع هنا من جعلها الطبيعية بأن تجعل ال لله الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد واستشكل كونها انشائية بأنه لا يمكن العبد أن ينشئ مضمون هذه الجمله ولا حكمها والاول هو اختصاص الله بالحمد ان قدرنا الخبر من مادة الاختصاص أو استحقاقه ان قدر من مادة الاستحقاق أو ملكه ان قدر من مادة الملك لان مضمون الجمله هو المصدر المتصدد من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه ان كان المحكوم به مشتقا كما في قولك زيد قائم أو الكون المضاف

ثم ان جعلت ال فيها للعهد الخ) منزه ما لو نظر للمجرور هنا فتكون القضية شخصية فقط بالنسبة له لان المجرور للمحكوم متضمن معين وهذا الاطلاق جائز في مقام التعليم وان آيت هذا قسمها مخصوصة (قوله في ضمن البعض) أي غير العين والا كانت شخصية (قوله ولا مانع هنا من جعلها الطبيعية الخ) الظاهر ان المقصود الحكم على الافراد لا على المساهمة من حيث هي تأمل (قوله هو اختصاص الله بالحمد) مقتضى تعريفه المضمون الاتي أن يقول هو اختصاص الحمد بالله وكذا يقال فيما بعد (قوله ان قدرنا الخبر من مادة الاختصاص) المناسب تقديرنا خبر من مادة النبوت لان الاختصاص هو به في اللام فلا يكون متعلقا لها فيقال في تقدير الحمد لله على جعل ال للاختصاص الحمد ثابت لله على وجه الاختصاص ويكون قولنا على وجه الاختصاص يائنا المعنى اللام وكذا يقال فيما بعد (قوله ألكون المضاف الخ) قد يقال المضمون مما اذا كان الخبر جامدا هو المصدر المأخوذ من المحكوم به بزيادة المصدرية المضاف للمحكوم عليه كأن يقال في المثال الاتي أسد به زيد فيستغنى من

اعتبار الكون المذكور (قوله لان حكم الجملة هو الثبوت) أى سواء كان المحكوم به من مادة الثبوت كزيد ثابت أم لا (قوة  
والأحسن أن يفسر بالايجاد الخ) قيل ما صنعتها المولى أحسن لوجوده منها مناسبة قوله حتى بدت أى ظهرت لان بدو شئ من  
المعرفة الشاملة للنتائج وغيره ما يترتب على اظهارها لعل بعض الايجاد مع خفاها ومنها ان الحمد على الايجاد يفهم بالاولى  
من الحمد على الاظهار ومنها ان قوله ولان شأن الاظهار أن يكون اوجود قبل وما هنا ليس كذلك لاسلام لان النتائج منبثقة  
في اجراء القياس فهى موجودة وألا وجود الفكر والذى يحصل بعد ذلك انما هو الاظهار (قوله لانه أبلغ الخ) أى وللدرد  
على من يقول المساهيات ليست يجعل جاعل وانما الله أظهرها فقط (قوله لعدم شهرته الخ) أو يقال ان في التعبير بالموصول  
المستقل وصلته اليها ماصريحتا تفصيلا وهو أوقع في النفس وقولنا المستقل احتراز عن أل في المخرج فانها موصولة الا  
انها غير مستقلة لكونها كالجزء من مدخولها فالإمام فيها غير صريح (قوله علمية الاخراج للبعد) يفيد ان الحكم هو الحمد مع  
انه تقدم له ان الحكم هو الثبوت المضاف للمضمون الا ان يقال المراد بالحكم ما يشمل ٧ المحكوم عليه وهو الحمد وكما انه

لا يصح تعذر الحمد بالاخراج  
كذلك لا يصح تعذر  
المضمون ولا الحكم وهو  
ثبوت المضمون به والجواب  
ما ذكره (قوله وبهذا)  
أى بأن المعلن في الحقيقة  
الخ أى فالمعلن بالاخراج  
المذكور انما هو انشاء  
الثبات من خصوص المصنف  
لامطلق الحمد (قوله بل  
لكونه الاله الحق المنعم  
بجميع النعم الخ) أى مثلا  
اذ بقية الحوادث ليس له  
حدهم ذلك فقط بل منهم  
تأنيج الفكر لا رباب الخ  
من عمله تحده الانعام  
بالعامة خاصة أو بالعلم  
خاصة أو معرفة أو وضع  
الكلمات خاصة (قوله أى

للمحكوم عليه مع جعل المحكوم به خبرا عن ذلك الكون ان كان المحكوم به جامدا كما في  
قوله زيدا أسد والثاني ثبوت ما ذكر لان حكم الجملة هو الثبوت المضاف لمضمونها ويرادفه  
النسبة والمعنى والمفهوم وأجيب بأنه ليس المراد بكونه انشائية كونه الانشاء مضمونها  
أو كونه ابل كونه الانشاء التثنية بذلك والكلام على الجملة قد شاع وذاع فلا حاجة الى  
ذكره (قوله الذى قد أخرج) بالف الاطلاق وقد فسر الشيخ المولى الاخراج بالاظهار  
والأحسن أن يفسر بالايجاد لانه أبلغ من الاظهار ولان شأن الاظهار أن يكون اوجود قبل  
وما هنا ليس كذلك وقد للتصديق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذى  
قد أخرج في قوة المخرج ولم يره به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم ورود  
قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره في الاسماء المستقاة  
المعروفة فان قيل من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوة يؤذن بعلمه مامن  
الاشتقاق فتقتضى العبارة علمية الاخراج للبعد مع أن التبادر ان المراد الحمد ما يتصل الحمد  
القديم وهو غير معلل أجيب بأن المعلن في الحقيقة انما هو انشاء الثناء كما تقدم وبهذا يجاب  
أيضا عما يقال يرد على العلة المذكورة أن حد الحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه  
الاله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة تأمل (قوله نتائج الفكر) أى النتائج  
التي تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهى افة الثمرة والفائدة واصطلاح القول اللازم من  
تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ المولى في شرحه الكبير في باب القياس فتفسره  
الها في شرحه الصغير هنا بأنها التصديق اللازم من تسليم تصديقين لذاتهما لا يتخلو عن تسامح كما  
نص عليه بعض المحققين وان اعتبر به بعضهم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما يأتي

التي تنشأ عن الفكر) فيه اشارة الى أن الاضافة في نتائج الفكر من السبب الى السبب (قوله لا يتخلو عن تسامح) أى لانه  
يؤهم ان النتيجة هى ادراك النسبة اذ هذا هو معنى التصديق مع انه القول فيحتاج الى ان يجعل التصديق على المصدق به من  
اطلاق المصدر على اسم المفعول هذا هو وجه التسامح ان قلت كذلك القول بمعنى المقول فقيه التسامح ايضا قلت اطلاق القول  
على المقول حقيقة عرفية فلا تسامح لكن قد يقال يعكس على هذا ما أشار اليه المحشى فيما سبق من أن الاضافة في نتائج الفكر  
من اضافة السبب الى السبب اذ الذى يتسبب عن الفكر الذى هو حركة النفس في المعقولات أو الترتيب المذكور انما هو  
التصديق الذى هو ادراك النسبة لا القول المذكور فالمناسب هو ما أفاده المولى في صغيره وقد يقال لاتعكير لان المراد بالقول  
ما يشمل القول العقلي والخارجي كان المراد بالترتيب في قولهم ترتيب أمرين ما يشمل الترتيب العقلي والخارجي وبعد ذلك  
كأنه فالنتائج المذكورة ليست بجميع ما تسبب عن الفكر اذ هي غير شاملة للمعلوم التصوري مع انها متسببة عن الفكر أيضا

(قوله لكن بواسطة أمر خارج) وانما يمكن لذاتها عدم تكرار الحد الوسط اذا المساواة لعدم و غير المساواة للبكر تامل (قوله حركة النفس في المعقولات) أي تنقلها من بعض المعقولات الى بعض وهذا مبني على طريقة المتقدمين القائلين ان العقل لا يدرك المحسوسات وانما المدرك لها ٨ الحواس اما على طريقة المتأخرين القائلين انه يدركها بأبصار لكن بواسطة الحواس

فعليه ينبغي تسمية حركتها في المحسوسات ففكر أيضا والمراد حركتها في المعقولات قصد التصريح بحركتها فيما توارد من المعقولات لا قصد الكافي للمسام فانها لا تسمى ففكر (قوله ترتيب الخ) يراد على هذا التعريف بالفصل فقط أو الخاصة فقط الآن يقال المراد ترتيب أمرين في الذكرا أو التقدير فناطق مثلاً في تقدير شي ناطق سواء قلنا بجواز التعريف بالفرد وهو رأي المتأخرين أولا وهو رأي المتقدمين (قوله معلومين) المراد بالعالم ما يشمل الظن ولو غير مطابق لانه عند المناطقة الصورة الحاصلة في الذهن يقينا أو ظنا مطابقا أو جهلا مريكا (قوله وهو بصدد الرد) أي لان هذا الفن يقصده غالباً التوصل لرد النسبة الناسبة بحد أدلتها (قوله انه أراد بتناجج الفكر المعنى القوي) أي المعنى القوي في كل من النتائج والفكر كما أشار به قوله وهو ما يترتب الخ

ان القياس من قضايا صورا • مستلزما بالذات قول آخر

وانما قالوا من تسليم الخ اشارة الى أنه لا يشترط حقيته ما بل المدار على تسليمها ولو كانا جهلا كما لو قال قائل العالم قديم وكل من كان كذلك فلا بد له من موجود فانه يلزم من تسليم هذين القولين مع كونهما جهلا في الواقع أن يقال العالم لا بد له من موجود وخرج بقيد لذاتهما القول الا لازم من تسليم قولين لذاتهما ما بل لا مخرج كما في قولهم زيد مساو لعمر و عمر مساو لبكر فانه يلزم من تسليم هذين القولين أن يقال زيد مساو لبكر لكن بواسطة أمر خارج وهو أن القاعدة أن مساوي المساوي لشي مساو لذلك الشيء بدليل انك لو بدأت مادة المساواة بمادة العدد أو متعلا وقت زيد عدو لعمر و عمر وعدو لبكر لم يلزم أن يقال زيد عدو لبكر والفكر لغة حركة النفس في المعقولات بخلافها في المحسوسات فانها تخيل واصطلاحات ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوريا كان أو تصديقا فالقول كافي قولك في تعريف الانسان هو حيوان ناطق فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما الجنس والفصل ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوري وهو الانسان والثاني كافي قولك في الاستدلال على حدوث العالم متغير وكل متغير حادث فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما المقدمتان المذكورتان ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصديقي وهو ثبوت الحدوث للعالم فان قيل لم يخص المصنف نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكر مع ان مثلها في ذلك العلوم الضرورية أجب بأن النظرية محتمل الخلاف بخلاف الضرورية فانها بتأثير الله انتفاها وهو بصدد الرد وأيضا الضرورية يشههم الحسد عليها بالاولى اذ لا كسب للعبد فيها على أنه يحتمل انه أراد بتناجج الفكر المعنى القوي وهو ما يترتب على حركة الذهن في المعقولات من العلوم الضرورية أو النظرية كما افاده الشيخ الملو في كبيره ولا يخفى ما في قوله نتائج الفكر من براءة الاستدلال وهي أن يأتي المتكلم في طائلة كلامه بما يشعره بمقصوده وهذه البراعة هي المسماة عندهم براءة المطلع بخلاف براءة المطلب فانها أن يأتي المتكلم بالثناء قبل شروع في مقصوده وبخلاف براءة المقطع فانها أن يأتي المتكلم في آخر كلامه بما يشعر بانتهائه كقولهم في الآخر ونسأله حسن الختام (قوله لا رباب الخ) متعلق بقوله أخرجاو الارباب جمع رب وهو يأتي بجملة معان منظومة في قول بعضهم

قريب محيط مالك ومدبر • مررب كثير الخير والمول للتم  
وخالفنا المعبود جابر كسرنا • ومصطفنا واصحاب الثابت القدم  
وجامعنا والسيدا فقط فهذه • معان أنت الرب قاعد ان نظم

والمراد منها هذا صاحب والجلابا لكسر والقصر العقل وأل فيه العهد العلي والمعهود الفرد الكامل لكن ليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال تاما علم أنه

وهي هذا الاحتمال تدخل التصورية أيضا في النتائج بخلافه على ما سبق فانها خاصة بالتصديقات النظرية (قوله والمعهود الفرد الكامل) هذا مبني على ان المراد بتناجج العلوم النظرية وأما على ان المراد بها ما يترتب على الفكر مطلقا فهي الجنس لان ناقص العقل يدرك الضروري بدليل تعريف العقل الذي ذكره

اختلاف

(قوله روحاني) أي منسوب الروح من نسبة الشيء إلى ما شابهه ووجه المشابهة الخفاء في كل (قوله به تدرك) تعليل الجواهر والجمور ولا دهقهم بشرف العقل لا للاختصاص (قوله العلوم) المراد به المعلومات ليصح تسلط الادراك عليها (قوله الضرورية) أي الحاصلة لا عن نظر (قوله النظرية) أي الحاصلة عن نظر (قوله فالتنس هي المدركة والعقل آلة في ادراكها) وهذا مبني على تغاير العقل والنفس وعليه فالتنس معنى لطيف رباني به حياة الانسان وذهب الحكماء الى اتحادهما وقوله هو النفس أربعة أقسام فقالوا انهم في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها السكنى مستعدة لها واللا متنع انصافها بها وحينئذ تسمى عقلا هي وليا تشيع الهالها على الخالصة في نفسها عن جميع الصور القابلة لها ثم اذا استعملت آلاتها أعني الحواس الظاهرة والباطنة وحصل لها علوم أولية واستعدت لاكتساب النظريات سميت بالعقل الالهي ثم اذا ارتقت العلوم الأولية وأدركت النظريات مشاهدتها سميت بالعقل المستفاد لاستفادته من العقل الفعال واذا صارت مخزونة عندها وحاصلة لها ملكة الاستحضار متى شئت من غير تحشم كسب جديد سميت عقلا بالعقل (قوله من عطف السبب على المسبب) أي لان حط الحجب سبب لخراج النتائج (قوله وناقش في ذلك بعضهم) هو العلامة الصبيان والجواب الذي ذكره المحشي بقوله ويمكن الخ من كلام الصبيان لان كلام المحشي خلافا لما يتوهم من عبارته ٩ (قوله بأن الظاهر ان المسبب الخ) أي لان أفعال الله لا يمكن بعضها سببا

اختلاف في العقل على أقوال كثيرة أشهرها وهو الاصل أنه نور وروحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية فالتنس هي المدركة والعقل آلة في ادراكها كما قاله الحقون فما يقع في كثير من العبارات من وصفه بالادراك فهو على ضرب من التسميع (قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرج الخ من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علقه الغائية كما يفيد كلام الشيخ المالوي في شرحه الكبير وناقش في ذلك بعضهم بأن الظاهر ان المسبب والعلة الغائية خروج النتائج لاجرا لآثارها ويمكن أن يقال المراد انه مسبب أو علة غائية باعتبار أثره وهو الخروج وهذا الاول أعني جعله من عطف السبب على المسبب أولى لما يرد على الثاني من أن أفعال الله لا تعمل وان كانت لا تخلوع عن حكمة ثم ان الحط في الاصل الاراحة الحسية بقيد أن تكون من علوى أسفل ثم أطلق على مطلق الاراحة الحسية مجازا مرسلات لعلاقة التقييد ثم أطلق على الاراحة المعنوية مجازا بالاستعارة لعلاقة المشابهة واشتقاق منه حط بمعنى أراح اراحة معنوية على سبيل الاستعارة التبعية (قوله عنهم) أي عن أرباب الحقا وقوله من سماه العقل بدل من الجار والمجرور قبله بدل استعمال أو بدل بعض من كل والاول أقرب ومن بمعنى عن على مذهب الكوفيين من تجوز نيابة بعض الحروف عن بعض

لا يمكن كون بعضها سببا في الآخر ومع الولا له ورد  
 وحط عنهم من سماه العقل  
 هذا بأنه لا مانع من كون  
 بعض أفعاله سببا في الآخر  
 ومع الولا له لكن لا يراد  
 العلة بالمعنى كذا قيل  
 وقد يقال وجه الاستظهار  
 انه اذا أنزل الجمل ظهرت  
 النتائج من غير أن يجرد الله  
 اظهارا حتى يشاء الظهور  
 عن ذلك الاظهار وانما  
 الظهور نشأ عن ازالة  
 الجمل كان السحاب اذا

سلم أنزل ظهرت السماء بما فيها من الكواكب من غير أحداث الله اظهارا جديدا أفاده بعضهم ومحصله ان ازالة الجمل هو عين اخراج النتائج (قوله من أن أفعال الله لا تعمل) فيه ان أفعال الله لا تعمل بعلة باعثة وماهنا علة غائية الآن يقال ربما يتوهم ان المراد هنا العلة الباعثة أفاده شيخنا المؤلف وهذا يقتضي ان أفعال الله تعمل بالعلل الغائية وكلامه الاتي في تفسير العلة الغائية يقتضي المنع وعبارته عند قول المصنف فوائدا والقوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال أو نحوهما واصطلاحا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها غيرة وتنتجته وخروج بالحقيقة المذكورة الغاية فانها تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة للتفاعل من الفعل والعلة الغائية فانها تلك المصلحة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل ١٥ (قوله مجازا بالاستعارة) هذا لا يتعين بل يصح أن يكون مرسلات لعلاقة التقييد ثم الاطلاق بأن تطلق الاراحة الحسية عن التقييد بالمعنوية وتستعمل في المعنوية ولأن تقول ليس هنا الايجاز وانحد بأن ينقل الحط عن الاراحة الحسية من علوى أسفل الى مطلق اراحة حسية أو لامن علوى أسفل أولا ويستعمل في المعنوية لمكونه افرادا من الافراد (قوله بدل من الجار والمجرور قبله الخ) ويحتمل أيضا أن تكون من التعليل واليبينية أي أنزال عنهم بسبب عقلهم (قوله الاول أقرب) أي من جعله بدل بعض لان العقل صفة لاجزء ١٥ شيخنا المؤلف

فان قلت ان بدل الاشتغال لبدله من رابط ولا رابط هنا قلت أجيب عن ذلك بجوابين الاول ان ال بدل عن المضاف اليه  
 أى عن عقلم كما هو مذهب الكوفيين الثانى ان الرابط مقدروا التقدير من سماء العقل لهم كما هو مذهب البصريين كذا  
 فى بعض حواشى المتن (قوله وان كان العقل محلا لطلوع الشمس المعنوية) فيه ان المحل انما هو النفس لانها هى المدركة وأما  
 العقل فهو آلة كما تقدم الآن يقال المراد بالعقل هنا النفس أو ان الآلة قد تنصف بكونها محلا لما هى آلة فيه (قوله وجوز  
 بعضهم أن يكون فى كلامه استعارة بالكناية الخ) ويجوز أيضا أن يكون فى كلامه استعارة قصر يحمية بأن يشبه القلب  
 بالسماء يجامع ان كلا محلا لما ينفع به فان القلب محل للعقل والسماء محل للسكوا كب التى تهتدى بها هذا بناء على ان العقل  
 فى القلب فان ينسأ على انه فى الرأس ١٠ فتشبه الرأس بالسماء يجامع ان كلا محلا لما ينفع به وعلى كل يستعار اسم

المشبه به للمشبه على طريق  
 التصريح بحصة والقرينة  
 الاضافة الى العقل (قوله  
 بالفلك الاعظم) وهو العرش  
 كل حجاب من حجاب الجهل  
 حتى بدت لهم شمس المعرفة  
 (قوله ونوقش بأن السماء  
 ليست من لوازم الفلك الخ)  
 قيل انهم من لوازمه بحسب  
 الوجود لان العرش فوق  
 السماء وجودا (قوله وذلك  
 كالبلادة) قيل قد يترأى  
 ان الجهل مسبب عن  
 البلادة (قوله لانا نقول  
 مراده بالجهل هنا الجهل  
 المركب) قديقال حينئذ  
 لا يتسبب عن زوال الجهل  
 المركب اخراج التنازع ولا  
 يتفرع عليه بدو شمس  
 المعارف اذ زوال الجهل  
 المركب يحقق مع وجود  
 الجهل البسيط فمعك على  
 ما سبق وعلى ما يأتى الآن

وأشار المصنف فى شرحه الى أن اضافة سماء الى العقل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل  
 من العقل الذى هو كالماء يجامع ان كلا محلا لطلوع الشمس وان كان العقل محلا لطلوع  
 الشمس المعنوية التى هى أصول المعارف وأمهات العلوم والسماء محلا لطلوع الشمس الحسية  
 وجوز بعضهم أن يكون فى كلامه استعارة بالكناية بأن يشبه العقل بالفلك الاعظم تشبيها  
 مضمر فى النفس ويحذف وينبئ شئ من لوازمه وهو السماء فتجمل ونوقش بأن السماء ليست  
 من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هى جرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى الملم  
 بفن الهيئة ولو قال بأن يشبهه العقل بالنجم يجامع الا هذا بكل ويحذف الخ لكان مستقيما  
 (قوله كل حجاب) مفعول به لقوله حط وقوله من حجاب الجهل بيان لما قبله بناء على كون من  
 يائسة وهو المتبادر وجوز بعض المحققين أن تكون ابتدائية والمعنى عليه كل حجاب مبتدا  
 ونائبى من حجاب الجهل وذلك كالبلادة ونحوها وأشار المصنف فى شرحه الى أن اضافة حجاب  
 الى الجهل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل من الجهل الذى هو كالماء يجامع أن كلا  
 يحجب عن الادراك وان كان الجهل يحجب عن ادراك الامور المعنوية والسحاب يحجب عن  
 ادراك الامور الحسية لا يقال كيف يشبه الجهل بالسحاب مع أن الجهل عدى لانه عدم العلم  
 بالشيء والسحاب وجودى لانه أجفرة تصاعدت وانعقدت على ما قاله الحكماء وغير شجرة فى الجنة  
 على ما فى بعض الآثار التى نقلها فى السيموطى فى كتاب الهيئة السنية فى الهيئة السنية  
 وبيان التشبيه بين عدى ووجودى غير بعيد لا فتراقها فى الصفة اذ صفة أحدهما عدم  
 وصفة الآخر الوجود لانا نقول مراده بالجهل هنا الجهل المركب كما أشار فى شرحه وهو  
 وجودى لانه ادراك الشئ على خلاف ما هو عليه وحينئذ فكل من المشبه والمشبه به وجودى  
 على انه لا مانع من تشبيه العدى بالوجودى أو عكسه اذا اشتركا فى وصف من الاوصاف وان  
 اختلفا من جهة الوجود والعدم نعم يمين أن يراد بالجهل هنا الجهل المركب لكن لامن جهة  
 التشبيه بل من جهة أخرى وهى انه هو الذى يعقل فيه أنه حجاب دون الجهل البسيط فليست  
 (قوله - حتى بدت الخ) أشار المصنف فى شرحه الى أن حتى هنا تصرية على قوله حط الخ وجعلها

يقال ان قرينة المدح فاضية بان المراد ازالة الجهل المركب باثبات العلم الذى هو ضده فحينئذ  
 لا يرد هذا البحث ثم ان تسميته مركبا محض اصطلاح والافنى الحقيقة لا تركيب لانه اعتقاد الاعتقاد بسيط وبهذا يدفع  
 استشكال كثير من القاصرين لذلك بأنه اذا كان مركبا فلا يتخلوا ما ان تكون اجزاؤه التى تركيب منها من قبيل العلم أو الجهل  
 لا جزأ أن تكون من الاول لان الشئ لا يتركب من ضده ولان تكون من الثانى لان اجزاؤه لو كانت من قبيل الجهل المركب  
 نقل الكلام المهابولم التسلسل أو من قبيل الجهل البسيط فالجهل البسيط مفهومه عدى والوجودى لا تكون اجزاؤه  
 بدمية اذ لا يتركب الوجودى من العدى فمن أى شئ تركيب وحاصل الجواب ان هذه الشبهة مبناها وهم انه مركب حقيقة

الشيخ

كترك الدر من اجزائه وهذا غير مراد بل التسمية بذلك مجرد اصطلاح خال عن المناسبة وقد يجاب أيضا بأن معنى كونه  
 حركا أنه مستلزم لجهل من بسططين عدم العلم بالشيء وعدم العلم بأنه جاهل تأمل (قوله تدريجي الخ) بأن يزال حجاب أوائل  
 العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها فعلى هذا المراد المعرفة الكاملة (قوله ومحالها) أي منازها (قوله) لانا نقول لا يضر  
 ذلك الخ) أو يقال ان الشئ وان كانت جعل الفظ الكنه باعتبار المعنى شئ واحد ١١ وانما جعلت تعظيما أو باعتبار

محالها (قوله على تقدير  
 الفاء التقريرية) فيكون  
 من ذكر الخاص بعد العام  
 لشرف هذا الخاص كما ان  
 ذكر بدو شئ من المعرفة بعد  
 اخراج النتائج من ذكر العام  
 بعد الخاص وهو لا يحتاج  
 لتكثيرة هذا على ارادة

المعنى الاصطلاحي في نتائج  
 التكميل وأما على ارادة  
 المعنى اللغوي فيها فالظاهر  
 التساوي ويكون الثاني  
 لقصد المبالغة المأخوذة  
 من التشبيه ثم انه يحتمل  
 ان قوله رأوا الخ ليس على  
 تقدير الفاء بل هو بدل  
 اشتمال من قوله بدت الخ  
 \*\*\*\*\*  
 رأوا وتخدراتها منكشفه  
 \*\*\*\*\*  
 (قوله اذ الضمير حينئذ

يعين الخ) أي لان الشموس  
 الحقيقية لا تخدرات لها  
 بالمعنى المراد (قوله وتكون  
 الاضافة على معنى من الخ)  
 أي بخلافها على رجوع  
 الضمير للمعرفة فان الاضافة  
 لامية من اضافة المتعلق  
 بالفتح لمتعلق بالكسراذ  
 المعرفة هي الادراك وهو

الشيخ المولى غائبة وهو يقتضى ان ما جعلت غاية له وهو الخط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيئا  
 فشيئا وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وان كان قديوهـم خلافه فان قيل القاعدة ان الغاية  
 بعد حتى داخله في المغايبه يقتضى جعلها غائبة أن الخط موجود وقت بدو شئ من المعرفة لهم  
 وليس كذلك فاجيب بأن محل الدخول اذ لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو ان حتى هنا بمعنى الى  
 كما أشار له الشيخ المولى حيث فسر طائفا والقاعدة أن الغاية بعدها لا تدخل في المغايبه بخلاف  
 حتى ولذا قال بعضهم

وفي دخول الغاية الاصح لا \* تدخل مع الى وحتى دخلا

(قوله لهم) أي لارباب الجح (قوله شئ من المعرفة) فاعل بقوله بدت ولا يخفى أنه ليس هناك  
 الشمس واحدة فكيف جعلها المصنف ويجاب بأن الجمع للتعظيم أو انه باعتبار تعدد أيامها  
 ومحالها وتزليه منزلة تعدد هاتفتها واطافة شئ من المعرفة من اضافة المشبه به الى المشبه  
 والاصل المعرفة التي هي كالشمس في الاتباع ايقال المعرفة مفردة والشمس جمع وكيف  
 يصح تشبيه المفرد بالجمع لانا نقول لا يضر ذلك عند قصد المبالغة أو ان المصنف أراد بالمعرفة  
 افرادها ويصح أن يكون في كلامه استعارة مصرحة أو مكنية وذلك بأن تشبه المسائل التي  
 تقع عليها المعرفة بمعنى الشموس ويستعار لفظ المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة  
 أو تشبه المعرفة بالسماء تشبيها مضمر في النفس ويطوى لفظ المشبه به على طريق الاستعارة  
 بالكناية والشموس تخيل اما باق على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل المذكورة (قوله رأوا  
 الخ) على تقدير الفاء التقريرية كما أشار له المصنف في شرحه وقوله تخدراتها أي تخدرات  
 شمس المعرفة كذا قاله الشيخ المولى عملا بقاعدة أن الضمير يعود على المضاف مالم يكن لفظ  
 كل أو بعض والاعاد للمضاف اليه وهو غير ظاهر على جعل الاضافة في شمس المعرفة من  
 اضافة المشبه به للمشبه وكذا على جعل كلامه من باب الاستعارة المكنية اذ جعلت الشموس  
 باقية على معناها الحقيقي اذ الضمير حينئذ يعين أن يكون راجعا للمعرفة ولا ترد القاعدة  
 المذكورة لانها أغلبية بدليل قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها بخلاف جعل كلامه  
 من باب الاستعارة المصروفة وكذا المكنية ان جعلت الشموس مستعارة للمسائل فانه يصح  
 حينئذ رجوع الضمير للشموس وتكون الاضافة على معنى من التبعية والمعنى رأوا المسائل  
 الخفية ثم انم ان الخدرات جمع مخدرة وهي المرأة المستورة تحت الخدرات كن المراد من  
 الخدرات هنا المسائل الخفية على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية وذلك بأن يشبه الخفاء

يتعلق بالمسائل ثم ان الخدرات والشموس عموما وخصوصا وجهها فتجتمع الشموس والخدرات في المسائل الصعبة  
 الكثيرة النفع وتنفرد الخدرات في الصعبة القليلة النفع والشموس في كثيرة النفع السهلة ويحتمل ان يكون بينهما عموم  
 مخصوص مطلق فتعتبر الصعوبة وكثرة النفع معاني الخدرات وتعتبر كثرة النفع فقط في الشموس (قوله وذلك بان يشبهه  
 الخفاء) أي المتعاني بالامور المعنوية كالمسائل



وقوله بمعنى التخدير أى المتعلق بالامور الحسية كالمراة وقوله بجماع عدم الظهور أى عدم ظهور الامور المطلقة الشاملة  
للسسية والمعنوية تدبر (قوله لانها لاتعمل هنا الا فى مفعول واحد) أى لانها بصيرية وتسلط الرؤية البصرية على  
المخدرات التى بمعنى المسائل مبالغة كما هو شأن الترشيح والكلام على تقدير مضافين أى ابدال دالها وهو النقوش الدالة  
على الانقضاء الدالة على المعانى وانما يجعل رأى قلبية لانه ليس المعنى على ذلك لانه يصير المعنى علوا انكشافها وهذا ليس  
بمقصود انما المقصود ابرارها هم فى حال انكشافها وقد يقال يلزم من علمهم انكشافها علمها حال كونها منكشفة الا  
أن يقال المقصود بالذكروها الاولى خصوصاً فى مقام البيان للمبتدى تدبر (قوله وجعابين الامر من الخ) هذا عين المدعى الآن  
يقال يحط التعليل قوله ليشرى الخ ١٢ (قوله بكل من الجملتين) فالمراد من الكاسين الجملتان على سبيل الاستعارة التصريحية

بمعنى التخدير بجماع عدم الظهور فى كل ويستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه مخدرات  
بمعنى خفقات والقرينة الاضافة الى الضمير العائد الى المعرفة والشعور على ما علمت والرؤية  
ترشيح وكذا الانكشاف ان كان حقيقة فى الحسنيات فقط وماتر ومن أن الاستعارة تبعية  
هو الموافق للقاعدة البسيطة من أن الاستعارة فى المشتقات تبعية وأما ما يتبادر من كلام الشيخ  
المولى من أنهما أصلية فغير ظاهر الآن يقال ان مخدرات بما غلبت عليه الاسمية والحق  
بالجوامد فلهذه هم (قوله منكشفة) حال من المخدرات أى حال كونها منكشفة وليس مفعولا  
ثانيا لراى لانها لاتعمل هنا الا فى مفعول واحد كما هو ظاهر (قوله فحده الخ) انما حده مرتين  
احدهما بالجمله الاسمية والاخرى بالجمله الفعلية تأسيسا بحيث ان الحمد لله فحده وجعابين  
الامر من أعنى الحمد بالجمله الاسمية والحمد بالجمله الفعلية ليشرى بكل من الكاسين أى ليحصل  
ثواب الحمد بكل من الجملتين المذكورتين واختار فى الاول التعبير بالجمله الاسمية وفى الثانى  
التعبير بالجمله الفعلية لمناسبة الحمد عليه فيها وبين ذلك أن الحمد عليه فى الاول الذات  
وهى داعة مسقرة فيناسب أن يأتى فيه بالجمله الاسمية المقيدة للدوام والاستقرار والحمد عليه  
فى الثانى الانعام وهو متجدد شيئا فشيئا فيناسب أن يأتى فيه بالجمله الفعلية المقيدة للتجدد شيئا  
فشيئا فان قيل لم خصص الاسمية بالدوام والاستقرار والفعلية بالتجدد مع صلاحية كل لكل  
بالقرائن أجيب بأن ذلك لغلبة الاستعمال الواقع فيه وما ذكر من أن الجمله الاسمية تدل على  
الدوام والاستقرار بخلاف قول الشيخ عبد القاهر انما التدل الاعلى مجرد الثبوت ودفع  
السعد التفاتى الى المخالفة بأن الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر للدلالة بالقرائن ولما كانت  
الجمله الفعلية المقيدة للتجدد انما هى خصوص الجمله المضارعية عبر بها دون الجمله الماضوية  
لا يقال الحمد الاول معلل بالانجاء السابق لما هو القاعدة من أن تعليل الحكم بالمشتق أو  
ما فى قوته يؤذن بعلمية ما منه الاشتقاق كما تقدم فيكون الانجاء المذكور هو الحمد  
عليه وهو متجدد شيئا فشيئا فيناسب أن يأتى فيه بالجمله الفعلية لانا نقول ليس ذلك بصريح  
العبارة بل باقتضائها فقط على أن القاعدة المذكورة أغلبية بقى أن المناسب أن يقول المصنف

الاصلية فشيء كلام من  
الجملتين بالكاسين بجماع ان  
كلا يوصل للمفعول ويشرب  
ترشيح اما باقية اعلى معناه  
أو مستعار الاسم المشبه  
\*\*\*\*\*  
فحده جعل على الانعام  
\*\*\*\*\*  
(قوله واختار فى الاول) أى  
فى التركيب الاول المشغل  
على الجمله الاسمية وكذا  
يقال فى قوله وفى الثانى  
والمقصود من هذا بيان  
نكتة التعبير بالجمله  
الاسمية فى مقام الحمد  
على الذات الموصوفة  
بالصفة المذكورة وبالجمله  
الفعلية فى مقام الحمد على  
الانعام اذ كان ~~بمعنى~~ كنه  
الاتبان بالجمله الاسمية فى  
مقام الحمد على الانعام  
وبالجمله الفعلية فى مقام  
الحمد على الذات المذكورة  
بان يذكر الانعام بعمق  
الايان والاسلام هناك

والذات الموصوفة بالصفة المذكورة هنا أو بغير الاسمية هذا يقدم الفعلية هنا وليس مقصوده بيان  
نكتة تقديم الاسمية على الفعلية لان ما ذكره لا ينتج انما المتخلف هو التامى بالحديث (قوله نظر للدلالة بالقرائن) أى مع غلبة  
الاستعمال (قوله دون الجمله الماضوية) أى لانها تفيد الانقطاع فلا يأتى فيها الاستمرار للتجدد (قوله لانا نقول ذلك ليس  
بصريح العبارة بل باقتضائها) قد يقال كما ان الحمد الاول ليس فى مقابلة الانجاء بصريح العبارة كذلك ليس هو فى مقابلة  
الذات بصريح العبارة لان اللام فى قوله ليست للتعليل بل للملك أو الاختصاص كما تقدم وانما جاء ذلك من الذوق  
فلا يعتبر أيضا كونه فى مقابلة الذات كما يعتبر كونه فى مقابلة النعمة وبدل أيضا لعدم اعتبار كونه فى مقابلة الذات لعدم

النصر بصدق ذلك عدم اعتبار كون الحمد في مقابلة الذات في قوله الحمد على الانعام اذ الضمير في الحمد على الله فهو في مقابلة الذات الا انه لم يصرح بذلك فلذلك لم يعتبر ما ذكر ويحاجب بانه متى أوقع الحمد على الذات كان الحمد في مقابلة ما يقتضى الذوق ما لم يصرح بانه لاجل الانعام والا كان في مقابلة الانعام ولذلك كان الحمد في الاول في مقابلة الذات وفي الثاني في مقابلة الانعام فقط وبهذه القولة وما كتب قبلها هـ لم حال ما كتبه بعضهم على قول المحشى وبين ذلك ونقصه قد يقال انه علق الحمد أولا على الصفة وهي الانخراج الخ كما يصرح به قوله فيما سبق فان قيل من القواعد ان تعليق الحكم الخ فيكون المحمود عليه أولا ذاتا وصفة وان لم يصرح بذلك بل جاء من الذوق في الاول ومن تعليق الحكم على قوة المشتق في الثاني وعلق الحمد ثانيا بالذات العائد عليها ضمير الحمد وبالصيغة وهي الانعام بنعمة الخ فيكون المحمود عليه ١٣ ثانيا ذاتا وصفة أيضا الا انه لم

يصرح به في الاول وصرح به في الثاني لانه لا يمتنع في نفسه باللفظ على الدال على أن مدخوله محمودة عليه فاعل الاولى في وجهه تشديد الاسمية وتأخير القعدة الثامني بحدوث ان الحمد لله فحمده واختار المضارعة لما في الماضي من الدلالة على الانقطاع بخلاف المضارعة فانها مع القرائن المحقة بها اتفقت الاستقراء اذا كانت خبرية وأما اذا كانت انشائية فلا تفيد الا التجدد أى الوجود بعد عدمه (قوله ان يختار الاول) وهو مناسب لقوله الاتي خصصنا الان المراد بالضمير فيه المتكلم وغيره بنعمة الايمان والاسلام (قوله ويكون المصنف قد قال الخ) أو نزل موارد الحمد

أحمد بالهمزة لان النون لانها اما المتكلم مع غيره أو المتكلم المصنف نفسه وكل منهما غير مناسب هنا أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان المصنف كان من أكابر المتواضعين ويحاجب بانه يصرح أن يختار الاول ويكون المصنف قد قال ذلك احتقار لنفسه عن أن يستقل بحمده الله تعالى فكانه يقول الثناء على الله تعالى مقام عظيم لا طاقة لي عليه وحدي بل مع غيري كما اشار لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم مع غيره ويصح أن يختار الثاني ويكون المصنف قد قال ذلك اظهار التعظيم لله تعالى له بتأهله العلم بتحد ثابته بنعمة الله تعالى عملا بقوله عز وجل وأما بنعمة ربك فحدث كما أشار لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم المصنف نفسه وهذا لا ينافي خضوعه وتواضعه لمولاه تبارك وتعالى (قوله جل) جملة اعتراضية قصد المصنف بها انشاء التعظيم أو حالية بتقدير قد على ما هو الاشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضية بها لفظا أو تقديرًا أو وصفة للضمير على مذهب من يجيز وصف الضمير ويرد على جعلها حالية أن الحال قد في عاملها فيقتضى ذلك تقييد الحمد بتلك الحال ولا نظر لتكون الحال هنا لازمة لان الحمد المطلق أفضل من الحمد المقيد كما ذكر بعضهم ويرد على جعلها وصفة ان لم يطلع في كتب النحو على أن أحدًا يجيز وصف ضمير الغيبة الراجع الى معين بجمله والأمثلة التي نقلت عن الكسافي اجازة وصف الضمير فيها ليس فيها الا وصفة بغير معرفة نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم ونحو لا اله الا هو العزيز الرحيم والجمهور يحملون مثل ذلك على البدل ومن هذا انه وجه قول بعضهم بأن جعلها اعتراضية أولى وما في بعض نسخ الشرح الصغير للشيخ المألوف من أنه لا يصح أن تكون اعتراضية لان المفرد يحمل محلها ولا كذلك الاعتراضية بحيث فيه بأنه انما يحمل المفرد محلها على تقدير انما حال لا على تقدير انما حال لا على تقدير انما الاعتراضية وحلول المفرد محلها على تقدير انما حال لا يمنع من صحة كونها اعتراضية كما في سائر اجمل المحققة للاعتراض والحال ولهذا نقل عن الشيخ انه رجع عن هذه العبارة وضرب عليها بخطه (قوله على الانعام) اي لاجل الانعام فعلى معنى لام التعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هذاكم (قوله بنعمة الايمان والاسلام)

منزلة الاشخاص الحمد مدني (قوله اظهار التعظيم) أي الذي هو ملزوم العظمة المستفادة من النون (قوله تقييد الحمد بتلك الحالة) وعلى هذا فيكون الحمد هنا قد علق على الاجلال وعلى الانعام بخلاف غير فيكون قد علق على الانعام أى وما قيد بوصف واحد أفضل مما قيد ب اثنين والا فالحمد هنا مقيد بوصف على كل حال (قوله فعلى لام التعليل) ويحتمل ان تكون بمعنى في الظرفية على حذف مضاف والتقدير في مقابلة الانعام على حدود دخل المدنية على حين غفلة وجد على الفعل نظر الما قيل انه أولى لانه لا يفتى ولا يلائم بخلاف الاثر وقيل الحمد على انما أولى لان الحمد عليه من قبيل مقام الصوره وهو أفضل من مقام القسام لان فيه حمدين جدا عليه وحمدا على صوره وورد هذا بان الحمد على الفعل فيه حمدان أيضا كما قاله بعضهم ولنا كلام يتعلق بذلك فيما كتبناه على رسالة أبي البركات سيدي أحمد الدردري في البيان نفعا الله به فراجع ان شئت

(قوله بالضرورة) أي بشبه الضرورة لشهرته بين العام والخاص وإنما قلنا ذلك لتلاين في قولنا علم من الدين أي أدلته لأن علمه من الأدلة ينافي كونه ضروريا واحترازنا بقولنا بالضرورة عما إذا لم يشهد به كارتبقت الابن مع البنت السدس فان هذا خفي اه مؤلف (قوله بمصاحبة الاسلام) أي على جهة الشرطية لا الشطرية والاتحاد مفهوما وما صدقا (قوله في جواب سؤال تقديره من المهود) أي مقصود من هذا السؤال التلذذ بالجواب لا إزالة الجهل إذا السؤل عنه معلوم كما قيل لقد ثبتت فلا يخفى على أحد \* الأعلى أكره لا يعرف القمر ١٤ فاندفع ما قيل كيف هذا السؤال مع ذكر المهود

أولا وما إذا فاعلم انه بدل من ضمير فاعلمه وان لزم الفصل اه (قوله بعد مادة التخصيص) والتخصيص مصدر يخص وقوله ونحوها مادة الاختصاص الذي هو مصدر اختص والخصوص والتمييز والافراد بخلاف مادة القصر فتعدي بعلی وأما التعبير بالمقصود والمقصور عليه بعد مادة التخصيص ونحوها فليبين المعنى وان اختلف المادتان في التعدي من خصنا بغير من قد ارسلنا (قوله ما في الضابط) أي من انه لم يوافق ما نقله سم ولا ما نقله يس اه مؤلف ويحتل من الضابط بانه جرى فيه على ما نقله يس غاية ان فيه اكتفاء فقوله ذكره الخبر الهمام السيد أي والسعد أيضا وإنما اكتفى بالسيد عن السعد ولم يعكس لان نسبة ما ذكره للسعد شهيرة بخلاف نسبة للسيد فلما لم تكن شهيرة تبه عليها لأنها محل التوهم ولا يجاب بانه جرى على ما نقله سم وان قوله على الذي قد قصرنا عليه وهو المقصور وعليه لأنه يلزم حذف العائد الجبرود من غير وجود الشرط اذ من جللتها ان بعد متعلق الحرفين وهنالك بعد اذ متعلق الاول دخول والثاني قصر وايقين ان العائد هنا منصوب أي على الذي قصر وهو المقصور (قوله مستعمل) أي واقع في كلامهم (قوله جيد) أي غير شاذ

الجار والجور وفيه متعلق بالانعام وضافة نعمة لما بعده الالسان وكان مقتضى الظاهر ان يقول بنعمتي الايمان والاسلام الا أن يقال المقرد المضاف يتم أو يقال حذف المضاف من الثاني لدلالته في الاول عليه والاصل بنعمة الايمان ونعمة الاسلام وانما لم يجمع المصنف بين الايمان والاسلام مع تلازمهما وجودا بمعنى أنه يلزم من وجود الايمان في شخص وجود الاسلام فيه وبالعكس لتغايرهما مفهوما وما صدقا أما الاول فلان مفهوم الايمان لغة مطلق التصديق ومنه وما أنت بمؤمن لنا وشرا التصديق والادعاء بما جابهه النبي صلى الله عليه وسلم بماعلم من الدين بالضرورة ومفهوم الاسلام لغة مطلق الانقياد وشرا الانقياد لما جابهه النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والمراد بالانقياد لذلك الامتناع له بحيث لو أمر لا نمر وأما الثاني فلان ما صدقات الايمان تصديقات كصدق زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر وهكذا وما صدقات الاسلام انقيادات كانقياد زيد وانقياد عمرو وانقياد بكر وهكذا ثم هو المراد من اتحادهما ما صدقات في عبارة من عبر به والكلام في الايمان الكامل بمصاحبة الاسلام وفي الاسلام الكامل بمصاحبة الايمان والافاضل الايمان وأصل الاسلام لا تلازم بين ما وجودا حتى يتعدا المحلل قبله فيقرد الايمان كافي المصدق بقلبه غير المتفاد وقد يفرد الاسلام كافي المتفاد غير المصدق بقلبه ولما كانت نعمة الايمان ونعمة الاسلام لأجل النعم وأساسها خصها المصنف بالذكر وان كانت نعم الله كثيرة لا تحصي قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله من خصنا الخ) خبر مبتدأ محذوف والجلة مستأنفة استئنافا بإيالاتها سبقت في جواب سؤال تقديره من المهود والضمير البارز في خصنا عائد لنا مع اشارة الإجابة التي هي خصوص المؤمنين أو أمة الدعوة الشاملة للكفار واعلم أنه لا بد بعد مادة الاختصاص ونحوها من مقصور ومقصور عليه وبأن تدخل على أحدهما جوازا باتفاق كل من السعد والسعدوان كان الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعند السيد دخولها على المقصور عليه كذا قال ابن قاسم وقد رده الشيخ يس بأن السيد صرح بما قاله السعد في حاشية المطول وغيره وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم والباء بعد الاختصاص يكثر \* دخولها على الذي قد قصرنا وعكسه مستعمل وجيد \* ذكره الخبر الهمام السيد اذ اعلم ذلك علمت أن المتبادر من كلام المصنف دخولها على المقصور كما هو الغالب على مأمور

فقطض ان قوله على الذي قد قصرنا عليه جرى على ما نقله سم وان قوله على الذي قد قصرنا عليه جرى على ما نقله سم وان قوله على الذي قد قصرنا عليه جرى على ما نقله سم وان قوله على الذي قد قصرنا عليه جرى على ما نقله سم

(قوله فهذا اعم مما قبله) وفي العطف زيادة على فائدة التعميم الاشارة لرد ما ذهب اليه الزمخشري من تفضيل جبريل على نبينا وعلى غيره من الانبياء عليه وعليهم افضل الصلاة وأتم التسليم (قوله بدلا وعطف بيان) يلزم على هذا ان تقدم عطف النسق وهو قوله وخير من حاز المقامات العلا على البديل وعطف البيان مع انه جاء قدما عليه والجواب عنه بان محل المنع اذا كان المعطوف اجنبيا وهنا ليس كذلك ان خير من حاز المقامات هو خير من قد ارسلنا غير معلوم في كتب التعلو والجواب بان محط العطف من حاز المقامات العلا لاخير فعطف النسق وكل من البديل وعطف البيان ١٥ لم يتوارد على شيء واحد بعد فعل هنالك قولنا لا يجوز ذلك نعم

ان جعل بدلا وعطف بيان من خير الثاني لم يلزم ما ذكر الا انه بعد ثم انه يلزم على عطف البيان مخالفة  
للمعطوف عليه لانه معرفة والمعطوف عليه نكرة لان من المضاف اليها خير نكرة  
محمد سيد كل مقتني  
موصوفة بديل ان المحشى  
أو قعها على نبي وأنسان  
والموافقة في ذلك شرط كما  
قال ابن مالك

فالواحدة من وفاق الاول  
ما من وفاق الاول الذعت ولي  
فلعل المحشى جرى على رأى  
الزمخشري الجوز عطف  
المعرفة عطف بيان على  
الشكوة فان جعلت من  
موصولة حصلت المطابقة  
لان أفعال التفضل يتعرف  
بالاضافة (قوله بالنسبة  
لعمل العامل) أى في البديل  
أى ان البديل منه لم يتوسط

فقد نضاه أنه صلى الله عليه وسلم مقصور علينا لا يتعدنا إلى غيرنا وليس كذلك لان الحق أنه صلى الله عليه وسلم مرسل للام السابقة غاية الامر أن الرسل ثواب عنه كما يشهد بذلك قول صاحب البردة فإنه شمس فضلهم كواكبها \* يظهر أن أئمة الناس في الظلم وأجيب عنه بأجوبة أحسن أن الباء هنا داخله على المقصور عليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم والمعنى عليه أن الله تعالى قصرنا عليه صلى الله عليه وسلم لا تجاوزة الى غيره من الرسل أو أنها داخله على المقصور كما هو الغالب لكن المراد أن الله تعالى خصنا به صلى الله عليه وسلم من حيث ارسله لنا بطريق المباشرة فلا يشافي أنه أرسل أيضا لغيرنا من الامم لكن بواسطة الرسل عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله بخير من قد ارسلنا) خير افعال تفضل فاصله اخير نقلت حركة الباء الى الساكن قبلها وحذفت منه الهمزة تحتها فقاوم واقعة على نبي وأنسان لا على رسول فلا يصح قوله قد ارسلنا واختلف هل خبره صلى الله عليه وسلم بسبب من اياه أو بتفضيل الله له والثاني هو كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام كما قاله السنوسي في شرح صغرى الصغرى (قوله وخير من حاز المقامات العلا) من هنا واقعة على انسان أعم من أن يكون رسولا ولاصفته أنه جمع المراتب العالية فهذا أعم مما قبله والعلاج على ما ضم والقصر وهى كالعلياء بالفتح والمصدر السقلى (قوله محمد) المناسب للتعظيم رفعه على أنه خير لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة كالجملة السابقة وان كان الرابع عربية الجرد بدلا وعطف بيان أو افتقده لالام من عدم التقدير ولا يرد أن البديل منه في نسبة الطرح لان التحقيق أن ذلك بالنسبة لعمل العامل أو أنه أمر أغلبي ويعد جواز النصب رده بدون أف على ما هو الشائع من كتابة المنسوب المنون بالالف لا على عادة المتقدمين من كتابتهم اياه بصورة المرفوع والمجرور لاستغنائهم عن رسم الالف بتكرار الشكل كذا انقله بعضهم عن النووي والسبوطى وفي كلام بعضهم أن ذلك طريقة ربيعة وهو الموافق للغمم من الوقف عليه بغير أف (قوله سيد كل مقتني) بدل أو عطف بيان من اللفظ الشريف وان لزم الابدال من البديل على جعل اللفظ الشريف بدلا والجهور لا يجوزونه ولا يصح أن يكون نعتا لانه نكرة واللفظ الشريف معرفة ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة والمقتني المتبع وهو الرسول فكأنه قال سيد كل رسول واطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم مأخوذ من حديث أناسه يد ولد آدم يوم

في عمل العامل المذكور في البديل كما توسط المتبوع في بقية التوابع في عمل العامل المذكور في التابع وانما لم يتوسط في ذلك لان البديل عام لا مستقلا هاهنا ولا تعتبر ما سواه (قوله لا على عادة المتقدمين) أى من غير العرب لان الشكل حادث (قوله لاستغنائهم عن رسم الالف) أى التي هي بدل من التنوين في حالة الوقف على الاسم المنسوب بخلاف حالة الرفع والمجر فان تكرار الشكل انما هو بديل عن التنوين اذ الالف (قوله أو عطف بيان) فيه ما سبق فلا تغفل (قوله وهو الرسول) على هذا يصير مكر رابع قوله بخير من قد ارسلنا فالاولى التعميم لأن يقال الخطب محل الظناب واختلاف العنوان كاف (قوله والمبراد من ولد آدم الخ) أى من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله لان ذكرنا الخاص بهذا العام لم ينافى الخ) هذا في أوصاف

الموصوف الواحد بخلاف ذكر الخاص بعد العام في الذوات فانه لا فائدة فيه فلا بد له من نكتة وعكسه وهو ذكر العام بعد الخاص في الذوات له فائدة وهي الشمول لبقية الافراد كما اذا عطف الال على الصب فان ذلك لا يحتاج لنكتة وأما ان عطف الصب على الال فلا بد من نكتة وهي شرف الاصحاب (قوله لكنه قد افاد الخ) أي وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص انما هو لعدم الفائدة فاذا افاد كما في الآية لم يمتنع (قوله بواسطة ان نبيا حال الخ) أي وان كانت الحال وصفنا المعنى فان قلت الصفة تفيد المقارنة اذا كانت لازمة مع انها لا يحسن تأخيرها عن الاختصاص منها قلت افادتها المقارنة لا من حيث كونها صفة بل من خارج وهو العلم بكونها ١٦ لازمة افاده المولى في كبريه صبان (قوله وهي تفيد المقارنة لعمامها) قد يقال

غاية ما يستفاد من تلك الحال مع ما قبلها انما هو الحكم عليه بالكون رسولاً في حال نبوته بمعنى ان الرسالة ليست سابقة ولا آتية بعد انقطاع النبوة \*\*\*\*\*  
العربي الهاشمي المصطفى صلى الله عليه الله ما دام الحيا \*\*\*\*\*  
ولم تفد استغراق الرسالة لجميع اوقات النبوة حتي يتم ما ذكر لا يقال ان قولك جاء في زبدرا كمالا فيهم منه الامتياز الجبي للركوب وأما كون الركوب متقدماً على الجبي فلا يفهم من التركيب فحينئذ يكون الجبي مقارناً لا بتداه الركوب والاية تظهر هذا المثال فلا اشكال لانا نقول عدم فهم ذلك من المثال ان كان لقرينة كالعادة القاضية بان زيدا انما يتدئ الركوب وقت

القيام ولا خفر والمراد من ولد آدم كما قاله بعضهم النوع الانساني فهو شامل لا ذم أيضاً وبذلك اندفع ما قد يقال هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم وانما يدل على سيادته على اولاده فقط ودفع بعضهم ذلك أيضاً بأنه في اولاد آدم من هو افضل منه كإبراهيم وموسى وعيسى واذا كان صلى الله عليه وسلم سيد الافضل كان سيد المفضل بالطريق الاولى فان قيل قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وهو يدل على أنه لا يطلق السيد على غيره تعالى أجيب بأنه محمول على السيادة المطلقة (قوله العربي) أي المنسوب للعرب وقوله الهاشمي أي المنسوب لهاشم لانه صلى الله عليه وسلم من ذريته فانه صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم الذي هو أخو المطلب الذي من ذريته الامام الشافعي رضي الله عنه فذلك يقال له المطلب نسبة للمطلب ولا يخفى ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن الترتيب لان ذكر الخاص بعد العام له فائدة بخلاف عكسه فانه لا فائدة له ولذلك يقولون عالم نحر يروا يقولون نحر يرعاهم ولا يريد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لانه وان ذكره العام بعد الخاص لانه قد افاد مقارنة نبوته صلى الله عليه وسلم لرسالته كما هو الراجح بواسطة ان نبيا حال وهي تفيد المقارنة لعمامها على أنه قد نقل العارف الشعرا في الكبريت الاحمر عن الشيخ ابن العربي أنه ذهب في فتوحاته المكية الى أنه يشترط في مسمى النبي ان يختص بأحكام لا يشركه فيها قومه وعليه فيكون يشبه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه فلا يكون مما نحن فيه فليتأمل (قوله المصطفى) أي المختار وفيه اشارة الى حديث ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فانا خيار من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يراذ في عجزه من خدار وحديثه يكون لفظ خيار الاول كناية عنه صلى الله عليه وسلم والثاني كناية عن بني هاشم والثالث كناية عن قريش والرابع كناية عن كنانة وفي خط بعضهم الجواب عن ذلك بأن العرب لا تكرر شياً زيادة على الثلاث وان اقتضاهاها المقام فليراجع (قوله صلى الله عليه وسلم) هذه الجملة خبرية لفظاً انشائية معني وجوز بعضهم أن تكون خبرية معني أيضاً وأورد عليه أنه يلزم حديثه أنه لم يحصل مقصود الشارع من انشاء الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما يرشد اليه ظاهر قوله تعالى

يا أيها النبي الى المتكلم لاقبله فسلم لانه لا قرينة هنا وان كان ذلك لمنافاته لوضع التركيب فهو مكابرة لا تسمع هكذا أو ردت على شيخنا السقاء فاجاب بان المراد المقارنة الكاملة بحيث تكون في الابدان والادوام لان الشيء متى اطلق انصرف للفرد الكامل منه (قوله عموم وخصوص من وجه) يجتمعان فيمن اختص بأحكام وأمر بالتبليغ وينفرد الرسول فيمن أمر ولم يختص وينفرد النبي فيمن اختص ولم يؤمر (قوله فلا يكون مما نحن فيه) وهو ذكر العام المطلق بعد الخاص المطلق بل من ذكر العلم من وجه بعد العام من وجه آخر (قوله لا تكرر شياً الخ) أي بالافضل فلا يرد ما في الرحمن والمرسلات (قوله وجوز بعضهم ان تكون خبرية معني أيضاً) لكن يرد على هذا انه يتأني كونها خبرية معني التأييد بقوله

فنادم الخ لا يزال يد الالمستقبل الآن يحاج بان الماضي هنا مجاز عن المستقبل للتحقق على حدائق امر الله اربقال ان محلى  
هذ التصويز مالم يذ كرمابد على التأيد والاعتين ان تكون انشائية كما هنا (قوله وفيه بعد لا يخفى) أى لان الظاهر من  
الآيات والاحاديث الدالة على طلب الصلاة انما هو الدعاء لا التعظيم وأيضا القول ١٧ بان المقصود التعظيم فيه مبدل

للقول بانه صلى الله عليه وسلم لا يتنفع بصلاته عليه  
(قوله لان الاستغفار من  
جمله الدعاء) أى والمقابل  
بين العام والخاص وان  
كانت حسنة الا انما ليست  
الاحسن فاندفع ما قيل انه  
قد يكون الشيء معنيين  
أحدهما خاص والآخر عام  
لذلك الشيء وغيره فالاولى  
الاقتصار على الجواب الثانى  
اه (قوله مع ان صلاة  
الملائكة لا تختص بصيغة  
الاستغفار) أى مع ان  
المتبادر من الاستغفار  
ما كان بصيغته وان كان  
يحتمل ان المواد به ما كان  
بمادته أو بعبارة نحو اللهم  
اغفر له وارحمه واعف عنه  
ولا تؤاخذ به لكن فيه أنه  
حينئذ يكون عين الدعاء فلا  
تصح المقابلة (قوله وللذهب  
والفضة بوضع) ظاهره انه  
وضع لهما مابوضع واحد  
وفيه بعد (قوله يتنفع  
بالصلاة عليه) قبل ان الربا  
لا يجهطها وقيل انه لا يجهط  
القدر اما تدع عليه صلى الله  
عليه وسلم والتحقيق انه  
يجب العمل مطلقا اه

يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأحسب بان المقصود من الصلاة لأزرها وهو تعظيمه صلى الله  
عليه وسلم ولا شك انه حاصل بالاخبار اوفيه بعد لا يخفى واعلم أنه اختلف فى معنى الصلاة  
فذهب الجمهور الى أنه مختلف باختلاف المصلى فبالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لساواه تعالى من  
الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب اليه كثير من المحققين وهو أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة  
للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء لان الاستغفار من جملة الدعاء مع أن صلاة  
الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار كما ورد فى الخبر وهو ما رواه ابن أبى جرة فى مختصره من  
قوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تنزل على أحدكم ما دام فى صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم  
ارحمه وذهب ابن هشام الى أنه أمر واحد وهو العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف فهو  
بالنسبة لله الرحمة الى آخر ما تقدم ويبنى على هذا الخلاف أن الصلاة من قبيل المشترك  
المقتضى على الاول وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين فانه وضع للباصرة بوضع وللجارية  
بوضع وللذهب والفضة بوضع فوضعه متعدد وكذلك معناه ومن قبيل المشترك المعنوى على  
الثانى وهو ما اتخذ وضعه ومعناه كلفظ أسد فانه وضع للعيون المقتدرس فوضعه واحد وكذلك  
معناه غاية الامر أنه لافراد امتزجته فى معناه والتحقيق الثانى لوجوه كثيرة ذكرها فى المغنى  
من جملة ان الاصل عدم تعدد الوضع والصحيح انه صلى الله عليه وسلم كغيره يتنفع بالصلاة  
عليه لكن لا ينبغي لنا التصريح بذلك الا فى مقام التعاليم كما أشار لذلك بعضهم بقوله  
وصححو بأنه يتنفع \* بذى الصلاة شأنه مرتفع  
لكنه لا ينبغي التصريح \* انساب القول وذاصح

فلا يلحق بالمصلى ان يلاحظ ذلك كيف وهو صلى الله عليه وسلم الواسطة العطفى فى اتصال  
الخبر له وقيل أنه صلى الله عليه وسلم لا يتنفع به لانه قد افرغت عليه الكالات كما اقبل مفارقتها  
التي اوردت بأنه ما من كمال الا عند الله أعلى منه فهو صلى الله عليه وسلم يترقى فى الكالات كل  
لحظة كما يشهد بذلك قوله تعالى وللآخر خبرك من الاولى على ما قاله بعض أهل التحقيق من  
أن المعنى وللحظة المتأخرة خبرك من اللحظة المتقدمة وعلى المصنف مواخذة من حيث انه قد  
افرد الصلاة عن السلام وهو مكروه كعكسه الا فيما ورد على طريقة المتأخرين واستدلوا على  
ذلك بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث قرن بينهما بالواو ورده  
الاستدلال بأن الواو انما هي للقران الذكرى دون القران الفاعلى كما فى قوله تعالى وأقيموا  
الصلاة وآتوا الزكاة ولذلك رجح بعضهم طريقة المتقدمين من عدم كراهة ذلك نعم هو خلاف  
الاولى قطعوا الاحاديث فى فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لجملة التضييق وخصائصها  
لا تنصرف فى ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحات ومن ذلك أيضا  
ما جرب من تأثيرها فى تنوير القلوب حتى قيل انها تنكفى عن الشيخ فى الطريق وتقوم مقامه

٣ سلم  
وجائز يقول شخص اجعلا \* فواب للمصطفى من قدعلا  
ومنع بعضهم لاهاء القرب \* لحضرة النبي سيد العرب  
مؤلف (قوله بعضهم) وهو العلامة السجاعي وبعدهذين البيتين  
أوردته مقدما لحضوته \* أوردته تفسيرا لافعال رتبته  
قد رده المحققون فاعرفا \* وأحمد الكرم ربي وكفى



(قوله ويحتمل ان المراد به الهداية) أى للخير ولا يتكرر حينئذ مع قوله من شبهوا الخ لا فائدة الثانية مالم يقده الاول (قوله وانما خبيره بأنه مدفوع الخ) لا يخفى ان اطلاق الكل على فردا مخصوص تأويله لا معتزلة ١٩ أن يقولوا بمثل هذا التأويل فى الآية

الاولى بأن يطلق التخصيص على العام ولذلك قال بعض المحققين انه لا خلاف بل هي تطلق لغة بالعديد وفتح باب التأويل لاحد القريئين دون الآخر خلاف الانصاف (قوله يخلق الاهتداء) وعلى هذا يكون قوله من أحببت لسان سب النزول لانها نزلت في غم أى طالب والا فتفى الخلق عام اه مؤلف  
\*\*\*\*\*  
من شبهوا بانجم في الاهتداء  
\*\*\*\*\*  
(قوله سأل الرب) أى بلا واسطة ليلة المعراج ويحتمل انه كان واسطة جبريل والاول اقرب الى العبارة ثم يحتمل أن يكون السؤال قبل الاختلاف أو بعده فعلى الاول يكون من باب الاخبار بالمغيبات (قوله عما يختص) أى من احكام الدين التى للاجتهاد دخل فيها (قوله فى السماء) حال من النجوم وأتى بها مع ان النجوم لا تكون الا فى السماء للاشارة الى عالم مرتبة الصعابة كعالم محل النجوم (قوله بعضها الخ) حال أيضا من النجوم أتى بها مع عدم توقف جواب السؤال عليها اشارة الى تفاوت مراتب الصعابة كتفاوت

على ما هو التحقيق من ان صبغة فعل ليست من أوزان الجوع والمراد بالصاحب هنا الصاحب وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنابه يدينه فى محل التعارف ولو لحظة وان كان غير محترس وادرى عنه شيئا لم لا يوفى كلام المصنف الصلاة على غير الانبياء والملائكة وهي مطلوبة اذا كانت على سبيل التسبيح كما هنا وما اذا كانت على سبيل الاستقلال فقبل بالمنع وقيل بأنها خلاف الاولى والتحقيق انها مكرهه كراحة تنزيه لانها من شعار أهل البدع كما نص عليه اللغتانى (قوله ذوى الهدى) صفة للعجب فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لان التشبيه ليس الا للعجب كما يعلم مما يأتى وجعل الاول لكل من الآل والعصب والثانى للعجب فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء ويحتمل أن المراد به الهداية وهى عند أهل السنة الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن بشرط أن يصل بالفعل ونقض بقوله تعالى وأما نودفهم دينهم الآية فانهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سميت دلائهم على طريق توصل هداية وأورد بعضهم على الاول قوله تعالى انك لاتهدى من أحببت فانه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على طريق توصل لكنه لم يصل المدلول بالفعل وأنت خبير بأنه مدفوع من أصله لان مراد أهل السنة أن الهداية هى الدلالة على طريق توصل ولهذه الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها والمراد بها فى هذه الآية الفرد الاول لانه هو الذى يصح تسميته هذا وفى بعض التفاسير تفسير الهداية فى الآية المذكورة بخلق الاهتداء فايراجع (قوله من شبهوا الخ) وأشار بذلك الى ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال بالمحمد أصحابك عندى كالنجوم فى السماء بعضها أضوأ من بعض فخذ شئى مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندى والى ما روى أيضا من أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابى كالنجوم بأجهم اقدمهم اهديتهم وظاهر هذين الحديثين أن الصعابة كلهم مجتهدون وهو ما جرى عليه ابن حجر فى شرح المحرزة وعلمه بتوفر شرط الاجتهاد فى جميعهم قال ولذلك لم يعرف ان واحدا منهم قلده غيره فى مسألة من المسائل لكن رجع بعضهم ان فيهم المتقدمين والمتجتهدين ثم ان بعضهم تكلم فى سند الحديث الثانى حتى قال الشهاب فى شرح الشفاء انه روى عن طريق كاهنا ضيقة بل قال ابن حزم انه موضوع ليكن نقل العارف بالله الشعرانى فى الميزان أنه صحيح عند أهل الكشف وان كان فيه مقال فان قيل خطابه صلى الله عليه وسلم فى قوله بأجهم اقدمهم اهديتهم اهديتهم لا يصح أن يكون للصعابة كما هو ظاهر ولا لغيرهم لعدم حضورهم حين الخطاب أجيب بأنه لغيرهم على طريق استدضارهم وفرضهم حاضرين كذا قال بعض المحققين ثم ذكر ان الشيخ اتى الدين السبكى بنقل عن تاج الدين بن عطاء الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات يرى فى بعضها سائر أئمة الا تية بعده فى قول مخاطبهم لان نسبوا أصحابى فلو اتفق أحدكم مثل أحد ذهب ما أدرك مدأ أحدهم ولا نصيفه قال ومثله يقال فى الخطاب الذى نحن بصدده اه (قوله فى الاهتداء) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشع به وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن

مراتب النجوم (قوله فهو على هدى) بفتح الهاء وسكون الدال (قوله لا يصح أن يكون للصعابة كما هو ظاهر) أى لانهم كلهم مجتهدون بناء على ما جرى عليه ابن حجر ثم ان جريا على ان فيهم المتقدمين أن يكون خطا بالمعتزلة من الصعابة



(قوله فهو مصدق المبنى  
 للمفعول) أى لانه يقال  
 اهتدى بالنجم مثلا اهتداء  
 (قوله بل ومن الديوى) أى  
 لان الاهتداء بهم يتضمن  
 الامتناع من المعاصى التى  
 يترتب عليها القصاصات  
 والحدود (قوله والاصل  
 الاصيل الخ) هذامبنى على  
 ان مراد سيبويه بقوله معنى  
 أما زيدا فطابق مهما يكن  
 من شئ فزيد مطلق أنه فى  
 الاصل كذلك وقال بعض  
 الافاضل مراد سيبويه  
 بان المعنى المحض ونصوير ان  
 أما فزيد لزوم ما بعد فائها  
 قبالتها لانه فى الاصل كذلك  
 بل الاصل ان يكن فى الدنيا  
 شئ فحذف فعل الشرط  
 وزيد ما وأدغمت النون  
 فى الميم وقتبت همزة حرف  
 الشرط اه فترى (قوله  
 لكن التحقيق الخ) ذكرنا  
 فى بحث متعلقات الفعل  
 ان أماتنع موقع مهمما  
 وفصل الشرط ان كان  
 الفاصل بين أما والفاء معمول  
 الشرط بخلاف ما اذا كان  
 جزأ من الجزاء فان أماتنع  
 واقعة موقع مهمما فقط  
 والفاصل فى موقع الشرط  
 \*\*\*\*\*  
 وبعد فالمنطق للجنان  
 \*\*\*\*\*  
 (قوله بناء على انه حذف  
 المضاف اليه ونوى معناه)  
 قد نكسنا على ذلك فى غير  
 هذا المحل

يقول فى الهداية لانها وصف كل من المشبه والمشببه به فتكون هى الجامع بينهما بخلاف  
 الاهتداء فانه وصف للمهتدى بكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشاره الشيخ المولى من أن  
 المراد من الاهتداء كون كل منهما ما يهتدى به فهو مصدر والمبنى للمفعول ولا شك انه صفة لكل  
 منهما الا يقال الاهتداء بالصباة أقوى من الاهتداء بالنجوم لان الاول ينحى من الهلاك  
 الاخرى بل ومن الديوى بخلاف الثانى فكيف تشبه الصباة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن  
 وجه الشبه يكون أقوى فى المشبه به لانه قول التشبيه انما هو باعتبار الجنس والمألوف ولا يخفى  
 ان الاهتداء فى المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافى أنه أقوى فى المشبه باعتبار آخر  
 فليتأمل (قوله وبعد) أصل هذه الكلمة أما بعد والاصل الاصيل مهما يكن من شئ بعد  
 فحذف كل من مهما و يكن ومن شئ معنى أن التركيب حقه أن يكون هكذا ولم يؤت بشئ من  
 ذلك من أول الامر لأنه نطق به ثم حذف وأتى بأمانة عنه فصارت التركيب أما بعد كذا اشتهر  
 لكن التحقيق أن ما لم تنب الا عن مهمما كما يجده بعض المحققين قال وفى كلام ابن الحاجب  
 ما يؤيده وعليه فالاسم الذى بعدها كالموضع من الفعل كما يصريح به كلام ابن الحاجب وفه  
 والتزموا حذف الفعل بعدها يعنى أماو التزموا أن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالموضع من  
 الفعل المحذوف ثم ان بعضهم يعبر بلفظ أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى به  
 فى خطبه ومراسلاته حتى رواه بعض الحفاظ عن أربعين صحابيا وبعضهم يعبر بلفظ وبعد كما  
 هنا فيكون قد حذف أما و اتى بالواو نيابة عنها فالواو فى هذا التركيب نائبة عن أما هذا هو  
 المشهور وقيل انها عاطفة وأما محذوفة دلالة الفاء عليها وكان السكاكى يرى عليه فى الفتاح  
 حيث قال وأما بعد فجمع بين الواو وأما لكونها ليست نائبة عنها والظرف مبنى على الضم بنا  
 على أنه حذف المضاف اليه ونوى معناه ويصح فيه نصب على الظرفية بناء على أنه حذف  
 المضاف اليه ونوى فعله لكن الاشتهر الاول ويستعمل هذا الظرف الزمان كثيرا كما فى قولك  
 جاء زيد بعد عمر وولامكان قللا كما فى قولك دار زيد بعد دار عمر والمتبادر هنا الاول وان صح  
 الثانى أيضا باعتبار مكان الرقم وهل هو من معمولات الشرط أو من معمولات الجزاء احتملان  
 والثانى أولى ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون المعلق أقوى فى التحقق لان المعلق على المطلق  
 أبلغ فى التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا والادف فى توجيه الاولوية ما أفاده بعض محققى  
 المغاربة من أن ذلك أمثل للامر بالبدء بالبسلة وما بعدها المقهور من الاحاديث لانه صريح  
 فى أن الشروع فى التأليف بعد البداة قبل ذلك ولا كذلك الاول ولا يؤتى بهذه العبارة الا عند  
 الانتقال من نوع من الكلام الى نوع آخر وهذا هو معنى ما اشتهر من أن هذه الكلمة هى فصل  
 الخطاب كما جع عليه المحققون (قوله فالنطق الخ) أى فأقول المنطق الخ فادفع ما يرد من أنه  
 يجب أن يكون مضمون الجزاء مرتب على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء فى  
 الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لانه لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ  
 أنهم أضوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجب بأن هذا ليس متقاعا عليه  
 بل طريقة بعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الاخرى الفائلة بعدهم وجوب  
 حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همخ الهوامع للسيوطى وأشار المصنف بهذا الى ضرورة هذا الفن

(قوله علم) أى قواعد (قوله يبحث فيه عن المعلومات) أى يثبت لها أحوالها وارض ذاتية (قوله من حيث انها توصل الخ) والقواعد الباحثة عن المعلومات التصويرية من حيث انها توصل الى مجهول تصورى هى القواعد المتعلقة بالحدود والرسوم فان الحدود والرسوم توصل للمجهولات التصويرية بلا واسطة وبقدرة ذلك باب المعرفات والقواعد الباحثة عن المعلومات التصديقية من حيث انها توصل للمجهول تصديقي. هى القواعد المتعلقة بالقياس والاستقراء والتشبيه التى هى أنواع العلة فان القياس والاستقراء والتشبيه كل منها توصل للمجهول التصديقي والقواعد الباحثة عن المعلومات التصويرية المتوقفة عليها الموصل للمجهول التصورى هى القواعد المتعلقة بالكليات الخمس التى هى النوع والعرض العام والجنس والفصل والخاصة وذلك لان الموصل الذى هو الحد أو الرسم متوقف على هذه الامور لانه يتركب منها لكن فيه ان النوع لا دخل له في ذلك وكذا العرض العام على ما اشتهر فذكرهما التماهى على سبيل الاستطراد من فسر الاتصال في عبارة من قال من حيث الاتصال الى مجهول بكونه موصلا أو موصلا اليه حيث يبحث في المنطق عن كون البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعلت مباحث النوع مقصودة بالذات داخله في الاتصال لا فيما يتوقف ٢١ عليه الاتصال وذكر الجزئى على سبيل

الاستطراد أيضا اذ لا دخل له في الحدود نعم له دخل في التوصيل الى التصديق اذ الجزئى يكون موضوعا وسببا ان الموضوع معلوم تصورى يتوقف عليه القياس الموصل للتصديق بواسطة توقف القياس على جزئه وهو القضية المركبة منه ومن المحمول هذا ثم ما سبق من كون الفصل أو الخاصة متوقفا على ما الموصل اذ لم يعرف بكل منهما على انفراده فان عرفنا بكل منهما على

التي هى أحد المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم  
ان مبادئ كل فن عشرة \* الحصة والموضوع ثم التشره  
وفصله ونسبته والواضع \* والاسم الاستعداد حكم الشارع  
مسائل والمعض بالعض اكتفى \* ومن درى الجميع حاز الشرفا  
فخذ هذا الفن علم يبحث فيه عن المعلومات التصويرية والتصديقية من حيث انها توصل الى  
أمر مجهول تصورى أو تصديقي أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك مثال البحث عن المعلومات  
التصويرية من حيث انها توصل الى أمر مجهول تصورى والبحث عن الجنس والفصل  
كالحيوان والناطق وهما معلومات تصوريان بأنهما اذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل  
مجموعهما الى أمر مجهول تصورى كالانسان ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بأنه  
كلى أو جزئى ذاتى أو عرضى جنس أو فصل ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث  
انها توصل الى أمر مجهول تصديقي والبحث عن مقتضى القياس كقولنا العالم متغير وكل متغير  
حادث وهما معلومات تصديقيتان بأنهما اذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل مجموعهما الى أمر  
مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفا قريبا لكونه من غير  
واسطة البحث عن كل من مقتضى القياس بأنه قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية أو توقفا

انفراده كأنما من قبيل المعلومات التصويرية الموصلة بلا واسطة والقواعد الباحثة عن المعلومات التصديقية المتوقف عليها الموصل للمجهول التصديقي توقفا قريبا هى القواعد المتعلقة بالقضايا وأحكامها كالعكس والتناقض وكونها كليات أو شرطيات ووجه التوقف ان القياس الموصل للتصديق يتوقف على معرفة جزئيه وهما القضية الصغرى والكبرى فلا بد من معرفة القضية بتعريفها وأحكامها والقواعد الباحثة عن المعلومات التصويرية المتوقف عليها الموصل الى التصديق توقفا بعيدا هى القواعد المتعلقة بالمحمول والموضوع المذكورة في ضمن باب القضايا ووجه التوقف ان القياس الموصل متوقف على القضية التى هى جزئه والقضية متوقفة على جزئها الذى هو المحمول أو الموضوع فان قبل ليس في المنطق مسئلة هو لها الاتصال أو ما يتوقف عليه الاتصال حتى يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصويرية والتصديقية من حيث اتصالها الخ قيل ان الحكم على المعلومات التصويرية بأنه حد أو رسم معناه انه موصل الى المجهول التصويرى بلا واسطة وقس على هذا ثم انه قد سبق قوله من حيث انها توصل الخ اعترافا عن البحث عنها لان هذه الهيئة ككونها موجودة في الذهن أو غير وجود وكونها ثابتة في نفس الامر يقطع النظر عن اعتبار المعتبر أو اعتبارية محضه كآليات الاحوال والقضايا الذهنية فلا يبحث عنها المنطق من هذه الجهات اذ ليس غرضه متعلقا بها

(قوله وموضوعه المعلومات الخ) أى لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أى المنسوبة الى ذات المعروض نسبة قوية كالمعلومات المذكورة من الحقيقة المذكورة والاعراض الذاتية كالايصال وما يتوقف عليه الايصال كالجسمية والفصلية وكونها قضية أو عكس قضية وحتمية أو شرطية موجبة أو غير موجبة اذهى المبحوث عنها فى المنطق وانما كان موضوع هذا الفن تلك المعلومات لان المنطق يبحث عن أحوالها التى هي الايصال الى الجهولات وما يتوقف عليه هذا الايصال وهذه الاحوال هي العارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها والفرق بين العوارض الذاتية وغيرها مذكور فى القطب وسواشبهه مع زيادات أخر متعلقة بالحد والموضوع المذكورين (قوله من حيث صحة ايصالها الخ) أى موضوع المنطق مقسود بصحة الايصال لا بنفس الايصال حتى يرد عليه ان قيد الموضوع من جهة لا يبحث عنه فى العلم اذ لا بد فى كل علم من كون موضوعه ٢٢ مسلم الشوت والايصال مبحوث عنه فى هذا العلم فيجب أن يكون حالا

عارضة للموضوع لاسلم الشوت ومحصل الجواب ان قيد الموضوع هو صحة الايصال لا الايصال نفسه وعلى هذا القياس تظاهر هذا القيد فى موضوعات العلوم (قوله وقيل معرفة التأنيفات الخ) فى الحقيقة الثمرة الاولى متفرعة على هذه الثمرة (قوله وبعبارة العلوم) أى ميزان الادراك الذى يعرف به صحته من فاسدها (قوله يطلق على الادراك) ومنه ناطق فى تعريف الانسان أى مدرك ادراكا كليا أى كثيرا وخرج بكليا ادراكا غير الانسان من الحيوانات فلا يسمى منطقا ونطقا

بعيد الكونه بواسطة توقفه على القضية البحث عما يجرى من حيث الموضوع والمحمول وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة ايصالها الى أمر مجهول نصورى أو تصديقى وغيره ما أشار اليه المصنف من انه يعصم الذهن عن الخطا فى الفكر وقيل معرفة التأنيفات الصحة والفاسدة وفضله فوقانه على غيره من العلوم من حيث كونه عام النفع لانه يبحث عن كل علم نصورى أو تصديقى وهذا لا ينافى ان بعض باقى العلوم يتوقف من حيثية أخرى ونسبته للعلوم بما ينتهها وواضعه ارسطو بكسر الهمزة وفتح الراء والسبعين وضم الظا وهو ارسطاطاليس خلافا لمن توهم انها شخصان واسمه المنطق كما ذكره المصنف ويسمى أيضا بالميزان وبعبارة العلوم وانماسمى بالمنطق لان المنطق فى الاصل يطلق على الادراك وعلى القوة العاقلة وعلى النطق الذى هو التلطف وهذا الفن به يكثر الادراك ويصيب به تتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة على النطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه المعاني الثلاثة سمي بذلك واستفاد من العقل وحكمه الجواز على ما يأتى ومسائله القضايا النظرية الباحثة عن هيمة المعارف والاقيسة وما يتعلق بهما اه مخلصا من شرح الشيخ المولى الكبير والصغيرم زيادة (قوله للجنان) متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على طريقة من بحيرة كسيمية بتقديره منسوب كما أشار اليه الشيخ المولى أو متعلق بقوله بعدد نسبته كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذين المتعلق به الذى هو العقل مجازا أو القلب حقيقة لكن بمعنى اللطيفة الربانية التى تسمى روحا ونفس الابعاد فى الهممة الصنوبرية الشكل أى التى شكلها كشكل الصنوبر وهو شجير ينبت فى البرية دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر فهذه الهممة على شكله فهى دقيقة أحد الطرفين غليظة الآخر مع نوع استدارة

وهو على هذا مصدر مسمى كما هو على الاطلاق الثابت كذلك بخلافه على الثانى فانه اسم مكان (قوله وعلى القوة كقمع العاقلة) أى التى هى محل صدور تلك الادراكات (قوله به يكثر) قيل تقدير المعمول فى المواضع الثلاثة لا لاهتمام بالخصر اذ لغیر المنطق دخل أيضا وان كان هو أدخل (قوله تكون القدرة) أى التامة (قوله مجازا) واجع لقوله الذهن أى من باب تسمية المتعلق بالكسبر وهو الذهن باسم المتعلق بالفتح وهو الجنان بمعنى اللطيفة التى تسمى روحا ونفسا وقلبا حقيقة وكما يطلق القلب على تلك اللطيفة يطلق على متعلقها وهو الهممة الصنوبرية الشكل حقيقة أيضا فتخلص ان الجنان يطلق على اللطيفة باسمها حقيقة وعلى الذهن المتعلق بها مجازا وان القلب يطلق على اللطيفة المذكورة وعلى متعلقها حقيقة أيضا وان الذهن بمعنى العقل (قوله والقلب) عطاف على الذهن لانه على العقل (قوله لربانية) أى المنسوبة للرب بزيادة الالف والنون على غير قياس للمبالغة ونسبها اليه لانه لا يعلم الا هو سبحانه أولان الجوهر الجبردى اس متميزا ولا قائما بتخيز كان الرب تعالى كذلك (قوله التى تسمى روحا الخ) هذا منبى على اتحاد الروح والنفس وهو الصحيح وقيل الروح مابة الحياة والنفس مابة تدبير البدن

(قوله مفرع على التشبيه المذكور) في تفرع عصمة الفكر على التشبيه المذكور خفاء اذ لم يفهم منه ذلك كما ان في تفرع كشف المنطق للغطاء عن المسائل الصعبة خفاء ايضا الا ان ينظر في الاول لاطلاق العصمة أو لقوله الجنان وينظر في الثاني لكون التصو يكشف لسان صواب امكنة البحث فيكون وجه الشبه امرين مطلق العصمة ٢٣ ومطلق الكشف لا أصل للعصمة فقط كما قاله المحقق أو لا ولا

يقال ان الكشف لازم للعصمة أو يقال ان قوله وعن دقيق القهم الخ كلام مستأنف لامعطوف على التفرع (قوله فهو المعاصم) في اسناد العصمة الى المنطق أو الى مراعاته مجاز عتلى اذ المعاصم هو واقعه وللمنطق عند مراعاته آلة في العصمة فالعصمة لا تنسب اليه مجازا الا عند مراعاته \*\*\*\*\*  
نسبته كالنحو للسان  
فمعصم الأفكار عن غي الخطأ  
وعن دقيق القهم يكشف الغطاء فهالك من أصوله قواعد \*  
\*\*\*\*\*  
(قوله وهو أوجه) أي لان الاسناد الى السبب أولى من الاسناد الى الشرط (قوله فعلى الاولين الخ) وعلى الاول منه ما يكون المعنى ان المنطق لكونه ينوي الذهن وبه يكمل الادراك يمنع من وقوع السهم وبما لا بال بعد (قوله) من اضافة أحد المترادفين للآخر (وقائدهم الاشارة الى تعدد الالفاظ لكن الظاهر هنا تاويل الاول بالمعنى والثاني بالاسم كما في

كتمع السكر كما يشاهد ذلك في قلب الدجاجة وغيرها (قوله نسبه) أي المنطق وقوله كالنحو أي كنسبة النحو كما قدره الشيخ المولى ايمتنا سبب المشبه والمشبّه وقوله للسان متعلق بمحذوف حال من النحو تقدير مفسو بنا على جعل قوله الجنان متعلقا بمحذوف أو متعلق بلفظ نسبة الما قدر بنا على جعل ذلك متعلقا بقوله نسبته وتقدر المق على الاول فالمنطق حال كونه منسوباً للجنان نسبته كنسبة النحو حال كونه منسوباً للسان وعلى الثاني فالمنطق نسبته للجنان كنسبة النحو للسان وهذا أقل تكلفاً من الاول ولا يخفى أن التشبيه انما هو في أصل العصمة والا فالمنطق يعصم الجنان عن الخطأ في الفكر والنحو يعصم اللسان عن الخطأ في الكلام كما أشار لذلك بالتفرع (قوله فيعصم الخ) مفرع على التشبيه المذكور والمراد انه يعصم عند مراعاته وملاحظته فهو المعاصم لكن بشرط المراعاة كما قاله بعض المحققين وهو وجه مما اشتهر من جعل المعاصم نفس المراعاة والعصمة هنا بعناها اللغوى وهو مطلق الحفظ لا بعناها الشرعى وهو الحفظ من الشيء مع استتالته وقوعه من المعصوم وهي بهذا المعنى مختصة بالانسان والملائكة دون الاولياء فانهم محفوظون لا معصومون ولهذا لا يجوز سؤال العصمة كائن  
يقال اللهم اعصمى من المعاصى أو اللهم انى أسألك العصمة اذا أريد المعنى الشرعى بخلاف ما اذا أريد المعنى اللغوى وقوله الافكار جمع فكل واحد هو كما تقدم حركة النفس في المعقولات لغة وترتيب أمرين معلومين لتوصل بهما الى أمر مجهول اصطلاحاً وقوله عن غي الخطأ متعلق بقوله يعصم والغى الضلال وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقاً ففيه ثلاثة أقوال حكاهما صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة الغي اليه من اضافة العام للخاص كما في شجر أراك وهى المشبهة عنهم بالاضافة التى للبيان وأما على الاخر فهى من اضافة أحد المترادفين للآخر فقط ما لبعضهم هنا (قوله وعن دقيق القهم الخ) الواو داخل على قوله يكشف والاضافة في قوله دقيق القهم من اضافة الصفة للموصوف والقهم بمعنى المفهوم والتقدير حينئذ ويكشف الغطاء عن المفهوم الدقيق وفي كلامه استعارة بالكناية وتخيل لانه قد شبهه دقيق القهم بشئ مغطى تشبهاً مضمر فى النفس وحذف اسم المشبه به وانبت شيا من لوازمه تخيلاً وهو الغطاء والكشف ترشيع ان كان حقيقة فى الحسنيات فقط كما مر ولا يخفى ان الغطاء بكسر الغين المجعولة السكت بكسر السين المهملة وأما بفتحها فالمصدر (قوله فهالك الخ) الفاء للافصاح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت هذا الفن لماعلمت من ان عمرته كذا وكذا فهالك الخ وهالك اسم فاعل بمعنى خذ كما ذكره ابن مالك فى التمهيد وذكر الابدى أنهم ما حرف تنبيه وزاد الجوهري أنها حرف زبر أيضاً كذا يؤخذ مما ذكره الشيخ المولى عن المكودى وظاهر ان هالك بقاءها اسم فعل أو حرف تنبيه أو حرف زبر وهو أحد وجهين فانهم ما وهو

قوله جاءنى سعيد كرز (قوله بشئ مغطى) كالمعروس (قوله بكسر الغين المجعولة) أى والمد الا انه قصر هنا لاضرورة (قوله أو حرف تنبيه) لعل الناصب لقواعد علمه وعلى ما بعده عامل مأخوذ من القام (قوله أو حرف زبر) والمعنى ان زبر عياناً فى العلم من المعاصى لانه فورهى ظلام وهما متنافيان وخذ قواعد أو المعنى ان زبر عن طلبك اغير القواعد التى أذكرها لك وخذ قواعد الخ

(قوله فواء بدل من شيء) والعامل في البذل حينئذ مقدّم من مادة الأخذ لا اسم فعل ولا اوزدان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً  
فان كان محمل المنع ما يذ كر ما يدل على المحذوف صح تقدير اسم الفعل (قوله احتمالات أربعة) أظهر هارابعها لما يلزم على غيره من  
الزيادة المستغنى عنها الذي يكتفى على الاول ٢٤ أن يقال فواء عده هو وعلى الثاني فواء عده بعضه وعلى الثالث فواء

قواء عده بعضه أيضاً كذا  
قيل وقد يقال يكفيه على  
الرابع أيضاً أن يقال فواء  
قواء عده بعضه (قوله  
والمعنى على الاول الخ)  
قائدة بيان الاصول بالمنطق  
ظاهرة اذا الاصول عامة  
والمناطق خاص وأما قاعدة  
بيان القواعد بالاصول  
ففيستعمل فيها الإشارة الى  
تعدد الاسماء ويحتمل انها  
كالقاعدة المذكورة في

أنا أبو النجم وشعري شعري  
نعم ان لوحظ ان المبدئين  
للقواعد هي الاصول بقيد  
كونها مبنية بالمنطق بأن  
يلاحظ البيان الثاني قبل  
الاول كانت القواعد عامة  
والاصول المذكورة خاصة  
(قوله وأجيب بأنه لما كانت  
الخ) لا ينافي هذا قوله يرقى  
به سماع علم المنطق لان ما هنا  
مبنى على المبالغة وما ساقى  
مبنى على التحقيق الذي هو  
منشأ تلك المبالغة (قوله  
وعلى الثاني الخ) يحتمل أن  
هذا الاحتمال فيه إشارة الى  
تحقيق كتابه بأنه بعض البعض  
ويحتمل انه مدح له بأنه صافي  
الصافي وهذا راجعاً بآيوده

الراجح أن هافقط اسم الفعل أو حرف التنبه أو حرف الزجر وأما الكاف فحرف خطاب كما  
أفاده بعض المحققين (قوله من أصوله) يحتمل أن من بيانية ويحتمل أنها تبعيضية وعلى الاول  
فالبيان القواعد المذكورة بعد على ما ذهب اليه غير الرضى من جواز تقديم البيان على المبدئين  
أو شيء محذوف على ما ذهب اليه الرضى من منع ذلك والتقدير في الشئ ما من أصوله وعليه  
فقواعد بدل من شيء أو عطف بيان والاضافة في قوله أصوله يحتمل أن تكون بيانية ويحتمل أن  
تكون على معنى من التبعيضية ويتحصل من هذا أن في من مع الاضافة احتمالات أربعة  
الاول كونها بيانية والثاني كونها تبعيضية والثالث كونها بيانية والاضافة  
تبعيضية والرابع العكس والمعنى على الاول فواء عده أصول هي هو وأورد علمه أنه  
يقضي أنه لم يترك شيئاً من أصول المنطق بل ذكر جميعها في هذا النظم وليس كذلك وأجيب  
بأنه لما كانت هذه القواعد غالباً مهمات الفن وبسببها تتحقق القدرة على ادراك ما تركه  
كانت كأنها جسد أصوله وعلى الثاني فواء عده وتلك القواعد بعض أصول وتلك الاصول  
بعضه وعلى الثالث فواء عده أصول وتلك الاصول بعضه وعلى الرابع فواء عده وتلك  
القواعد بعض أصول هي هو ويحتمل كون الاضافة في قوله أصوله بيانية ان كان المنطق يطلق  
على القروع الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابط الاضافة البيانية وهو أن  
يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجمعان في مادة أو يتفرّد كل  
منهما في مادة أخرى كما في قوله خاتم - يدقان كان لا يطلق الاعلى المسائل الكلية كانت  
الاضافة للبيان لانه قد وجد ضابطها حينئذ وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم  
وخصوص باطلاق بحيث يجمعان في مادة أو يتفرّد أحدهما فقط في مادة أخرى كما في قواهم  
شجرار الخ وهذا على ما هو التحقيق من التباين بين الاضافة البيانية والتي للبيان وقبل لا فرق  
بينهما واعلم أن الاصول جمع أصل وهو القاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة على معنى  
واحد في الاصطلاح وهو قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقوله هم الفاعل  
مرفوع فموضوع هذه القضية الفاعل وجزئياته زيد من قام زيد وعمر من جاء عمرو ويكر من  
نام بكر ونحوها وأحكامها اثبوت الرفع وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل  
الجزئى الذي تريد معرفة حكمه موضوعاً وتجعل موضوع القضية الكلية مجموعاً ولا تجعل  
القضية المركبة منها صغرى ثم تجعل القضية الكلية كبرى فإذا ذكرتهما مقاييساً خرجت  
النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئى فإذا قلت في المثال المذكور زيد فاعل وكل فاعل مرفوع  
خرجت النتيجة فأنه زيد مرفوع وكقوله هم في هذا الفن كل كلى مقول على كثيرين مختلفين  
بالحقيقة جنس فموضوع هذه القضية الكلى المذكور وجزئياته حيوان وجسم وجوهر  
ونحوها من الاجناس وأحكامها كونها اجناساً وقد عرفت كيفية تعرف أحكامها من فإذا

قوله يرقى به سماء الخ (قوله يجمعان في مادة الخ) فيجتمعان في المسائل الكلية المنطقية وتنفرد الاصول في الكلية قلت  
النسوبة وتنفرد المنطق في الجزئية المنطقية (قوله على معنى واحد) أى اصطلاحاً أو مبالغة فالاصول والقاعدة مترادفتان لان  
معناها لغة ما يبنى عليه الشيء وأما الضابط فمعناه لغة الحفاظ الحارم وأما القانون فمعناه لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس

(قوله المتبادر أن الضمير راجع للقواعد) وجلة تجمع صفة لقواعد على هذا الاحتمال وعلى ما بعده أيضاً الآن العائد عليه محذوف تقديره بها كما أشار إليه المحشى بقوله بسبب تلك القواعد (قوله ويحتمل أنه للخطاب الخ) وانما لم يحزم الفعل في جواب الطلب عملاقول الخلاصة • وبغيره التي جزأ ما عقد الخ لانه لم يقصد الجزاء اذ الجلة صفة كاعت على حد قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها أخذ من قول الخلاصة ٢٥ والجزاء قد قصد (قوله لا يتعد الجامع الخ) هذا اذا كانت الفنون هي

القواعد السابقة وأما اذا كانت غير هافلاذلامانع من اندراج قواعد كلية تحت قواعد كلية جامعة أكثر من الكلمة المجموعة الا انه لما كان خلاف المعتاد المؤلف لم ينظر اليه  
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
تجمع من فئونه فوائدا  
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
(قوله وعلى هذا يتوصل الخ) اذا ضريت هذه الاربعة في الاربعة السابقة صار المجموع ستة عشر لكن قد يقال اذا كانت من والاضافة يافئتين في الموضوعين كان المعنى نخذ قواعد هي أصول وتلك الأصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجمع وهو ضروري لان كل قواعد كذلك الآن يقال حصلت الفائدة بما استقدم منه من كون الجزئيات تسمى فوائدا وفئونا واذا كانتا يافئتين هنالك وتبعيهضيتين هنا كان المعنى نخذ قواعد

قلت الحيوان كل مقل على كثيرين مختلفين بالحقيقة وكل كل مقل على كثيرين مختلفين بالحقيقة فأنه الحيوان جنس وعلى هذا القياس (قوله قواعد) مفعول به لاصم الفعل والقواعد جمع قاعدة وقد تقدم تعريفها فتنبه (قوله تجمع الخ) المتبادر أن الضمير راجع للقواعد ويحتمل أنه للخطاب الخ ولا في قوله نهالك الخ والمعنى عليه تجمع بسبب تلك القواعد من فنونه الخ (قوله من فنونه) يحتمل ان من يابينة للفوائد المذكورة بعدد اولشئ محذوف على الخلاف المتقدم بين الرضى وغيره ويحتمل أنها تبعيةضية والمراد بالفنون الفروع الجزئية المستفادة من القواعد الكلية وليس المراد بها موهوظها من الأنواع لا يتعد الجامع والمجموع أو السبب في الجمع ومتعلق السبب وهو المجموع على الاحتمالين في الضمير الذي في قوله تجمع ووجه الاتحاد حينئذ أن الأنواع هي القواعد والفوائد المجموعة هي الأنواع أو بعضها على الاحتمالين المذكورين من نعم ان جعلت من ابتدائية لم يلزم الاتحاد لان الفوائد المجموعة حينئذ ليست هي الأنواع حقيقة بل الفروع المبتدآت منها وعلى كون المراد بالفنون الفروع الجزئية تكون الاضافة في قوله فنونه من اضافة المتعلق للمتعلق ان كان المتعلق لا يطلق الاعلى المسائل الكلية كما لا يخفى من أن الفروع الجزئية متعلقة بتلك المسائل المسماة بالمنطق فان كان يطلق على الفروع الجزئية أيضاً كانت من الاضافة السابقة لأن النسبة حينئذ بين المتضامين العموم والخصوص من وجه ويحتمل أنها على معنى من التبعيةضية وعلى هذا يتوصل أن في من مع الاضافة الاحتمالات الاربعة السابقة ولهذا قال بعضهم في من والاضافة هنا ما سبق في قوله من أصوله وهو لا يقتضى الاعلى كون المنطق يطلق على الفروع كما يطلق على الأصول فله تأمل (قوله فوائدا) مفعول به لقوله تجمع والقواعد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال ونحوهما واصطلاحاً المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته وتنتجته وخروج بالحقيقة المذكورة الغاية فان تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة للفاعل من الفعل والعلة الغائية فان تلك المصلحة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل فالاربعة متقدمة بالذات مختلفة باعتبار لكن الاقوال أن أعظم من الاخيرين مطلقاً لا تفردا هما ففيما لو حفر مرير الماء فظهر له كنز فانه يقال له فائدة وغاية لا غرض وعلة غائية لانه ليس مطلوباً من الفعل ولا باعثة عليه وقال بعضهم الفائدة أيضاً أعظم مطلقاً من الغاية لا تفردا هما ففيما لو حفر مرير

٤ سلم هي الأصول وتلك الأصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجمع فوائدها هي بعض الفنون وتلك الفنون بعض المنطق وفائدة ظاهر اذا المنطق انما يجمع جميع جزئياته لا بعضه او على جعلها هناك لتبعض مع جعلها هنا البيان يكون المعنى نخذ قواعد هي بعض الأصول وتلك الأصول هي بعض المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجمع جزئيات المنطق جميعها مع ان بعض القواعد انما يجمع بعض الجزئيات لا جميعها الا ان يقال نظير ما سبق للعنى لما كانت تلك القواعد تحصل بها الملاكات على ادراك جميع الجزئيات كانت كأنها جامعة بجميع الجزئيات وقس على ذلك بقية الستة عشر وهذا القدر يكفي التنبه (قوله فالاربعة متقدمة بالذات) أى قد قصد أخذ من قوله لكن الاقوال اهم من الاخيرين مطلقاً تدبر

(قوله أبدأها السيد الجرجاني) ظاهر عبارته في حاشيته على المطول اختياراً أن موضوعه لالفاظ الخارجية ونص عبارته قد نقلناه في حاشيتنا على رسالة الشيخ الدردير نعمنا الله به المعمولة في بيان الجواز تدبر (قوله واختار الاول) أي وهو الانفاظ وقوله لكن بقيد ملاحظة المعاني أي فهي شرط فان الالفاظ وان كانت امرضاً منقضية لكن لما ضم اليها اعتبار المعاني تقوت وصحت لأن تكون مدلولاً لا يقال اذا تقوت الالفاظ يجعل المعاني شرطاً فلم تقو بجعلها شرطاً أولى لانا نقول انه عند جعل المعاني شرطاً يكون كل من الالفاظ والمعاني مأخوذاً على حدته فهما كخطيطين ضعيفين ضامن غير قتل فضعفهما باق بخلافه على الثاني فانه مثل الخطيطين بعد القتل فيزول الضعف لانهم اصابا شيئاً واحداً وأنت خير بأن الذي اختاره الحق الدواني وعليه مشايخنا منهم شيخنا الحنفى نعمنا الله به بركته اذا كان يقررنا ذلك كثير الغما هو الالفاظ الذهنية وهي ليست من السبعة بدليل تعليلهم عدم صحة مدلوليتها بأنهم اعراض تنقض بجبر الدقائق فلا تصلح أن تكون مدلولاً ولا جبر مدلول وبسبب قفاد أيضاً من ظاهر كلام ٢٦ السيد الجرجاني في حاشيته على المطول فقوله الحنفى واختار الاول فيه نظر ولولا

هذا الجعلات من في قوله من احتمالات سبعة بمعنى بابه البديل الآن يقال أرادوا بالالفاظ ما يشعل الالفاظ الذهنية غاية الامر أن في التعليل قصوراً فقولهم لانها اعراض سبالة الخ أي ولانهم اغبر مقصودة لذاتها فالاول راجع للالفاظ الخارجية والثاني لها

\*\*\*\*\*  
سميته بالسلم المروني  
\*\*\*\*\*  
والذهنية لكن اذا نظرت للالفاظ الذهنية زيادة على الالفاظ الخارجية ويكون المعاني وما معها شروطا أو شطورا زادت الاحتمالات على سبعة وقد ينشأ ذلك

الماء فظهر له كثر على نصف الحفر مثلا ولم يقطع الحفر بل أعنه فانه يقال لهذا الكثر فائدة لا غاية لانه ليس في طرف الفعل وورد بأنه في طرف الفعل الذي انتهى بوجود الكثر وأما بعده ففعل جديد فتأمل (قوله سميته) الضمير يرجع للمواقف المفهوم من السياق فالمسمى انما هو الانفاظ المؤلفة لكن باعتبار دلالة المعاني كما هو التحقيق من احتمالات سبعة أبدأها السيد الجرجاني في مسمى الكتب حيث قال يحتمل انه الالفاظ فقط أو المعاني فقط أو النقوش فقط أو اثنتان من هذه الثلاثة أو مجموع الثلاثة واختار الاول لكن بقيد ملاحظة المعاني كما علمت (قوله بالسلم) مفعول ثانٍ لسمي وأدخل الياء عليه لانه يجوز تعديبه اليه بما كما يجوز تعديبه اليه بنفسه تقول سميت ابن محمد وسميته محمد أو السلم حقيقة فيما يتوصل به الى أعلى اذا كان ذلك الامر محسوسا بحاسة البصر والالفاظ مجازا بالاستعارة التصريحية كما هنا لكن جعله هنا مجازا بقطع النظر عن العلية والافه وحققة لوضعه على هذا المتن بطريق النقل لما قيل من انه صار حقيقة عرفية فيه فهو من الاعلام المذمومة وهي حقائق واعلم أن أسماء الكتب ومثلها أسماء التراجم من قبيل علم الشخص لأن المسمى به الذي هو الالفاظ المخصوصة المدالة على المعاني المخصوصة مشخص معين ولا نظرت لعدده بعدد الحاصل لانه انما يشأ عن التدقيق الفلسفي وهو غير معتبر عند رباب العربية كما حقه العصام في شرح رسالة الوضع بخلاف أسماء العلوم فانهم من قبيل علم الناس على المشهور ولكن اختار بعض المحققين أنهما من قبيل علم الشخص أيضا لأن المسمى به الذي هو الاحكام المخصوصة مشخص معين ولا نظرت لعدده بعدد الحاصل لما ذكره فيهم (قوله المروني) بتقديم الراعي على الواو وتأخير النون عنهما

فيما كتبناه على القطر وحاشيته للامامة السجاعي (قوله لكن اختار بعض المحققين الخ) أي لان مدلولها كذا القواعد المضبوطة الحاصلة بالفعل أو بالقوة فالوضع استحضرها بجهة وحدتها ووضع علمها الاسم المخصوص (قوله ولا نظرت لعدده بعدد الحمل) قد يقال القول بان أسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس ليس مبنيا على ان الشيء يتعدد بتعدد محله الذي هو تدقيق فلسفي بل لانه لما كانت أسماء العلوم أسماء للقواعد وهي قابلة للزيادة لانها تزيد بزيادة العلماء كانت أسماء الماهيات القواعد الكلية الشاملة تلك الماهيات لما حصل بالفعل ولما لم يحصل منها كاسامة اسم للماهية الشاملة لما حصل من الافراد بالفعل ولما لم يحصل بخلاف أسماء الكتب والتراجم فانها أسماء لاشياء لا تقبل الزيادة اذ هي أسماء لما حصل بالفعل وهذا قول ميم عن السيد الجرجاني ان بعضهم يقص في أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد والأدراكات لعلها على الاول اعلاما شخصية معلا بان القواعد التي في ذهن زيد هي التي في ذهن عمرو ومن غير نظر الى تعدد الحمل وعلى الثاني اعلاما جنسية معلا بان الأدراكات هي التي في ذهن زيد بغاير ادراك عمرو وان لم تنظر الى الحمل بخلاف ما سبق فان

القارنفة انما جاء من محله اه وسكت هما اذا ارد بها الملكة وانظرا هنا كالا در الشواظا هان هذا التقصيل جار على القول  
بغايرة العلم للمعلوم بالذات اما على ان المغايرة اعتبارية وان الموجود في الذهن عين المعلوم لا الشبه والمثال فلا الا ان يكتفى  
بالتغاير الاعتباري أى اعتبار كون الشيء معلوما وكونه علما وان أردت الزيادة فعليك ٢٧ بحاشيتنا على رسالة الصبان

البيان (قوله فالمراد انه  
يرقى به لماعده الخ) هذا  
ظاهر على جعل التركيب  
من باب التصريحية فقط  
أو المكنية مع جعل  
قرنتها استعارة تصريحية  
تحقيقية لان السماء حنثذ

المرقية بالسلم هي المسائل  
الصعبة اما على جعله من  
باب اضافة المشبهة الى  
المشبه أو المكنية مع بقاء  
القرينة على حالها فلاذ  
المراد به المطلق على هذا  
كله نعم ان أريد به المطلق  
الصعب منه على سبيل  
الجهاز المرسل من اطلاق  
الكل على البعض صح  
أيضا وعليه يحذف كلام  
شيخنا الحنفى فنعنا الله به

يرقى به سماه علم المنطق

والله أرجو ان يكون خالصا

(قوله ترشحا) هذا ظاهر

على جعل التركيب

من اضافة المشبه به

للمشبه لان الترشيح

يكون للتشبيه ومن باب

الاستعارة التصريحية فقط

أو المكنية مع استعارة

قرنتها فيكون ترشحا

كذا استمر لكن المروى عن المصنف المنور في تقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما  
وهما وان كانا بمعنى واحد وهو المزين المزخرف لكن فانهم ما أولى لكونه هو الرواية وليكونه  
حسنا عذبا بسبب قربته وعدم جريانه على الالسنه بخلاف أولهما وقد استشهد بعضهم على  
الأول بقول الشاعر حين سئل هل خط الملك أحسن أو خط ابن مقلة بعد أن رأى الخطين  
يخطط مولانا خطوط ابن مقلة \* ويتظمها نظم اللات في السلك  
فهذا عليه رونق الخط وحده \* وهذا عليه رونق الخط والمات

وردد ذلك الاستشهاد بأن المروى عن الشاعر نورق بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما  
لا بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما كما زعم المستشهد (قوله يرقى به الخ) مستأنف  
استثنافا يائيا فكان سائلا قال له ما وجه تسميته بالسلم فقال له يرقى به الخ والضمير يرجع  
للمؤلف الذي يرجع اليه الضمير في قوله سميته وكذلك الضمائر في قوله وأن يكون خالصا الخ  
كما يؤخذ من الشرح الصغير للشيخ المولى وبعده رجوع ذلك للسلم المتقدم كما ذكره في الشرح  
الكبير لكن يتعين أن يراد به المسمى لا الاسم كما هو المراد به فيما سبق فيكون فيه استخدام  
لكن الأول أولى كما لا يخفى وقوله سماه علم المنطق أى علم المنطق المشبه بالسماء في العلقواضافة  
سماه لماعده من اضافة المشبه به للمشبه لا يقال يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء الى نفسه  
لان هذا المؤلف بعض المنطق وقد جعله موصلا لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض لانا  
نقول لا يخفى أن هذا المؤلف ألقاها لامعان فلا يلزم ما ذكر وعلى تسليم انه معان فالمراد انه يرقى  
به لماعده من علم المنطق لاجل جمعه الشامل لهذا أو يصح أن يكون في كلامه استعارة تصريحية  
أو مكنية فعلى الأول يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بمعنى السماء بجماع عصر  
التناول في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه وعلى الثاني يكون قد شبه علم المنطق بالجم  
بجماع الاهداء بكل تشبيه مضراف النفس وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه وهو  
السماء اما باقيا على معناه الحقيقي أو مستعار للمصائل الصعبة وعلى كل من هذه الوجوه يكون  
قوله يرقى ترشحا فليتنامل (قوله والله أرجو) اللفظ الشريف منصوب على التعظيم هكذا  
الادب ولا يقال انه منصوب على المعهولة مع أنه الواقع لما فيه من الاخلال بالادب وانما قدمه  
لافادة المحصر فكانه قال وأرجو الله لا غيره والرجاء بالمذكر جوعلى وزن الضرب والرجاء  
على وزن السمادة معناه الامل مع الاخذ في الاسباب بخلاف الطمع فانه الامل وان لم يكن  
مع الاخذ في الاسباب فكل رجاء طمع ولا عكس وقد يحذف الطمع عما لم يكن مع الاخذ  
في الاسباب فيكون مبالا للرجاء وقد يطلق الرجاء على الخوف ومنه قوله تعالى وأرجوا اليوم  
الا تحزأى خافوه وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أى لا تتحانون عظمة الله تعالى وأما  
بالقصر فهو الناحية كما في المختار (قوله أن يكون خالصا) أى من المكدرات التي تحبط العمل

لاستعارة القرينة واتحالى جـ له من باب المكنية من غير استعارة القرينة فلا ادراك في لا تناسب المشبه به الذي هو النجم  
وانما تناسب السماء الآن يقال انه يناسب النجم لكونه يرقى اليه نفسه أو لعله وهو السماء يتأمل (قوله وقد يطلق الرجاء على

الطوف) أى حقيقة ام صبان



(قوله صادق ذلك بكل من المراتب) كيف هذا مع نسبة الخلو للذات والخالص للذات لا يكون الا حيث كانت الذات هي المقصودة فيكون قاصرا على أعلى ٢٨ المراتب نعم لو لم يقيد بالجار والمجرور صدق بكل المراتب الآن يقال مقصود المحقق انه

يحتل ان يراد بالخالص لذاته ما ليس معه راي ولا شئ مما يحيط بالعمل لاما ليس معه شئ أصلا بحيث تكون الذات هي المقصودة فقط وحينئذ يصدق الخ وان كان هذا الاحتمال خلاف المتبادر بل المتبادر هو الثاني المشار اليه بقوله واما اذا كان المراد الخ (قوله ونقل عن المعنى الأصلي الى المطلق الناقص ثم نقل عنه الخ) فيه ان هذا هو بناء الجواز على الجواز (قوله كان مجازا بالاستعارة) يحتل اجراء الاستعارة بعد الجواز المرسل نظير ما ذكره المحقق عند قوله حط (قوله توضيح ذلك) أي وكان مغايرا لما قبله لوجهه الكريم ليس قالصا وان يكون نافعا للمبتدئ به الى المطولات تهتدي به (قوله ان لا يكون ناقصا حسا) لانما فاعلين ما هنا وقوله فيما مر استعمال في الناقص المعنوي لان النقص المعنوي يجامع الجسي (قوله مغايرا لما قبله) أي ليس فكيدا فلا يتأني انه قديم في رومها بعد هو النفع للمبتدئ (قوله من ذكر اللازم بعد اللازم) أي لن أريد بالنفع ما لا يشمل الاحتمال الى المطولات وقوله أو تخصيص أي ان أريد به ما يشمل ذلك كما أفاده بالتعليل بعد

كتاب الظهور والشهرة والمحمدة وحيث كان المراد ما ذكره صدق ذلك بكل من المراتب الثلاثة التي ذكرها للعبادة الخالصة من الحرمة وهي أن تعبد الله طلبا للثواب وهراب من العقاب وهذه أدناها وان تعبدته تعالى لتتصرف بعبادته والنسبة اليه وهذه أعلى من التي قبلها وان تعبدته تعالى لتكون الهك وانت عبده وهذه أعلاها كما ذكره المناوي وأما اذا كان المراد ان يكون خالصا من موانع الكمال الأعلى كان من المرتبة الأخيرة عننا فليمتثل (قوله لوجهه الكريم) اعلم انه اذا ورد في كتاب أو سنة ما يوهم انه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفة عن ظاهره وهذا محل وفاق من السلف والخلف غاية الامر انهم اختلفوا في تعيين المعنى المراد فالسلف لا يعينونه بل يفترونه اليه تعالى فيقولون في نحو قوله تعالى ويبي وجه ربك وقوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم المراد من ذلك الا الله تعالى والخلف يعينونه فيقولون في هذا كرايس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا والمراد من الوجه الذات ومن اليد القدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة

وكل نص أو هم التشبيها \* أولا أو فرض وورم تنزيها

كما يؤخذ من شرحه للشيخ عبد السلام وان كان المتبادر من البيت المذكور خلافه (قوله ليس قالصا) يطلق القاص في الأصل على احدى شقتي العبر وهو القاصص والناقص عن أختها كما يستفاد من المختار ثم أطلق على الناقص مجازا من سلا ما بمرتبة وهو الاقرب أو بمرتبتين أو مجازا بالاستعارة ويان ذلك انه اذا لوحظ أن العلاقة الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الأصلي الى مطلق الناقص واستعمل في الناقص المعنوي لكونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبة واذا لوحظ أن العلاقة ما ذكر ونقل عن المعنى الأصلي الى مطلق الناقص ثم نقل عنه الى الناقص المعنوي فهو مجاز مرسل بمرتبتين واذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازا بالاستعارة ثم ان كان المراد ان لا يكون ناقصا بسبب قصد الظهور والمحمدة ونحو ذلك كان ما ذكرنا كيد القول ان يكون خالصا لوجهه الكريم وان كان المراد ان لا يكون ناقصا في النفع بحيث يكون مطروحا في زوايا الاحمال لا فتحة به كان قوله وان يكون نافعا وتوضيحا لذلك وان كان المراد ان لا يكون ناقصا بحيث لا يتم بان يعوقه عائق عن اكماله كان ذلك مغايرا لما قبله وما بعده لكن فيه نوع بعد فليتهم (قوله وان يكون الخ) معطوف على قوله ان يكون خالصا الخ وقوله نافعا للمبتدئ أي بطريق الاصاله في وضعه فلا يشافي أن يكون نافعا لغیر المبتدئ من المتوسط والمنتهى أيضا بمرجعة أو نحوها ولا يخفى ان الجار والمجرور متعلقان بقوله نافعا ولا يشافي ذلك جعلهم اللام زائدة لتقوية العامل الذي هو نافعا للضعف بالقرينة عن الفعل في العمل لان زيادته غير محضة فالما لم تكن زيادته محضة جوارزا وتعلقها كما هو مصرح به في محله والمراد من المبتدئ هنا الاخذ في صغار العلم وقد أجاب الله دعاء المؤلف بذلك كما هو مشاهد فانه كان محجبا الدعوة كما نقله بعضهم عن العلامة البوسني رضي الله عنهم أجعين (قوله به الى المطولات تهتدي) ذكر هذا بعد ما قبله من ذكر اللازم بعد اللازم أو تخصيص بعد تعميم لان النفع أهم من أن يكون بذل أو بغيره

(قوله هو في اللغة الحاجر الخ) ظاهره ان هذا معني لغوي أصلي ولا مانع منه اذ لا مانع من ان يكون لشيء معنيان فالفصل تارة يطلق بالمعنى المصدري على الطرح بين الشئين وتارة يطلق بالمعنى الاسمي على الحاجر بينهما ويحتمل انه في اللغة الحاجر الخ بعد النقل من المعنى المصدري تأمل (قوله ويحتمل غير ذلك) كان يجعل من نظرية الدال ٢٩ في المدلول ويستغنى عن

تقدير دال (قوله أجب بانه من باب الترجمة الخ) أجب أيضاً بان المراد في بيان الاختلاف في جوازه فتكون الترجمة مطابقة للمترجم لان بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الاقوال الثلاثة اه صبان (قوله وأنان في الترجمة الخ) وسر الاختصار على الجواز لكونه المشهور الصحيح (قوله على أهل كل اقليم) أي اذا كان بين كل اقليم مسافة قصر \*\*\*\*\* (فصل في جواز الاشتغال به) والخالف في جواز الاشتغال به على ثلاثة اقوال \*\*\*\*\* (قوله وهو فرض كفاية) أي رد الشكوك فرض كفاية فالصحيح راجع لرد الشكوك وفي كلامه اشارة الى قياس من الشكل الاول نظمه هكذا علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ينتج علم المنطق يكون فرض كفاية وهو المدعى (قوله على ان يدخل في البيت الشكل)

«فصل» هو في اللغة الحاجر بين الشئين وفي الاصطلاح الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كسائر اعيان التراجيح كما علم عامر وقوله في جواز الاشتغال به أي في دال ذلك والظرفية حينئذ من ظرفية الخاص في العام لان الفصل خاص بالالفاظ التي ذكرها المصنف والدال عام لها ولا لالفاظ التي ذكرها غيره ويحتمل غير ذلك فان قيل كما ذكر المصنف القول بجواز الاشتغال به ذكر القول بنعريه والقول باتباعه في الترجمة قصور أجب بانه من باب الترجمة لشيء والزيادة عليه وذلك غير معيب عندهم وأن في الترجمة حذفاً والتقدير في جواز الاشتغال به وتحريره واتباعه كما أشار له الشيخ المولى في شرحه الكبير واعلم أن علم المنطق قسمان أحدهما ما هو خال عن ضلالات الفلاسفة المكفرة وغيرها كالمذكور في هذا المثلث ويختصر السنوسي وابساغوجي ويختصر ابن عرفة وتأليف السكاكي والخوئضي والسعد وغيرهم من المتأخرين وهذا القسم لاختلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية على أهل كل اقليم لانه يتوقف عليه رد الشكوك في علم الكلام وهو فرض كفاية وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ومحل ذلك اذ لم يستغن عنه بجموده الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسي في شرح مختصره وابن بعقوب وغيرهما ولذلك لم ينتج اليه العصبية والتابعون والائمة المجتهدون وأصحابهم وثانها ما ليس خالياً عن تلك الضلالات كالمذكور في كتب المتقدمين وهذا القسم هو الذي فيه الخلاف اذا تم هذا العلم انه يتعين حل كلام المصنف على هذا القسم وحينئذ يرد عليه انه اذا لم يكن في القسم الاول الذي منه ما في هذا النظم خلاف وانما الخلاف في القسم الثاني كان ينبغي له ان لا يترك هذا الخلاف المتعلق بالقسم الثاني وانما يتركه كحكم القسم الاول وأجب بان المصنف قصد اولا بيان حكم القسم الاول بغير ذلك القصد الى ذكر حكم القسم الثاني فترجم له وبين الخلاف فيه ونوقش هذا الجواب بانه يلزم عليه انه ترك ما قصده مع انه أهتم بمماز كره الله ثم الآن يقال انه ذكره ضمنا لانه بين أن الاصح جواز القسم الثاني اكامل القريبة ممارس السنة والكتاب بخلاف غيره لعدم الامن عليه من ضلالات الفلاسفة ولا يخفى أن هذا يتضمن جواز القسم الاول مطلقا لعدم المحذور المذكور فلي تأمل (قوله والخالف) أي الاختلاف فالحلف اسم مصدر بمعنى الاختلاف وقوله في جواز الاشتغال به أي وفي عدمه ففيه اكتفاء والصغير عائد لعلم المنطق لكن بمعنى القسم الثاني منه لان كلام المصنف محمول عليه كما علم عامر (قوله على ثلاثة أقوال) أي كائن عليها من كينونة المتعلق على المتعلق لما هو ظاهر من أن الخلاف بمعنى الاختلاف متعلق بالاقوال الثلاثة ويتعين قراءة ثلاثة بالتثنية وحينئذ يكون قوله أقوال بدلا من ثلاثة ولا يجوز ترك التثنية على أن يدخل في البيت الشكل الذي هو اجتماع اثنين والكف والاول هو سقوط الثاني الساكن والثاني هو سقوط السابع الساكن لان ذلك انما يكون في مستقع لن ذي الوند المفقود لاني مستقفلان

لان ثلاثة من غير تثنية على وزن متفعل بخلاف منه الثاني الساكن وهو السمين في الميزان والسابع الساكن وهو التون التي بعد اللام في الميزان (قوله ذي الوند المفقود) وهو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن كظهر من سبب خفيف لانه يعرفان ثانيا ما

دى الوتد المجموع كما هو في بحر الرجز الذي منه هذا النظم فلا يدخله الشكل كما هو مقر في محله  
 (قوله فابن الصلاح الخ) أى إذا أردت بيان ذلك فابن الصلاح الخ وهو الحافظ الفقيه الورع  
 الزاهد العارف بالتفسير والاصول والنحو والكردى الاصل نزيل دمشق تقي الدين أبو عمرو عثمان  
 ابن الصلاح عبد الرحمن تقيته على والده الصلاح شيخ بلاد في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين  
 وخمسائة أفاده الملو في كبره مع زيادة من شرح الخبئة (قوله والنواوى) هو الامام المشهور  
 محيى الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة وهو منسوب الى نوى قرية من قرى الشام من  
 عمل دمشق فها قاله سيدى سعيد من انه اقرب من قرى مصر سبق قلم وكان القياس في النسبة  
 اليه نواوى كما يقال في النسبة الى فتى فتوى فقوله النواوى على غير قياس وقال سيدى سعيد  
 ان زيادة الالف في نواوى اما لضرورة الوزن أو للاشباع كما قالوا السخاوى في النسبة الى سخا  
 وقد ناقشه الشيخ الملو في كبره بان الاشباع سماحى لا قياصى والا شبع كل حركة وبان هذا  
 ليس من ضرورة الشعر أى ليس من ضرورة القياس بمعنى أنه ليس من الامور التى يجوز  
 للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف  
 ومد المقصور وقصر الممدود وان كان من ضرورة القياس بمعنى انه من الامور التى  
 لا يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة وان وقع في بعض اشعار العرب للضرورة  
 شذوذا فهو موقوف على السماع هذا امراده وان توقف بعضهم في قوله بان هذا ليس من  
 ضرورة الشعر حيث قال انظر ما وجهه ثم قال بل الظاهر انه من ضرورة الشعر اه قلنا مل  
 (قوله حرما) أى حرما الاشتغال به ووافقه على ذلك كثير من العلماء قال بعضهم ووجه  
 تحريمه هو لاد الاشتغال به انه يشتغل به اليهود والنصارى وردبانه يلزم هذا القائل تحريم  
 الطب والنحو بل والاكل والشرب وغيرهما لاشتغال اليهود والنصارى بذلك فلاحسن ان  
 يقال وجه تحريمهم الاشتغال به انه حيث كان مخلوطا بضالات الفلاسفة يحتج على الشخص  
 اذا اشتغل به أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة كذا يروى عن  
 كلام الشيخ الملو وقد رده عليه ان هذا الوجه لا يظهر فيه كان كامل القرحة عمارس السنة  
 والكتاب وقد يجاب بانهم التزاموا ذلك حتى بالنسبة لمن كان كذلك وان لم يظهر فيه ما ذكره  
 للباب ودرا لافسدة فليراجع (قوله وقال قوم) هم الغزالي ومن تبعه كما يعلم من شرح  
 المصنف وقوله ينبغي أن يعلم طرق فيه الشيخ الملو احمالى الوجوب والندب حيث قال  
 وقوله ينبغي يحتمل ان يكون بمعنى يجب كناية ويحتمل ان يكون بمعنى يستحب اه لكن  
 المصنف جزم بحمله على استحباب حيث قال واستحب الغزالي ومن تبعه وفى كلام بعضهم  
 ان لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجازي الوجوب وايضا في كلام ابن يعقوب ان الغزالي  
 لم يجعله من فروض الكساية وأما ما قاله من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحمول  
 على أن المراد انه لا يوثق بعلمه الوفاق التام وهو محمول أيضا على من لم يستغن عنه بجودة ذهن  
 وصحة الطبع كما يروى عن كلام ابن يعقوب وما يروى من انه رجع الى تحريمه فلم يثبت اه  
 خلاص من كلام بعض المحققين (قوله والقوله المشهورة) أى بسبب كونه قائما وقوله  
 الصبيح أى بسبب قوة دليلها فان قيل هذا يقتضي أن كلام من القولين السابقين غير مشهور

فابن الصلاح والنواوى حرما  
 وقال قوم ينبغي أن يعلم  
 والقوله المشهورة الصبيح  
 ساكن وتقع وتقع فروق  
 لانه ثلاثة أحرف أو سطها  
 ساكن وان سبب خفيف  
 لما ذكر (قوله ذي الوتد  
 المجموع) وهو ثلاثة أحرف  
 آخرها ساكن فبسبب  
 خفيف وتقع سبب خفيف  
 أيضا وعلل وتند مجموع  
 (قوله ليس من الامور التى  
 يجوز للشاعر الخ) كصرف  
 ما لا ينصرف ومنع صرف  
 ما ينصرف ومد المقصور  
 وقصر الممدود (قوله ورد  
 الخ) قد يقال ان اشتغال  
 اليهود والنصارى بالمنطق  
 من غير ضرورة اليه بل  
 مع الاستغناء عنه وقد  
 صار شعارا لهم وقد نهى  
 عن موافقتهم في الاعباد  
 والملايين فنهى عن موافقتهم  
 في الاشتغال بهذا أيضا  
 بخلاف علم الطب وما معه  
 (قوله لا يوثق بعلمه) أى  
 ادراكه أى ادراكه كان لانه  
 لا يفرق بين صحيح العلوم  
 وفاسدها

(قوله مستنبط) أى مستخرج فالقريحة بمعنى المقرحة أى المستخرجة (قوله ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة الخ) قد يقال ومصح  
ان يكون هناك مجاز واحد بان تنقل القريحة من أول مستنبط من الماء للعقل ٣١ للعلاقة المشابهة فى الانتفاع بكل

(قوله اما بالاستعارة) أى

التبعية لان قريحة على

وزن فعيلة بمعنى مقولة

فهى مشتقة من القرحة ثم

ان نظركم كونها جرت مجرى

الحوادث كانت أصلية

وهكذا يقال فى الجواز

المرسل (قوله بتزيله منزلة

المعنى الحقيقي الخ) يحتاج

لهذا فى الجواز المرسل أيضا

\*\*\*\*\*

جواز لكامل القريحة

ممارس السنة والكتاب

\*\*\*\*\*

(قوله الى أول مستنبط من

العلم الخ) أى بان يتجوز

بالقريحة الى أول مستنبط

مطلقا ثم ان استعملت فى

أول مستنبط من العلم

لكونه قد راد من افراد ذلك

المطلق كان مجازا بمرتبة

واحد وان نقلت فإيمان

مطلق أول مستنبط الى

أول مستنبط من العلم كان

مجازا بمرتبتين هذا ان كان

النقل من أول لاول فان

كان من أول لما يستنبط

من العلم مطلقا كان بثلاث

مراتب بان يتجوز به الى

أول مستنبط مطلقا ثم الى

أول مستنبط من العلم ثم

الى مطلق مستنبط من العلم

اه صبان وهذا مبنى على

ما شتهر والافهم من بناء

كثير يعلم محاذ كراهه فيما سبق

وليس كذلك أجيب بان الذى اختصت به هذه القولة بمجموع الوصفين المذكورين وحيد بن  
فلا ينافى شهرة القوانين الاولين ايضا لكثرة ما قللها (قوله جواز الخ) من المعلوم أن الجواز  
كون الشيء بحيث يستبوى نسبتنا الفعل والترك الىه وهو بهذا المعنى لا يلائم قوله انه تدى به  
الى الصواب لانه يقتضى أن نسبة الفعل اليه أربع ولذلك قال بعضهم ما معناه انه أراد بالجواز  
كونه ما ذوقا فيه شرعا وحيد بن يكون محلا للوجوب والندب ومعلوم أن محله ما لم يستغن عنه  
كما تقدم (قوله لكامل القريحة) أى لشخص كامل القريحة واعلم أن القريحة فى الأصل  
أول مستنبط من الماء نقلت الى أول مستنبط من العلم وألى المستنبط منه مطلقا أى وان  
لم يكن أول اما بالاستعارة أو الجواز المرسل ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة أو الجواز المرسل  
ويحصل من هذا انه يحتمل أن يكون التجوز ان المذكور ان من الجواز بالاستعارة وأن يكونا  
من الجواز المرسل وأن يكون الأول من الجواز بالاستعارة والثانى من الجواز المرسل وأن يكون  
الأول من الجواز المرسل والثانى من الجواز بالاستعارة وتقرير الاحتمال الاول أن يقال شبه  
أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقا بأول مستنبط من الماء بجميع الحياة فى كل  
وان كانت الحياة فى المشبه للروح وفى المشبه للجسم واستعمل لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة  
للمشبه ثم شبه العقل بالمعنى المنقول اليه بتزيله منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى المتجوز  
اليه بعد مجامع الانتفاع والاهتداء بكل واستعمل لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمشبه به  
وتقرير الاحتمال الثانى أن يقال نقل لفظ القريحة من أول مستنبط من الماء الى أول مستنبط  
من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا مجازا مرسل اما بمرتبة أو بأكثر والعلاقة فى ذلك دائرة  
بين الاطلاق والتقييد ثم نقل الى العقل مجازا مرسل من اطلاق اسم الشيء على آتاه وان شئت  
قلت من اطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين الآخرين واضح مما مر وبعد هذا  
قد صارت القريحة حقيقة عرفية فى العقل المجهر المعنى الاصلى الاول والثانى بحيث اذا  
أطلقت انصرفت الى العقل لا الى المعنى الاصلى الاول والثانى حتى اذا أريد أحدهما كان  
بم طريق الجواز العرفى فلا بد عليه من قريحة فليتهم (قوله بممارس السنة والكتاب) أى  
من اوله - ما وتمد اوله ما بحيث عرف العقائد الحققة من العقائد الباطلة هذا هو المراد وليس  
المراد بممارسها من اولها وتمد اولها ما بحيث عرف ما يتعلق بهم من لغات وأسباب نزول  
وناخ وفسوخ وغير ذلك لان هذا المعنى يحتاج اليه المجتهد المطلق كما قاله ابن يعقوب واحترز  
المصنف بالتقييد بكامل القريحة عن ناقصها وممارس السنة والكتاب عن لم يمارسها ما فلا  
يجوز لكل منهما الاشتغال به أعنى بالقسم الثانى من هذا الفن الذى هو المخلوط بضالات  
الفلسفة ومثل هذا القسم فى هذا التفصيل كتب علم الكلام المشقة على تخطيطاتها  
كالطالع والطوائف والمواقف والمقاصد فيجوز الاشتغال بها لكامل القريحة بممارس  
السنة والكتاب بحيث عرف العقائد الحققة من العقائد الباطلة دون غيره فلا يجوز له الاشتغال  
بها لانه يمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع لامة ترفاهه تمكن من قلبه بعض تلك  
العقائد كاعتقادهم ان الله لا يرى لتوهمهم أنه لا يرى الاما كان جسماء أو قائما به وبنا على

المجاز على الجواز وانما بيان كونه بمرتبة أو بمرتبتين فا

(قوله حتى قال امام الحرمين لا يجد لتعذره) عبارة جمع الجوامع والعلم قال الامام ضروري ثم قال هو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب وقيل هو ضروري فلا يجد وقال الامام الحرمين عسر فالرازي الامسالك عن تعريفه انتمت وفي حواشي الامير على عبد السلام وقال الرازي كما ٣٢ في جمع الجوامع والمواقف والمقاصد لا يعرف العلم وقال امام الحرمين والغزالي

تعريف العلم عسر اه

(قوله ونفسا تطيع الخ)

واما النفس في قوله تعالى

كتب ربكم على نفسه الرحمة

ونحوه فمعنى الذات (قوله

اطلاق ذلك) أي التصور

والتصديق اما الادراك

والنفس فهما وان أوهما

الانه ورد اطلاقهما عليه

تعالى حتى قيل انه له صفة

تسمى بالادراك تدبر (قوله

وهو النسبة) أي الخارجية

ليمتدى به الى الصواب

\*\*\*\*\*

\*(أنواع العلم الحادث)\*

ادراك مفرد تصور اعلم

\*\*\*\*\*

(قوله ان لم يعلم عدم تنوع

علمه) قيل الاولى اسقاط

عدم اه وفيه نظر ظاهر

(قوله وادراكهما دون

النسبة بينهما) فيه ان

تصورهما يستدعي تصور

النسبة التي لوحظ طرفاها

حصلت اه عطار وقد

يقال لانسلم ذلك اذ لا يلزم

من تصور ما صدقات

الموضوع كيدوم صدقات

المحمول كقيام ولا من

تصورهما معا بقطع النظر

عن ارتباط احدهما بالآخر

تصور النسبة وهذا هو

ذلك قياسا صورته هكذا الله ليس بحسب ولا فائمه وكل ما كان كذلك لا يرى تخرج النتيجة فانه الله لا يرى ونحن نبطل ذلك القياس بنقض كبراهمكم العقل بان ما كان موجودا يصح أن يرى وان لم يكن جسما ولا قائما به ونبي على ذلك قياسا فانه الله موجود وكل موجود يصح أن يرى تخرج النتيجة فانه الله يصح أن يرى وهو الحق والله الموفق (قوله ليمتدى به الى الصواب) علمه لقوله جواز الخ وقد تقدم ما فيه ولا يخفى أن الصواب ضد الخطا نسأل الله التوفيق للصواب والنجاة يوم الحشر والحساب والقور بصحة سيدنا محمد خيرا وألى الابواب

### \*(أنواع العلم الحادث)\*

أى التى هي أربعة كما يعلم من استقصاء كلامه وذلك لان العلم اما تصور واما تصديق وكل منهما اما ضرورى واما نظرى ونفرض المصنف اتسوع العلم ولم يتعرض لحسده لما فيه من الخلاف حتى قال امام الحرمين لا يجد لتعذره وقال الامام الرازي لا يجد لكونه ضروريا لکن المختار أنه يجد فحده بعض الأصوليين بأنه ادراك النسبة التصديقية وليس مراداهما وانما المراد به مطلق الادراك بدليل التقسيم الآتى واحتراز بقوله الحادث عن علمه تعالى اشعارا بأنه لا يتصف بكونه تصورا أو تصديقا ولا بكونه نظريا أو ضروريا لان كلامنا التصور والتصديق مفسر بالادراك وهو وصول النفس الى تمام المعنى وذلك من خواص الاجسام فى وصف علمه تعالى بذلك ايها ان له تعالى جسما ونفسا تطيع فيها صورة المعلومات ولهذا يتبع اطلاق ذلك ولو اريد به معنى صحيح كما نريد بالتصديق فى حقه تعالى علمه بما يسمى العلم به بالنسبة البناء تصورا وهو المفرد كيدوم بالتصديق فى حقه تعالى علمه بما يسمى العلم به بالنسبة البناء تصديقا وهو النسبة كنسبة القيام كيدولان النظرى مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضى الحدوث لكونه مسبوقا بالنظر والاستدلال وأما الضرورى فهو وان كان معناه أعنى ما يحصل عن نظر واستدلال محصيا فى حقه تعالى لكن اطلاقه على علمه تعالى فيه ايها المقارنة للضرورية لا لاطلاق الضرورى على ما اقتضته الضرورية وذلك مستحيل فى حقه تعالى فان قيل لا حاجة لزيادة المصنف لهذا القيد لخروج علمه تعالى باغض الانواع لانه لا أنواع له أجيب بان المصنف قيد بذلك ليخرج علمه تعالى حتى على قول بعض كبار اهل السنة ان علمه تعالى يتعدى تعدد المعلومات وفيه ان هذا يقتضى ان القائل بذلك يقول بان تعدد العلم بتعدد المعلومات تعددا بنوع وليس كذلك بل يقول بان تعدد ذلك تعددا بالشخص فيما يظهر فالاولى الجواب بان المصنف اراد الابضاح فزاد القيد المذكور لتصرح بالمقصود لا سيما بالنسبة ان لم يعلم عدم تنوع علمه تعالى فليتأمل (قوله ادراك مفرد الخ) المراد بادراك المفرد الادراك الذى لم يتعلق بالنسبة الخارجية على وجه الازعان بان لم يتعلق بنسبة أمسلا وذلك ادراك الموضوع وحده وادراك المحمول وحده وادراكهما دون التسمية بينهما وتعلق بنسبة غير خارجية وذلك ادراك النسبة الكلامية التى هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات

المراد لما فهمه (قوله وذلك ادراك النسبة الكلامية الخ) أى فادراك النسبة الكلامية بقطع النظر عن قيامها من ادراك الموضوع والمحمول يسمى تصورا وكذا اذا اعتبر ادراكهما مع أحدهما أو معهما وهذا التعدد انما هو من

حيث الاعتبار والملاحظة لامن حيث الوجود اذ لا يمكن وجود ادراك النسبة من غير ٣٣ وجود ادراك الطرفين كاللايخفي

(قوله كالنسبة في قولك زيد  
ابن عمرو) أى نسبة الابن  
لعمرو ونسبة ابن عمرو لزيد  
كاللايخفي (قوله أو فعلق  
بنسبة خارجية لا على  
وجه الادعان) أى بل على  
وجه التردد باستواء أو  
من جوحية (قوله وقد  
أبلغ بعضهم صورته الى  
خمس وعشرين) هو الحق  
الصائب لكن في كلامه  
نظير بل زيد الصور على  
ذلك كما يعلم بالنامل  
(قوله حيث قال أى وادراك  
وقوع نسبة الخ) أى سواء  
كانت تلك النسبة الكلامية  
على وجه الاثبات أو على  
وجه النفي (قوله سواء كان  
راجحاً) أى مطابقاً لا  
\*\*\*\*\*  
ودرك نسبة بتصديق وسم  
وقدم الاول عند الوضع  
لانه مقدم بالطبع  
\*\*\*\*\*  
(قوله أجاز ما غير مطابق)  
أى راجحاً لا (قوله أو  
مطابقاً) عطف على قوله  
غير مطابق أى أو كان جازماً  
مطابقاً راجحاً قوله أو غير  
راشح) أى أجاز ما مطابقاً  
غير راسخ (قوله وفي كلام  
غير واحد الخ) تأييد لما  
نقله يس (قوله بمعنى  
الادراك) أى الراجح أو  
الجازم يخرج ما كان على  
وجه الشك أو لوهم أخذاً ما تقدم

في القضية الموجبة وعلى وجه النفي في القضية السالبة سواء كانت انشائية أو خبرية وادراك  
النسبة الاضافية كالنسبة في قولك زيد بن عمرو وهي بقوة زيد لعمرو وادراك النسبة  
التقسيدية كالنسبة في قولك حيوان ناطق وهي ككون الشئ صفة لا اول أو تعلق بنسبة  
خارجية لا على وجه الادعان بأن لم يكن قابلاً ومما لها على ما يأتي في تفسير الادعان فكل  
ما ذكر داخل في تعريف التصور وقد أبلغ بعضهم صورته الى خمس وعشرين صورة فتراجع  
(قوله تصور علم) أى علم بالتصور بمعنى انه سمى به ولا يخفى ان التصور بهذا المعنى قسم من  
العلم واما بمعنى حصول صورة الشئ في النفس فهو مرادف للعلم الشامل للتصور وبذلك المعنى  
والتصديق فتحصل ان التصور له استعمالان كما قاله في شرح الشمسية أحدهما استعماله في  
المعنى الاخص وهو الذي ذكره المصنف والثاني استعماله في المعنى الاعم وهو ما تقدم فلا تغفل  
(قوله ودرك نسبة بتصديق الخ) الدرك اسم مصدر بمعنى الادراك وقد علمت مما مر ان  
النسبة الكلامية هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات أو على وجه النفي بخلاف  
النسبة الخارجية فانها وقوع ذلك الثبوت أو عدم وقوعه وقد تقدم ان ادراك النسبة  
الكلامية يسمى تصوراً ومن هذا نعلم أن كلام المصنف محمول على النسبة الخارجية لان  
ادراكها هو الذي يسمى تصديقاً وهذا أولى مما صنعه الشيخ المولى من حمل كلام المصنف على  
النسبة الكلامية مع تقدير مضاف حيث قال أى وادراك وقوع نسبة الخ ومحل تسمية  
ادراك هذه النسبة تصديقاً اذا كان على وجه الادعان بحيث يطلق عليه اسم التسليم والقبول  
كما قاله الخبيص في شرح التذييل ونقله عن العضد والسعد والسيد وهذا ما ارتضاه الشيخ  
المولى وجعله التحقيق ونقل يس في حاشيته على الخبيص عن العصام أن الادعان الاعتقاد  
سواء كان راجحاً أو الظن أجاز ما غير مطابق وهو الجهل المركب ومطابقاً راسخاً لا يعرض له  
الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد وفي كلام غير واحد ان  
الادعان عند المناطقة بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول ووجه كثير  
من الاشياخ كذا قال بعض المحققين لكن الذي قاله شيخنا ان المرضي هو الاول فليراجع  
وايخبر (قوله بتصديق وسم) أى علم بالتصديق بمعنى انه سمى بذلك والمتبادر من كلام المصنف  
أن التصديق اتم لذلك الادراك وحده وهو مذهب الحكماء وهو الراجح وذهب الامام الرازي  
الى انه اسم له مع الادراك الثلاثية قبله أى معنى ادراك الموضوع وادراك المحمول وادراك  
النسبة الكلامية فهي عندهم متبركة في التصديق على وجه الشرطية بخلافها على الاول فانها  
معتبرة فيه على وجه الشرطية وانما سمى ذلك تصديقاً لان التصديق لغة النسبة الى الصدق  
والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس الاو اما الكذب فاحتمال عتلى  
كما شرح به السعد (قوله وقدم الاول الخ) أى وجوباً بصناعياً كما صرح به المصنف في شرحه  
واذا كان كذلك فالاولى قرابة الفعل في عبارته بصيغة الامر ليدل ذلك وان صح قرأته بصيغة  
الماضي المبني للجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد انه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور  
على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند الوضع) أى في الكلبة أو في التعليم أو في العلم ونحو ذلك  
(قوله لانه مقدم بالطبع) أى وكل ما كان مقدماً بالطبع يناسب أن يقدم في الوضع ليناسب

الوضع الطبع وهذا أحد أنواع التقدم الخمسة المنظومة في قول بعضهم  
 وخمسة أنواع التقدم يافى \* أقربها من الشعر واعترف  
 تقدم طبع والزمان وعلة \* ورتبة أيضا والتقدم للنفوس

وقوله وخمسة أنواع التقدم يقرأ بـ د ر ج الهمزة وكذا قوله ورتبة أيضا كـ لا يخفى على من له الملم  
 بفن العروض وضابط الاقل أن يكون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر من غير أن يكون  
 علة فيه كالأول بالنسبة للثاني وكذلك التصور بالنسبة للتصديق وضابط الثالث أن يكون  
 المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة الاصبع بالنسبة لحركة الخاتم فانها  
 مقدمة عام او هي علة فيها ~~لكن~~ تقدمها عليها الخاتم هو في التعقل والافهام ما في الوجود  
 الخارجى متقاربان وضابط كل من الثانى والرابع والخامس ظاهر ومثال الثانى تقدم الاب  
 على الابن ومثال الرابع تقدم الامام على المأموم وغير بعضهم عن هذا النوع بالتقدم بالمكان  
 وممثل لذلك ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل واعلم أن التصديق انما يتوقف على  
 تصور يناسبه فاذا رأيت شيئا من بعد صبح أن تحكم عليه بأنه شاغل فراغاً لانه قد وجد التصور  
 الذى يناسبه وهو تصوره بكونه جسم ولا يتوقف على أن تتصور أنه انسان أو فرس مثلاً نعم  
 لو أردت أن تحكم عليه بأنه متحرك مثلاً لم يسغ لك ذلك حتى تصور ما ذكره أفاده الشيخ المولى  
 في شرحه الكبير مع زيادة (قوله والنظارى الخ) باسكان الياء للوزن وغرض المصنف بذلك  
 تعريف ~~كل~~ من النظرى والضرورى الذين هما قسمان لعلم الشامل لكل من التصور  
 والتصديق فيتوصل من ذلك أربعة أقسام كما مر هذا هو الرابع ووراءه ثلاثة أقوال أحدها  
 ما قاله الفخر من أن التصور ضرورى ليس الا وأن التصديق يتقدم الى نظرى والى ضرورى  
 ثانياً ان العلم كله ضرورى ثالثها أنه نظرى أفاده الشيخ المولى وقد ذكر توجيه هذه الاقوال  
 مع بيان ان الخلاف لفظى في شرحه الكبير فليراجع (قوله ما احتاج) أى ادراك احتاج  
 سواء كان ذلك الادراك تصورياً أو تصديقاً كما عرفت وقوله التأمّل أى للفكر والنظر لكن لا بالمعنى  
 الاصطلاحى الذى هو خصوص ترتيب آخرين معلومين ليهتدوا به الى أمر مجهول تصورى  
 أو تصديقى والالكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع لعدم شمول  
 الاول لما احتاج الى الاستقراء الذى هو تجميع افراد المحكوم عليه كما فى قوله هم كل حيوان  
 يحرك فلكه الاسفل عنه المضع ولما احتاج الى التمثيل الذى هو التماس الاصولى كما فى قول  
 الامام الشافعى رضى الله عنه الفيزع من كلهم مع شمول الثانى لذلك ولهذا قال الشيخ المولى  
 يجب أن يعنوا بالنظر فى هذا المقام ما هو أعم من القياس ولو احقه أى بأن يريدوا به ما يوصل  
 الى الجهر لمن تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخصص التعريف والقياس كما قد  
 يتوهم من التعبير بالنظرى فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحى فقط وليس كذلك بل  
 هو منسوب للنظر عمومى بـ يم الاصطلاحى وما لحق ببعض أنواعه من الاستقراء أو التمثيل  
 فالتأمل (قوله وعكسه) أى عكس النظرى والمراد به كس هنا المعنى الناقصى الذى هو مطلق  
 الخالف للمعنى الاصطلاحى الذى هو قلب جزأى القضية ~~بـ~~ ما يأتى فاضرورى هو  
 ما لا يحتاج لتأمل أى نظر وفكر بالمعنى المتقدم ولا يخفى أنه يدخل في تعريف الضرورى بما

\*\*\*\*\*  
 والنظرى ما احتاج للتأمل  
 وعكسه هو الضرورى الجلى  
 \*\*\*\*\*

(قوله لا المعنى الاصطلاحى)  
 لا تتأملوا ردنا الاصطلاحى  
 جعلنا الاصطلاح كذا كل  
 ما احتاج للتأمل فهو نظرى  
 وانما جعلنا هذا أصلاً لان  
 قولنا والنظرى ما احتاج  
 للتأمل يؤل اليه وعكس  
 قولنا كل ما احتاج للتأمل  
 فهو نظرى بعض النظرى  
 ما احتاج للتأمل فالاصل  
 موجبة كلية والعكس  
 موجبة جزئية لما تقرران  
 عكس الموجبة الكلية  
 موجبة جزئية اه عطار

كذا القضايا الاوليات والحديديات والتجربيات أما الاولى فهي القضايا التي لا يتوقف  
 التصديق بها على شيء أصلا بل تصدق النفس بها من أول وهلة أعني بمجرد الانتفاة اليها ولذلك  
 نسبت الى الاول كقولهم الكل أعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين وأما الثانية فهي التي  
 يتوقف التصديق بها على حدس وتجمين كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وأما  
 الثالثة فهي التي يتوقف التصديق بها على تجربة كقولهم السموم ينامسه لسهولة للصقرا التي هي  
 إحدى الطبايع الأربع وانما دخلت هذه والتي قبلها في تعريف الضروري لان كلامهم ما وان  
 توقف على حدس أو تجربة لم يتوقف على تأمل ولا على نظر (قوله هو الضروري) ويراد به  
 البديهي على القول بأنه ما لا يحتاج الى نظرو استدلال وأما على القول بأنه ما لا يحتاج الى شيء  
 أصلا فيكون أخص منه لانفراد الضروري على هذا بالحديديات والتجربيات لتوقفها على  
 الحدس والتجربة واعلم أن الضروري كما يستعمل في مقابلة النظري ويتسمى بما ذكرناه  
 يستعمل في مقابلة الاكتسابي ويتسمى بما لم يكن للعبد فيه اكتساب وهو بهذا المعنى أخص  
 منه بالمعنى الاول لانفراد في العلم الحاصل بالابصار المقصود من كان مغمضا عن عينيه ففتحها  
 قصدا فانه ضروري على الاول دون الثاني لانه مكتسب للعبد بفتح عينيه أفاده المألوف في كبره  
 (قوله الجلي) أي الواضح وهو وصف كاشف للضروري (قوله وما به الخ) أي والذي أوشى  
 توصل به الى تصور الخ فاما اسم موصول أو منكرة موصوفة وقوله وصل بمعنى توصل صلة  
 أو صلة لما وكل من قوله به وقوله الى تصور متعلق بقوله وصل وهو على صيغة المثنى للمفعول  
 وذلك كقولك في تعريف الانسان حيوان ناطق فانه توصل به الى تصور الانسان (قوله  
 يدعى بقول شارح) أي يسمى بذلك ويسمى أيضا معرفا وتعريفيا والقول بمعنى القول فهو مجاز  
 مرسل علاقته التعلق وكذا التعريف بمعنى المعرف به بفتح الراء واسناد الشرح اليه في قولهم  
 شارح مجاز عقلي من اسناد الشيء الى آفته وكذا اسناد التعريف اليه في قولهم معرف بكسر  
 الراء وهذا كماه يقطع النظر عن العلمية والافلا تجوز أصلا لان الاعلام المنقولة من باب  
 الحقيقة كما هو وجه تسمية ذلك قولنا شارحا أنه في الأغلب مركب والقول عندهم يرادف  
 المركب مع كونه بشرح المساهية اما بالسكنة والحقيقة واما بالوجه والاعتبار كما يعلم مما ساقى  
 (قوله فلتنبه) أي فلتنبه في البحث عما يحتاج اليه من ذلك أو فلتنبه تأمل ويحتمل على بعد أن  
 يكون من الإنبهال المأخوذ من به أي خلاه مع رأيه كما يؤخذ من القاموس والختار وعليه  
 فالعنى فلتنبه المناطقة مع رأيهم لا تعترض عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو توسل له لا مبت  
 (قوله وما التصديق الخ) أي والذي أوشى توصل به الخ فتنبيه ما تقدم وذلك كقولك في  
 الاستدلال على أن العالم حادث العالم متغير وكل متغير حادث فانه توصل به الى التصديق بنسبة  
 الحدوث للعالم (قوله بجمعة يعرف) المراد أنه يسمى بجمعة وانما يسمى بذلك لان من غلب به  
 جج خصمه وغلبه (قوله عند العقلا) أي فيه للعهد والمعهود وأرباب هذا الفن وبهذا يندفع  
 ما قد يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصول للتصديق يسمى بجمعة مع أنهم عقلاء كذا يستفاد من  
 كلام الشيخ المألوف الا أنه قال به - بدأت فسر العقلا بأرباب هذا الفن وأل في العقلا لا الكمال  
 وناقشه بعض المحققين بأنه يقتضى ان أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين في العقل قال

\*\*\*\*\*  
 وما به الى تصور وصل  
 يدعى بقول شارح فلتنبه  
 والتصديق به توصلا  
 بجمعة يعرف عند العقلا  
 \*\*\*\*\*

(قوله لم يتوقف على تأمل  
 ولا نظر) أي بالمعنى المراد  
 وهو الموصول الى الجهول  
 من تعريف أو قياس أو  
 استقراء أو تمثيل وخروجا  
 من النظريات مع توقفها  
 على الحدس أو التجربة  
 مجرد اصطلاح كما قاله الشيخ  
 المألوف أي اصطلاح مجرد  
 عن اقتضاء العقل واللغة  
 اياه وقيل انها من النظريات  
 لتوقفها على ما ذكر من  
 الحدس أو التجربة



(قوله ان المجاز يدل على معناه المجازي) فحينئذ دلالة اللفظ على تمام المعنى المجازي مطابقة ودلالته على جزئ ذلك المعنى المجازي تضمن وعلى لازمه التزام تكون ٢٦ أقسام الدلالة في المعنى المجازي كالخفي وهو الذي حققه السعد في الطول وصرح

وعومه ظاهر الفساد اه

\*(أنواع الدلالة الوضعية)\*

اعلم ان الدلالة تطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر وان لم يفهم منه بالفعل والمراد بالامر الاول الدال وبالثاني المدلول واعترض هذا التعريف كما ذكره سيدي سعيد بأن الحقيقات تجتنب في التعاريف لانها لا تتدل على الحصول وانما تتدل على القابلية قال بعض المحققين وللبحث فيه مجال اه ولعل وجهه ان يحمل اجتنابها ما لم يكن المدار على القابلية كما هنا فانهم اقرروا من أمر أي فهمه منه بالفعل فهو أخص عما قبله والمراد بالامر الاول المدلول وبالثاني الدال على عكس ما قبله والتعبير بالفهم من المسامحات التي لا يتبس بها المقصود كما نقله عبد الحكيم عن السيد قال ان الاشتباه في ان الدلالة صفة الامر الدال والفهم صفة الفاهم وكانهم نهوا بهذا التسامح على أن الفهم المقصود هو الفهم اه يتصرف ويشي على المعنيين المذكورين أن الامر قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الاول دون الثاني ولا بد في الدلالة عند أهل هذا الفن من اطرادها ولهذا قال السيد الدلالة المعبرة في هذا الفن ما كانت كلية وأما إذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فأهل هذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والاصول اه لكن الذي صرح به السعد في شرح التسمية أن المجاز يدل على معناه المجازي وهو مخالف لما ذكره الان يجعل جريا على رأى أهل العربية والاصول كما قاله بعض المحققين هذا \* والدلالة ستة أقسام لانها اما وضعية أو عقلية أو عادية وعلى كل الدال اما لفظ أو غير فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لافظه أو حبياته والعادية كدلالة أخ بشخ الهمة وبانها المعجمة على الوجع مطلقا وأح بضم الهمة وقبحها وبالهاء المهمل على وجع الصدر ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الإشارة بالرأس الى أسفل على معنى تم والى أعلى على معنى لا والعقلية كدلالة تفسير العالم على حدوته والعادية كدلالة الحجر على الخجل أى الحياء والصفرة على الوجع أى الخوف والمناطقة انما يصنفون من الاول من هذه الاقسام وهو مراد المصنف وان لم يصرح بالتقسيم بالافظية لاختذه من قوله دلالة اللفظ الخ فيكون قد حذف هنا قيد اللفظية وأثبت فيما يأتي كما أنه حذف ثم قيد الوضعية وأثبت هنا في كلامه احتياكا ولا يخفى أن أنواع هذا القسم ثلاثة كما يعلم من استقصاء كلامه والحصر فيه اعقل كما قاله السيد لان اللفظ اما أن يدل على المعنى الموضوع له وعلى جزئه وعلى خارجه واسم لكل القرافي هذا الحصر بدلالة العام على بعض أفراده كما سيدي لان بعض أفراده لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس جزأ حتى تكون تضمن ولا خارجا حتى تكون التزاما وأجيب بانها مطابقة لان قولك جاء عبيدي في قوة قضائها متعددة بعدد أفراد العام المذكور فانه من باب الكمية فهو يدل مطابقة على مجي كل فرد من أفراد العبيد كذا قيل وبحث فيه ببيان الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم فالتحقيق

به السنوسي في شرح ايساغوجي وجرى عليه في شرح المختصر (قوله وهو مخالف لما ذكر) صرح بالمخالفة جمع فلا حاجة الى الجمع بقوله الان يجعل الخ على هذا (قوله والحصر فيها) عقلت كما قاله السيد وأورد عبد الحكيم في حواشي القطب أمورا على كونه عندنا أو اجاب عنها فراجع ان شئت وقيل ان الحصر استقراني لا عقل الأتري انه بقى أربع احتمالات أخرى وهي دلالة اللفظ على مجموع الثلاثة أو على الكل والجزء أو على الكل واللازم أو على الجزء واللازم

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

\*(أنواع الدلالة الوضعية)\*

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

(قوله وليس جزأ) أى يدل هو جزئى (قوله حتى تكون تضمن) أى لان التضامن فهم الجزء في ضمن الكل والعام كلية لا كل كما تقرر في الاصول (قوله ولا خارجا) اذ لو كان خارجا لخرج جميع الافراد لتساوى نسبتها الى العام فيبقى بلاه في (قوله في قوة قضائها متعددة الخ) فيه ان هذا لا يقيد لانه لا يلزم من كون الشيء في قوة

الشيء ان يدل دلالة الشيء اه دلبي فتكون الدلالة على الفرد مطابقة لا يصح كيف والفهم من ما أجيب جاء عبيدي الجميع دفعة تأمل (قوله بان الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم) محصا البحث انما لان العام من باب

الكلمية بل من باب السكوت اذ الكلمة هي القضية التي حكم فيها على كل فرد والعام ليس بقضية بل ليس بمركب أصلاً وانما هو مفرد عرفوه بأنه لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وقالوا أصبحت كل ومن وما والموصولات الخ وهي مفردات بالضرورة واذا اتى كونه قضية وثبت كونه مفرداً فكيف يكون كية وقد وقع في عبارات كثير من الاصوليين ان العام كل وفي الهلج ان مسمى العام واحد وهو كل الافراد اه فاذا علمت هذا تبين ان دلالة العام على جميع افراده بالمطابقة وعلى بعضها بالتضمن لانه كل الافراد هي اجزائه وان القول بأنه مطابقة والاتزام باطل اه بناني (قوله وان كان يصح أيضاً على هذا الاعتبار كل منها الخ) فيه ما تقدم فقد برر فالاشكال في هذا الاعتبار باق لا مدفع له (قوله فهو على الاصح) وجهه انما يتوسط الوضع للكل أو الملتزم صبان (قوله انهما عاقلتان) وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه أو لازمه صبان (قوله ان التضمنية وضعية والاتزامية عقلية) هذا هو الذي جرى ٢٧ عليه الامدى وابن الحناجب

واين الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كافي الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزائه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى  
 ♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
 دلالة اللفظ على ما وافقه  
 ♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
 ومن المعنى الى الجزئ بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضمنت بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى اللازم لادخل له في الوضع أصلاً ووجه أيضاً بأن الجزء داخل فيما

ما اجيب به من أنها تضمن لان زيد العدد مثلاً من جملة العبيد من حيث هي جملة فهو جزئ منها وعلى تسليم أن الكلام في دلالة العام مع الحكم عليه كما استدل به صاحب ذلك القبول يصح اعتبار جملة أحكام الافراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك على بعض تلك الاحكام تضمنوا وان كان يصح أيضاً على هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالة كل منها على بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الاول جعل ذلك من باب الكلمة لان الحكم على كل فرد لا ينافي النظر الى حكم غيره بل يجامعه وأما جعلها التزامية كما قاله بعضهم فليس بشئ لان الفرد ليس خارجاً ووصف المصنف الدلالة بالوضع صريح في أن هذه الأنواع الثلاثة وضعية وهو محل وفاق في المطابقة وأما في التضمنية والاتزامية فهو على الاصح المنقول عن أكثر المناطقة كما قاله الغنيمي وغيره وراعه قولان أحدهما أنهم عاقلتان ثانيهما أن التضمنية وضعية والاتزامية عقلية وهذه احدى الطريقتين في ذلك والاخرى أن المطابقة وضعية اتفاقاً كالاولى والاتزامية عقلية بخلاف وأما التضمنية فقبل وضعية وقبل عقلية اه ملخصاً من شرح الشيخ الملوئي مع زيادة (قوله دلالة اللفظ) أي الوجودية كما علم مما مر وقوله على ما وافقه أي على معنى والذي وافق ذلك اللفظ فما نسكرة موصوفة أو معرفة موصولة والضمير المستتر في وافقه راجع لما قبله من اللفظ والعكس وان كان صحيحاً باعتبار المعنى لان كلامهما موافق لاصحابه يلزم عليه جريان الصفة أو الصلة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو ممنوع اتفاقاً عند خوف اللبس كما هو كذا عند أمن اللبس على ما قاله البصريون خلافاً للكوفيين ولا فرق في ذلك بين الوصف والفعل وأما ما قيل من أن الخلاف اذا كان المتحمل للضمير وصفاً بخلاف الفعل فان ذلك فيه جائز اتفاقاً من البصريين والكوفيين فهو مردود بنقل غير واحد كالسبب وطى في جمع الهمام والخلاف بين الفريقين في الفعل أيضاً وظاهر ما تقدم اجراء

وضع له اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه وصرح غير واحد كالفنمى بأن الخلاف للفظ فان من قال بعقلية ما لا يشكر أن الوضع دخلاً فيها ومن قال بوضعيت ما لا يشكر توقفها على مقدمة عقلية فانه خلاف في التسمية وفي حاشية السراي على المطول ان المناطقيين سمو التضمنية والاتزامية وضعية وان كان للعقل مدخل فيهما كتخصيصهم العقلية بالصفة ومما هما البانيون عقلية وان كان للوضع مدخل فيهما لعدم تخصيصهم العقلية بالصفة اه والحاصل أن من أراد بالوضع ما يتوقف على الوضع سواء كنى فيها أو لا جعل التضمنية والاتزامية وضعيتين ومن أراد بالوضع ما كان الوضع كافياً فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضع ما كان المدلول فيها موضوعاً لللفظ أو دخلاً في ما وضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والاتزامية عقلية اه صبان (قوله وهو ممنوع اتفاقاً عند خوف اللبس كما هنا) تبين فيه صبان وقديقال لاضرر في مثل هذا اللبس لان الموافقة من الجانبين حاصله ولا بد وسيأتي للمعنى ما يؤيده عند قول المصنف بعكس ما لا يتأمل

(قوله أوجب الخ) قيل إن الصورة الحاصلة في العقل من حيث انهما قد صدقا باللفظ تسمى معنى ومن حيث انهما يتحصل من اللفظ في العقل تسمى مة فهو ما وما المسمى فهو أخص منهما لا اختصاصه بدلول اللفظ الحقيقي وأما المدلول فهو أعم الجامع (قوله) كما ان البست مستلزما لدلالة الالتزام) استدلاله بأنه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والالزام من تصور بمعنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم ٢٨ تصور لازم لازمه وهكذا الى غير نهاية فيلزم من تصور معنى واحد ادراك الأمور غير

متناهية دفعة وهو محال  
لأن الذهن لا يقدر على  
احاطة أمور غير متناهية  
فلا بد أن يكون هناك معنى  
لا يكون له لازم ذهني فإذا  
وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى  
دل عليه مطابقة ولا التزام  
ورد ذلك بجواز أن يكون  
بين معنيين التزام متعاضدا  
فيكون كل منهما لازما  
ذهنيا للآخر ولا استحالة  
في ذلك كما في المتضادين  
مثل الابوة واليعة وذلك  
لأن التلازم من الطرفين  
لا يستلزم توقف كل منهما  
على الآخر حتى يكون  
دورا محالاً أي دور تقدم  
بل الدور فيما نحن فيه دور  
معي ومنهم من استدل على  
عدم الاستلزام بأننا نحزم  
قطعا بجواز تعقل بعض  
المعاني مع الذهول عن جميع  
ماعداء فتعقلى هناك  
المطابقة بدون الالتزام  
فان صح ذلك الاستدلال  
فقد تم ما ادعاه من عدم  
الاستلزام أفاده السيد  
ونكلم عليه عبد الحكيم  
في حاشيته على القطب

الموافقة بين المدلول واللفظ وبؤخذ من كلام ابن يعقوب ابرأوها بين المدلول والموضوع له  
حيث قال أي وافق وضع اللفظ ومعنى موافقة المدلول للموضوع له أنه ليس خارجا ولا ناقصا  
عنه فان قيل انهم امتنعوا لامتناع ان حتى يدع ذلك أجيب بأنهم ما وان اتحد اذا اتانغيرا  
اعتبارا اذا الخيوان الناطق باعتباره كونه موضوعا له غير باعتبار كونه مدلولاً لم يذكر المصنف  
فقد انقسم كذا ذكره جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه من ايها اشتراط التركيب في دلالة  
المطابقة وليس كذلك بل قد يكون المدلول فيها غير مركب كالجوهر الفرد وكو واجب الوجود  
ولهذا لم تكن دلالة المطابقة مستلزما لدلالة التضمن كما أنها ليست مستلزما لدلالة الالتزام  
خلافاً لما فسر حيث قال بان دلالة المطابقة تستلزم دلالة الالتزام وعلا ما بان كل ماهية لها لازم أقله  
كزعم غير ما عداها ورديان هذا ليس لازماً ما سألنا بالمعنى الاخص الذي هو شرط في دلالة الالتزام  
بل هو لازم بين المعنى الاعم وفوق هذا الرديان الفخر ككثير من المتأخرين لا يقولون باشقراط  
اللازم البين بالمعنى الاخص بل يكفي باللازم البين بالمعنى الاعم وبهذا يعلم ما في كلام بعضهم  
هنا واعلم ان قد الحينية معتبر هنا وكذا في كل من دلالة التضمن والالتزام كما صرح به بعضهم  
حيث قال في دلالة المطابقة من حيث انه معناه وفي دلالة التضمن من حيث انه جزء معناه وفي  
دلالة الالتزام من حيث انه لازم معناه والغرض من ذلك الفرار من انتقاص كل من الدلالات  
الثلاث بالآخر بين فيما اذا فرضنا ان لفظ الشمس مثلا مشترك بين الجرم وحده والضوء وحده  
والجسم مع لانه اذا انظر الى وضعه للجسم مع لانه اذا انظر الى وضعه للجسم وحده والضوء وحده  
وحده دلالة تضمن مع أنه يصديق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه  
بالنظر لوضعه لكل من معناه على حدة واذا انظر لوضعه للجرم وحده تكون دلالة على الضوء  
وحده دلالة التزام مع أنه يصديق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه  
بالنظر لوضعه للضوء وحده فبقيد الحينية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة المطابقة  
لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه معناه بل من حيث انه جزء معناه على  
الاول ومن حيث انه لازم معناه على الثاني ولانه اذا انظر لوضعه للجرم وحده تكون دلالة  
عليه دلالة مطابقة مع أنه يصديق عليها تعريف دلالة التضمن لان اللفظ قد دل على جزء معناه  
بالنظر لوضعه للجسم مع لانه اذا انظر لوضعه للضوء وحده تكون دلالة التزام مع أنه يصديق عليها  
تعريف دلالة التضمن لان اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لذلك فبقيد الحينية المذكورة  
يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة التضمن لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه  
جزء معناه بل من حيث انه معناه على الاول ومن حيث انه لازم معناه على الثاني ولانه اذا انظر  
لوضعه للضوء وحده تكون دلالة عليه دلالة مطابقة مع أنه يصديق عليها تعريف دلالة الالتزام

فراجعته (قوله لان دلالة انظر الشمس على ما ذكرناست من حيث انه معناه بل من حيث انه جرم معناه الخ) لان  
 أى لان الفرض ان فهم السامع للجرم وحده أو للضوء وحده معنى على اعتبار وضع لقطه الشمس للعبء وعندهم للجرم  
 وحده انما هو من حيث كونه جرم أو كذلك فهمه للضوء وحده وكذا يقال في الآتي

(قوله ولذلك قال بعضهم) هو العلامة العدوى (قوله الاحسن مذهب اليه بعض المحققين الخ) الحاصل انه اختلف في دلالة التضمن على ثلاثة أقوال الاول ان فيه الانتقال من فهم الكل الى فهم الجزء ٣٩ فيكون فهم الكل سابقا وفهم

الجزء متأخرا عنه واليه ذهب الفخروا بن التلاني والفسافي وهو الذي في المفتاح والتلخيص وجمع الجوامع وعامية السعد في المطول وشرح التسمية القول الثاني ان دلالة التضمن لا انتقال فيها أصلا وليس للجزء فهم يخصه وانما فهمه فهم واحدان قيس الى المجموع كان مطابقا وان قيس الى أحاد الاجزاء كان تضمنا

يدعون به دلالة المطابقة

وجزئته تضمنا ومازمن

واليه ذهب الآمدى وابن الحاجب والعصدي والسعد

في حاشيته والسيد في حاشيته

المطول وشرح المطالع وابن أبي شريف القول الثالث

ان للجزء فهم ما من اللفظ

يخصه كان للكل فهم ما

يخصه وان فهم الجزء من

اللفظ سابق على فهم الكل

منه هذا هو الذي دل

عليه كلام القطب في شرح

المطالع ومن تبعه فيكون

الانتقال عندهم من اللفظ

الى الجزء ومن الجزاء الى

الكل عكس القول الاول

وهذا القول باطل بالضرورة

اذ لا يلزم من اطلاق اللفظ

لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لوضعه للجزم وحده واذا نظر لوضعه للمجموع تكون دلالاته على الضوء وحده دلالة تضمن مع انه يصدق عليه انه يعرف دلالة الالتزام لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لذلك فيبقى منه الحقيقة المذكوكة ويخرج ما ذكر عن تعريف دلالة الالتزام لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه لازم معناه بل من حيث انه معناه على الاول ومن حيث انه جزء معناه على الثاني فليتأمل (قوله يدعونهم ادلالة المطابقة) أى يدعوهم بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والاضافة في قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وجزئته تضمننا) أى ودلالة اللفظ على جزء ما وافقه يدعوهم ادلالة تضمن فالضمير راجع لما وافقه وقوله تضمنا على تقدير مضاف والاصل دلالة تضمن حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتصبا فتصبا على كلامه العطف على معناه وليس اعمالين مختلفين لان قوله وجزئته معطوف على قوله ما وافقه الممولول على وقوله تضمننا معطوف على قوله دلالة المطابقة الممولول يدعوهم وهو جائز عند الاخفش والسكاكي ومن وافقهما وان كان ممنوعا عند الجمهور والاضافة في قولهم دلالة التضمن من اضافة المسبب الى السبب وسببت بذلك التضمن المعنى لجزئته لان القاعدة ان الكل يتضمن الجزء وقد استشكل بعضهم ذلك بان فهم المركب بفهم اجزائه فكيف يتأقى الانتقال من المركب الى جزئته وصورة الشيخ المولى بما اذا رأيت شيئا من بعد وشككت فيه هل هو حيوان أو لا فتقول لك هو انسان ففهمت انه حيوان ولم تلتفت الى كونه ناطقا وان كان يقع في الذهن أو لا المعنى بقامه قال فهذا امثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ الى جزئته اذ لا مانع من أن يفهم المعنى اجمالا ثم يقلل الذهن الى جزئته ويبحث فيه من وجهين الاول انه يستلزم تقدم الكل على الجزء ذهنا مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجودين أعني الوجود الذهني والوجود الخارجي والثاني أنه يستلزم أن يفهم الجزء من مرتين مرة في ضمن الكل وأخرى منفردا والوجدان يكذب ولذلك قال بعضهم الاحسن مذهب اليه بعض المحققين من أن دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزائه معه فليس هنالك الافهم واحدي يسمى بالقياس الى المعنى بقامه دلالة مطابقة وبالقياس الى جزئته دلالة تضمن وليس هنالك انتقال من المعنى الى جزئته بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيه من الانتقال من المعنى الى لازمه ضرورة أن اللازم لا يدخل له في الوضع أصلا وأجيب عن الوجه الاول بما قاله عبد الحكيم من أن اتفاقهم على تقدم الجزء في الوجود الذهني انما هو من حيث فهم الجزء في ذاته وهو لا يتأقى تقدم الكل عليه من حيث فهمه من اللفظ فيكون فهم الجزء من اللفظ متأخرا عن فهم الكل منه وان كان الجزء في ذاته متقدما على الكل وعن الوجه الثاني يمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين كما قاله بعض المحققين فليتأمل (قوله ومازمن الخ) أى ودلالة اللفظ على ما زمن فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما أشار له الشيخ المولى من أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما زمن الخ على ان المعنى وأما دلالة اللفظ على ما زمن الخ لانه بصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيقوت حسن سببك التفسير وما وافقه على

فهم جزء المعنى لعدم وضعه له ولان فهم الجزء فهم الكل لان الجزء أعظم اه بناني

(قوله والخارج) أي خارج الذهن ٤٠ لا خارج الاعيان ٤١ صبان (قوله كالزوجية) هي الانقسام الى متساويين صحيحين

٤١ صبان (قوله المتصورة

بفهومها الخصوص الخ) دفع لما قيل انه لا يظهر التمثيل به للين بالمعنى الاخص لانه قد تتصور الاربع مع العقلة عن كونها زوجا ٤١ صبان

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
فهو التزام ان يعقل التزم (فصل في مباحث الانفاط) مستعمل الانفاط حيث يوجد امام مركب وامام مفرد

فاول ما دل جزؤه على (قوله كالشجاعة للاسد) قد يمنع كون شجاعة الاسد من اللازم الذهني المراد للين بالمعنى الاخص لامكان تصور الاسد مع العقلة عن شجاعته الا ان يمنع فتأمل ٤١ صبان (قوله

ونخرج عن ذلك المهمل) أي على رأى الجمهور من انه يسمى انفاط لم يقل ونخرج الموضوع قبل الاستعمال لانقسامه اليهما فاعلى هذا مفهوم المستعمل فيه تفصيل ويحتمل انه أراد به الموضوع (قوله شجاعة اطلاق) أي لا تقيد ولا تميل (قوله ثنائية) وعلى هذه الطريقة فالمركب والمؤلف مترادفان (قوله مفرد) كزيد (قوله ومركب) كعبد الله عما

على ما فيه (قوله ومؤلف) كزيد قائم

شي لا على لازم والاضاع قوله لازم والاضافة في قولهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب وذلك كالمعنى في قوله فهو التزام رعاية الغير (قوله ان يعقل التزم) أشار به الى انه يشترط في دلالة الالتزام أن يكون ذلك اللازم لازما ذهنياً وهو المعنى باللازم البين بالمعنى الاخص في اصطلاح بعض المناطقة وضابطه ان يلزم من تصور المزموم تصور المزموم سواء كان لازماً في الذهن والخارج معا كالزوجية بالنسبة للاربعة المتصورة بفهومها الخصوص وهو عدد ذو زوجين أو في الذهن فقط كالبرص بالنسبة للاعمى فانه يلزم من تصور العمى تصور البرص وهو لازم في الذهن وليس لازماً في الخارج بل منافي وخارج بهذا الشرط اللازم غير البين وضابطه أن لا يلزم من فهم المزموم واللازم الجزم باللازم بل يتوقف على الدليل كالحديث اللازم للعالم وكذلك اللازم البين بالمعنى الاعم وضابطه أن يلزم من فهم المزموم واللازم الجزم باللازم بينهما سواء كان يلزم من تصور المزموم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة للاربعة أو لم يلزم كغايرة الانسان للفرس مثلاً فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور المغايرة المذكورة لكن اذا فهم الانسان وفهمت المغايرة المذكورة جزم باللازم بينهما فتحصل أن اللازم ينقسم الى بين وغير بين والاول ينقسم الى لازم بين بالمعنى الاخص والى لازم بين بالمعنى الاعم ووجه تسميتهما بذلك أن الاول فردي والثاني فهو أخص منه وهذه احدى طريقتين في التقسيم ثانياً فهم ما هو غير متنافية للاولى أن اللازم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد والى لازم في الذهن فقط كالبرص للعمى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب وما تقدم من اشتراط اللازم البين بالمعنى الاخص هو الراجح وذهب الفخر ككثير من المتأخرين الى أنه يكفي اللازم البين بالمعنى الاعم كما تقدم

• (فصل في مباحث الانفاط) \* أي في المسائل التي يبحث فيها عن الانفاط من حيث الافراد والتركيب وما يلاهما كالكمية والجزئية فالمباحث بمعنى المسائل المذكورة لانها اجمع مبحث بمعنى مكان البحث وهو في الاصل التفتيش عن باطن الشيء حساسه استعمل عرفاً في بيان الشيء والكشف عنه نقولهم مبحث كذا بمعنى مكان بيانه والكشف عنه وذلك المكان كناية عن المسائل التي يبحث فيها عنه وبقولنا من حيث الخ ان دفع ما قد يقال كلامه يقتضي أن مبحث الدلالات ليس من مباحث الانفاط وليس كذلك فتأمل (قوله مستعمل الانفاط الخ) أي المستعمل منها فالاضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا معنى له حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جزء معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه الخ (قوله بحيث يوجد) أي في أي تركيب يوجد كذلك فيه فهي حقيقة اطلاق (قوله امام مركب وامام مفرد) يعني أنه لا يخرج عنه ما وهذا ما يقتضي أن القسمة ثنائية وجعلها بعضهم ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على شيء أصلاً ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه والحق الاول ودخل تحت المركب المركب الاضافي كغلام زيد والتقييدى كحيوان ناطق والاسنادى كزيد قائم وتحت المفرد الاسم والفعل والحرف (قوله فأول الخ) التام لا لفصاح لانها أفادت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان هذين القسمين فأول الخ أو أول مبدء أو ساغ الابتداء به ومع كونه نكرة لوقوعه في معرض التخصيص كذا قبل ومبحث

(قوله على انه يمكن ان يراد الخ) بمعنى كونه في معرض التفصيل انه مفصل ومبين اذ المبتدأ هو اول الذي هو المركب  
مبين بالتعريف أعني ما دل الخ فاندفع ما قيل يبحث في هذا الجواب أيضا بمثل ٤١ البعث الذي تقدم وهو ان قوله

قوله ليس مفصلا وانما هو بيان للمفصل اليه فهو لم يقع في معرض التفصيل  
والذي وقع في معرض التفصيل انما هو قوله مستعمل الانفاظ وأجيب بان المراد بوقوعه  
في معرض التفصيل وقوعه في مقام التفصيل وان لم يقع مفصلا نفسه بل وقع عنوانا لاحد  
أقسام المفصل على انه يمكن ان يراد بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيله لاسكل شيء فان  
قيل كان المناسب للمصنف تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب لان المفرد جزء والمركب  
كل والجزء سابق على الكل أجيب بان تعريف المركب بالاجيجاب وتعريف المفرد بالسلب  
والاجيجاب أشرف من السلب وأيضا لا يتصور سلب شيء الا بعد تعقله وبعضهم قدم تعريف  
المفرد على تعريف المركب نظرا للسبق لعدم على الوجود والتمسكات لا تتراحم (قوله ما دل  
جزؤه الخ) أي الذي أوله فظ دل الخ فقام موصولة أو موصوفة وخروج بقوله ما دل جزؤه ما ليس  
كذلك بان لم يكن له جزؤه أصلا كماء البحر ولا ماله أو له جزؤه لكن لا يدل كزيد واعترض على المصنف  
بان هذا التعريف غير مانع لشموله لخواص الله والحيوان والطاق وحجة الاسلام علماء مع قصد  
الواضع في الاخير ان السميح في الدين وأجيب بان المراد ما دل جزؤه دلالة مقصودة بالامالة  
ولا كذلك الدلالة فيمأذ كر لانها انما تعد الاخير غير مقصودة وفي الاخير غير مقصودة بالامالة  
بل بالتبعية وأجيب الشيخ المولى بان ما عد الاخير لا يدل جزؤه حال العلية فهو خارج بقوله  
دل جزؤه وأما ما يتوهم من دلالة فاعلم ما هو قبل العلية واختار ان الاخير مركب لا مفرد  
فلا يصح اخراجه لوجوب ادخاله حينئذ واختار به بعض المحققين انه مفرد باعتبار قصد  
الواضع المعنى العلمي ومركب باعتبار قصده المعنى التركيبي فليتم (قوله على جزؤه معناه)  
بضم الزاي كما قرئ به في السبع وهذا اتم للتعريف (قوله بعكس ما تلا) يعني ان المركب  
ملتبس بعكس ما تلاه أي بعكس المفرد الذي أو بعكس مفرد تلاه والضمير المستتر في لا يرجع  
لما والضمير المقدر والمنصوب يرجع للمركب هذا هو الاقرب الموافق لما هو الواقع من تسمية  
المفرد للمركب وأما ما يصرح به كلام المصنف في شرحه من ان الضمير المستتر يرجع للمركب  
والضمير المتقدر المنصوب يرجع للمفرد فهو وجوه فيمأذ كر الذي تلا انما هو المفرد لا المركب  
وبانه لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى بان الصلة أو الصفة على غير ما هي لمع خوف اللبس  
وأجيب بانه أراد بالتلا الاتصال بمجاز امر سلا لا ملاقة للزوم وبان اللبس هنا غير مضر لصفة  
اتصاف كل من المفرد والمركب بالتلا في هذا المعنى لكن قد يعكر على صدر الجواب ان المصنف  
نفسه فسر تلا يتبع الآن يقال أراد يتبع اتصل ولا يخفى ان المراد بالعكس معناه الغوى وانما  
كان المركب ملتبسا بعكس ما تلاه الذي هو المفرد لانهم قد عرفت ان المفرد بانه لا يدل جزؤه على  
جزؤه معناه وقد عرفت هو المركب بانه ما دل جزؤه على جزؤه معناه ولا ريب انه عكس ذلك  
لا يقال يرد على تعريف المفرد بما ذكر ان الزاي من زيد قائم مثلا لا تدل على جزؤه معناه فليتم ان  
يكون مفردا لا ناقول المراد بالجزء في قولنا ما لا يدل الخ الجزء القريب ولا كذلك الزاي من  
زيد قائم مثلا فانها جزء بعيد لانها انما كانت جزءا بواسطة انها جزء من زيد وهو جزء من ذلك  
والقاعدة ان جزءه الشيء جزء ذلك الشيء وهذا من نكير الجزء بان قال لا يدل جزءه من ذلك الخ

فيه بان قوله فاول الخ ليس مفصلا وانما هو بيان للمفصل اليه فهو لم يقع في معرض التفصيل  
والذي وقع في معرض التفصيل انما هو قوله مستعمل الانفاظ وأجيب بان المراد بوقوعه  
في معرض التفصيل وقوعه في مقام التفصيل وان لم يقع مفصلا نفسه بل وقع عنوانا لاحد  
أقسام المفصل على انه يمكن ان يراد بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيله لاسكل شيء فان  
قيل كان المناسب للمصنف تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب لان المفرد جزء والمركب  
كل والجزء سابق على الكل أجيب بان تعريف المركب بالاجيجاب وتعريف المفرد بالسلب  
والاجيجاب أشرف من السلب وأيضا لا يتصور سلب شيء الا بعد تعقله وبعضهم قدم تعريف  
المفرد على تعريف المركب نظرا للسبق لعدم على الوجود والتمسكات لا تتراحم (قوله ما دل  
جزؤه الخ) أي الذي أوله فظ دل الخ فقام موصولة أو موصوفة وخروج بقوله ما دل جزؤه ما ليس  
كذلك بان لم يكن له جزؤه أصلا كماء البحر ولا ماله أو له جزؤه لكن لا يدل كزيد واعترض على المصنف  
بان هذا التعريف غير مانع لشموله لخواص الله والحيوان والطاق وحجة الاسلام علماء مع قصد  
الواضع في الاخير ان السميح في الدين وأجيب بان المراد ما دل جزؤه دلالة مقصودة بالامالة  
ولا كذلك الدلالة فيمأذ كر لانها انما تعد الاخير غير مقصودة وفي الاخير غير مقصودة بالامالة  
بل بالتبعية وأجيب الشيخ المولى بان ما عد الاخير لا يدل جزؤه حال العلية فهو خارج بقوله  
دل جزؤه وأما ما يتوهم من دلالة فاعلم ما هو قبل العلية واختار ان الاخير مركب لا مفرد  
فلا يصح اخراجه لوجوب ادخاله حينئذ واختار به بعض المحققين انه مفرد باعتبار قصد  
الواضع المعنى العلمي ومركب باعتبار قصده المعنى التركيبي فليتم (قوله على جزؤه معناه)  
بضم الزاي كما قرئ به في السبع وهذا اتم للتعريف (قوله بعكس ما تلا) يعني ان المركب  
ملتبس بعكس ما تلاه أي بعكس المفرد الذي أو بعكس مفرد تلاه والضمير المستتر في لا يرجع  
لما والضمير المقدر والمنصوب يرجع للمركب هذا هو الاقرب الموافق لما هو الواقع من تسمية  
المفرد للمركب وأما ما يصرح به كلام المصنف في شرحه من ان الضمير المستتر يرجع للمركب  
والضمير المتقدر المنصوب يرجع للمفرد فهو وجوه فيمأذ كر الذي تلا انما هو المفرد لا المركب  
وبانه لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى بان الصلة أو الصفة على غير ما هي لمع خوف اللبس  
وأجيب بانه أراد بالتلا الاتصال بمجاز امر سلا لا ملاقة للزوم وبان اللبس هنا غير مضر لصفة  
اتصاف كل من المفرد والمركب بالتلا في هذا المعنى لكن قد يعكر على صدر الجواب ان المصنف  
نفسه فسر تلا يتبع الآن يقال أراد يتبع اتصل ولا يخفى ان المراد بالعكس معناه الغوى وانما  
كان المركب ملتبسا بعكس ما تلاه الذي هو المفرد لانهم قد عرفت ان المفرد بانه لا يدل جزؤه على  
جزؤه معناه وقد عرفت هو المركب بانه ما دل جزؤه على جزؤه معناه ولا ريب انه عكس ذلك  
لا يقال يرد على تعريف المفرد بما ذكر ان الزاي من زيد قائم مثلا لا تدل على جزؤه معناه فليتم ان  
يكون مفردا لا ناقول المراد بالجزء في قولنا ما لا يدل الخ الجزء القريب ولا كذلك الزاي من  
زيد قائم مثلا فانها جزء بعيد لانها انما كانت جزءا بواسطة انها جزء من زيد وهو جزء من ذلك  
والقاعدة ان جزءه الشيء جزء ذلك الشيء وهذا من نكير الجزء بان قال لا يدل جزءه من ذلك الخ

لا رد عليه ذلك لان النكرة في سياق النفي تم فيخرج نحو المركب المذكور لان بعض أجزائه  
يدل على تامل (قوله وهو على قسمين) ظاهره أن التقسيم الى القسمين المذكورين جاري المفرد  
الشامل للفعل والحرف وليس كذلك فيخص المقسم بالاسم وعن السنوسي أن الفعل كلى أبدا  
لوقوعه محمولا ولا يحمل الا الكلى وظاهره أيضا أن المركب لا ينقسم الى هذين القسمين حيث  
خص التقسيم اليهما بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم اليهما كما للمفرد والمركب الكلى كحيوان  
ناطق والجزئي كراس زيد يجعل الازافة للعهد ولهذا حال بعضهم تخصيص المفرد بالذكر  
ليس للاحتراز عن المركب بل لان الكلام هنا توطئة للكليات الخمس وهي مفردات وهذا  
التقسيم انما هو باعتبار ركابة المعنى وجزئيته لانه هو الذي يتصف بالركابة والجزئية حقيقة  
وأما وصف اللفظ بما هو مجاز من وصف الدال بما له دلول كما أن التركيب والافراد وصفان  
للفظ حقيقة وأما وصف المعنى بما هو مجاز من وصف المدلول بما له الدال فتأمل (قوله أعني  
المفردا) هذا المقام ليس للعناية لانه لا يوثق به الا اذا كان هناك خفاء وما هنا ليس كذلك  
لان رجوع الضمير لما تلا الذي هو المفرد معلوم من قاعدة أن الضمير يرجع لأقرب مذكور كذا  
يؤخذ من كلام بعض المحققين وقد يقال لما كان قديتهم أن الضمير عائدا للمركب لانه هو  
المحدث عنه في قوله فأول الخ أي المصنف بالعناية لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار (قوله  
كلى أو جزئي) باسقاط الهمزة بعد نقل حركتها الساكن قبلها الذي هو التنوين ويمنع صرف  
جزئي لاوزن والكلى نسبة للكل الذي هو الجزئي والجزئي نسبة للجزء الذي هو الكلى وذلك  
لان القاعدة أن كل كلى جز من جزئيه وكل جزئي كل اكليه لان حقيقة الجزئي مركبة من  
الكلى ومن الشخص فالجزئي كل لالكلى والكلى جز للجزئي مثلا حقيقة زيد مركبة من  
الانسان والشخص فالانسان كلى وهو جز من جزئيه كزيد ويزيد جزئي وهو كل لأكليه  
فليتأمل (قوله حيث وجد) أي في أي تركيب وجد فيه المفرد ففي حقيقة اطلاق كما سرفي  
تظيره والالف فيه للاطلاق (قوله ففهم اشتراك الخ) الفاء لادناح لانها أفصحت عن  
شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان كل من الكلى والجزئي ففهم اشتراك الخ ومفهم  
اشتراك خبر مقدم والكلى مبتدأ مؤخر ويجوز العكس لكن الاول أولى لان الكلى هو  
المعرف ومفهم اشتراك هو التعريف واللائق حمل التعريف على المعرفة لا العكس ومثل  
ذلك يجزى في قوله وعكسه الجزئي لا يقال منهم الاشتراك عبارة عن المشترك فكأنه قال  
فالكلى هو المشترك وحينئذ يصدق زيد الذي اشتراكه بنوه مثلا لانه مشترك بينهم من حيث  
أبوتهم مع أنه جزئي فيكون التعريف غير مانع لانا نقول المراد بالاشتراك ما جرى عليه  
اصطلاح الماطقة وهو ما يصدق على كثيرين بمعنى أنه يصح حمله عليهم وما ذكر ليس كذلك لانه  
وان كان مشتركين فيه باعتبار أبوتهم لهم لكن لا يصدق عليهم بالمعنى المذكور ولا يخصني  
ان المراد بالاشتراك المعنوي وضابطه أن يتحد اللفظ والوضع والمعنى وتعدد الافراد المشتركة  
في ذلك المعنى لا اللفظي وضابطه أن يتحد اللفظ ويتعدد الوضع والمعنى . واعلم أن أقسام  
الكلى ثلاثة الاول ما لم يوجد منه شيء والثاني ما وجد منه فرد واحد فقط والثالث ما وجد منه  
أفراد كذا قال الاقدمون وجعلها المتأخرون ستة حيث قسموا الاول الى ما يستحيل وجود

وهو على قسمين أعني المفردا  
كلى أو جزئي حيث وجد  
فهم اشتراك الكلى

(قوله ان الفعل كلى) أي  
وأما الحرف فهو جزئي  
دائما بالنظر للاستعمال  
والوضع على أحد القولين  
(قوله وهي مفردات) قيل  
أي غالبا والافادة تكون  
مركبة بحسب ما فانه جنس

ثبتي منه كالجمع بين الضدين وما لا يستحيل كبحر من زئبق وقسموا الثاني الى ما يستحيل ويحود  
غير ذلك الفرد الذي وجد منه كاله وما لا يستحيل كالشمس وقسموا الثالث الى ما وجد منه  
أفراد غير متناهية كالصفة فان افرادها التي وجدت لا تنتهي لان منها الصفات الوجودية  
القائمة بذاته تعالى وقد دل الدليل على أنها لانهاية لها واستحالة وجودها لانهاية لها انما ثبتت في  
حق الحوادث ولا يصح التمثيل لذلك بصفة الله كما منه بعضهم لان الكلام فيما وجد منه أفراد  
لانهاية لها ونعم الله ليست كذلك نعم هي لانهاية لها بمعنى أنه ما من نعمة الا وبعدها نعمة  
وهكذا وليس ذلك مرادنا ولا يصح أيضا التمثيل لذلك بحركة الفلك لانه لا تخفى الاعلى  
ما ذهب اليه الفلاسفة من أنه ما من حركة الا وقبلها حركة وهكذا الى ما لانهاية له في جانب  
الماضي وينون على ذلك أنها قديمة بالنوع حادثة بالشخص وهو مذهب باطل ومعة قد كافر  
وما وجد منه افراد متناهية وتحت هذا القسم ثلاثة أقسام ما لا يوجد له أفراد سوى تلك  
الافراد المتناهية كالشجر وما يوجد له أفراد مساو لها وهي غير متناهية كنعمه الله  
تعالى وما يوجد له أفراد مساو لها وهي متناهية وهو ما مثل المصنف بقوله كما قد في الحقيقة  
قول الاقسام الى غاية تفصيل لا وجه لاداسق ماله منهم هنا فاحفظ ذلك (قوله وعكسه  
الجزئي) فهو ما لا يفهم الاشتراك كيدفائه لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض لمن الاشتراك  
اللفظي لما تقدم من أن المراد هنا الاشتراك المعنوي وانما قدّم المصنف تعريف الكلّي على  
تعريف الجزئي اهمّامه لكونه مادة الحدود ودأبوا البراهين والمطالب غالباً ولانه قد عرف  
الكلّي بالايجاب والجزئي بالسلب والايجاب أشرف من السلب وأيضاً سلب الشيء لا يتصور  
الابعد تعقل وجوده بالوجه الاول بوجه تقديم غير المصنف لذلك بالوجه الثاني لان غير  
المصنف انما عرف الكلّي بالسلب حيث قال ما لا يمنع نفس تصورهم من وقوع الشركة فيه  
واعلم أن كلام المصنف انما هو في الجزئي الحقيقي واما الجزئي الاضافي فهو ما اندرج تحت ما هو  
أعم منه وفيه وبين الحقيقي العموم والخصوص باطلاق فيجسمعان في زيد مثلاً وينفرد  
الاضافي في نحو الانسان (قوله وألا الخ) غرض المصنف بذلك تقسيم الكلّي الى ذاتي والى  
عرضي والى واسطة وهذا مأخوذ من كلامه بطريق المفهوم حيث قيد الاول بالاندرج في  
الذات والثاني بالاندرج في العرضية منه أن النوع واسطة لانه لم يندرج في الذات ولم يخرج عنها  
بل هو عينها وهو أحد اصطلاحات الثلاثة اشتهرت من اصطلاحات كثيرة في ذلك ثانياً أن الذاتي  
ما اندرج في الذات والعرضي ما ليس كذلك وعليه فالنوع عرضي ثالثاً أن العرضي ما خرج  
عن الذات والذاتي ما ليس كذلك وعليه فالنوع ذاتي وقوسج ذلك أن الكلّي اما مندرج في  
الذات بأن كان جزءاً منها وهو الجنس والفصل واما خارج عنها بأن لم يكن جزءاً منها ولا عنها وهو  
الخاصة والعرض العام واما غير مندرج وقدر خارج بأن كان تمام الذات وهو النوع فالذات  
بمعنى الماهية كالحيوان الناطق بالنسبة للانسان والمندرج فيها كالحبوان وكانا طاق  
واخارج عنها كالضاحك وكالمشي وغير المندرج وغير الخارج كالانسان ولا يخفى عليك  
تنزيل الخلاف المذكور على ما ذكره وقد ذكر المصنف أن الاربع نصب أولاً على الاشتغال  
وبحث فيه بأن ما بعد كل من اداة الشرط وفاء الجواب لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر

كأن سد وعكسه الجزئي  
وأولاً الذات ان في اندرج

(قوله مادة الحدود والبراهين)  
أراد بالحدود مطلق التعريف  
وبالبراهين مطلق الاقضية  
في كلامه تغليب أو المراد  
الحدود الحقيقية والبراهين  
الحقيقية فيكون تخصيصها  
بالذات لا شرفيها وقوله  
والمطالب هي النتائج لانها  
تطلب بالدليل اه صبان  
(قوله فالنوع ذاتي) وعلى  
هذا يكون منسوب بالذات  
بمعنى الماصفات لا الماهية  
أوهو تسمية اصطلاحية  
على صورة النسبة فلا يقال  
يلزم نسبة الشيء لنفسه أو  
هو منسوب للماهية لقصد  
المبالغة اه صبان (قوله)  
وبحث فيه الخ) لك جعله  
من باب مطلق التفسير فلا  
اشكال



عاملا وحيداً يوجب رفعه على الابتداء والمسوغ التفصيل وأوجب بأن أداة الشرط مؤخره  
عن العامل تقديره أو الفاعل زائدة والاصل وأول للذات انسيبه ان اندرج فيها وجواب الشرط  
محذوف دلالة الفاعل المذكور عليه ولا يخفى ما في هذا من التكلف (قوله للذات) أي  
للماهية كإها أو أحد إطلاقها وثانيها إطلاقها على الماصدق (قوله ان فيها اندرج) أي بأن  
كان جزءاً منها وهو الجنس والفصل كما مر (قوله فانسيبه) أي بأن نقول: ذاتي كإها والشائع  
عند المناطقة وبحت فيه بأن مقتضى قواعد النسب أن يقال ذوى لأن أصل المنسوب  
اليه ذوى والنسب يرد الأشياء إلى أصولها وأوجب بأن ذلك ليس نسباً حقيقة بل نسبة  
اصطلاحية على صورة النسب وعلى تسليم أنه نسب حقيقة فهو على غير قياس (قوله أو  
لعارض) أي أو انسيبه لعارض بأن نقول عرضي كإها والشائع عند المناطقة أيضاً وبحت  
فيه أيضاً بأنه كان مقتضى الظاهر أن يقال عارضي ويجب بما تقتضيه اتفاق المراد بالعارض  
المنسوب اليه الأمر الذي يعرض للشيء كالضلع وبالعرضي المنسوب نحو الضاحك فالعارض  
غير العرضي كما لا يخفى (قوله اذا خرج) أي عن الذات (قوله والكليات) بتخفيف الياء  
الوزن وقوله خمسة دون اتقاص أي ودون زيادة في كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى  
سرايل تقيكم الحجرى والبردى وجه انحصار الكليات في الخمسة أن الكلئ المجرى من  
الماهية وهو الجنس والفصل وامتصاصها هو النوع واما خارج عنها وهو الخاصة والعرض  
العام \* واعلم أنه قد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الاول  
وأخر الشطر الثاني كما هنا لکن العرضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وعلى تسليم أنه  
يسمى تذيلاً فإنه يزيل الجائز خاص بمجرى البسيط والكمال والتمتدك بناء على طريقة من  
أثبتوه وكان من استعمله تسامحاً شبه مستعمل آخر مشطور الرجز مستعمل آخر مجز وما ذكر  
(قوله جنس) هو ماصدق في جواب ماهو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كالحيوان فإنه يصدق  
في جواب ماهو على كثيرين الخ بمعنى أنه يصح حله على ما ذكرنا فاذ قيل الإنسان والفرس  
والجمل ماهو صليح لأن يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال حيوان أي المذكور  
حيوان وما واقعة على الكلئ الشامل لجميع الكليات فهي جنس والمراد بالكثيرين ما يشمل  
اثنين فأكثر فالتعبير بذلك انما هو من مساحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد فاندفع ما قد  
يقال ان كثيرين جمع كثير وأقل الجمع اثنان بناء على أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وأقل  
الكثرة ثلاثة فيلزم أن لا يصلح أن يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل ونخرج بقولنا في  
جواب بقطع النظر عن الاضافة لما العرض العام لأنه لا يقع في الجواب المصطلح عليه عند  
المناطقة وان وقع في الجواب عن السؤال بكيف كان يقال كيف زيد فيقال هم جميع مثلاً ومع  
النظر للاضافة لما الفصل والخاصة لأن كلامهم لا يقع في جواب ما وانما يقع في جواب أي  
شيء كما يعلم مما يأتي ويقولنا على كثيرين الحد فإنه لا يصدق في جواب ماهو على كثيرين بل يصدق  
في جواب ماهو على واحد فقط كأن يقال الانسان ماهو فيقال حيوان ناطق ويقولنا مختلفين  
بالحقيقة النوع فإنه وان صدق في جواب ماهو على كثيرين لکن مقتضين بالحقيقة كما سألنا  
وأما الجز في فلا حاجة لاجراءه لمما علمت من أن ما واقعة على كلئ بواسطة أن الكلام ليس

فانسيبه أو لعارض اذا خرج  
والكليات خمسة دون اتقاص

(قوله وبالعرضي المنسوب  
الخ) فالنسبة من نسبة  
اللازم إلى الملتزم اهـ صبيان  
(قوله ماهو) أفرد الضمير  
للتأويل بالمذكور (قوله  
والمراد بالكثيرين الخ)  
وغلب فيه أيضاً العاقل  
على غيره حتى يصح الجمع  
بالياء والذون (قوله في  
الجواب المصطلح) وهو  
الجواب عن السؤال بما  
أو أي

(قوله وهذا مبني على القول الخ) عبارة الصواب بان قال الغنبي كون الناطق مميزا للانسان عما سواه انما هو عند من لم يجعله موقولا على غير الحيوان اعاد من جعله موقولا عليه فلا يكون الناطق فصلا للانسان ٤٥ بالنسبة للملائكة بل بالنسبة

لما شاركه في جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لانهم عندهم ليست اجساما ولكنها ناطقة اه بعض تصرف رقيب عدم حيوانيتهم لعدم غوهم وكالملائكة فيما ذكر الخن اه بالمصرف جنس وفصل عرض نوع وخاص

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

(قوله في جنسه القريب)

ويلزم منه تميزه عما يشاركه في البعيد بخلاف الفصل البعيد فانه لا يلزم من تميزه الشيء عما يشاركه في البعيد

تميزه عما يشاركه في القريب

والاقتصار على ذكر الجنس

في النوعين مبني على ان

كل ماهية لها فصل لا بد

وان يكون لها جنس وهو

مذهب المتقدمين ومذهب

المتأخرين الى عدم لزوم

ذلك فزادوا في تعريف

الفصل اوفى الوجود فقالوا

في تعريفه هو ما يميز الشيء

في ذاته عما يشاركه في الجنس

اوفى الوجود فان كان هذا

الفصل مميزا للماهية عن

جميع ما يشاركه في

الوجود فهو قريب وان

ميزه من بعض ما يشاركها

الافى الكلمات فافهم (قوله وفصل) هو ما صدق في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق فانه يصدق في جواب ذلك فاذا قيل مميز الانسان أي شيء هو في ذاته أي حال كونه مندرجا في ذاته صلح لأن يحتمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال ناطق وهذا مبني على القول بأن الناطق لا يقال الاعلى الانسان وأما على ما قاله بعضهم من أنه يقال على الملائكة والجن فليس الناطق فصلا للانسان بالنسبة للملائكة والجن وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكلمات فهي جنس وخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الإضافة لاي العرض العام ومع النظر لها الجنس والنوع لان كلامهم مالا يقع في جواب أي وانما يقع في جواب ما ويقولون في ذاته الخاصة فانما الاتصاف في جواب أي شيء هو في ذاته بل في جواب أي شيء هو في عرضه وأما الجزئي فلا حاجة لآخر اجعل ما تقدم \* واعلم أن الفصل نوعان قريب وبعيد فالاول ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق فانه يميز الانسان عما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان من الفرس والحمار ونحو ذلك والثاني ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالخمس بالنسبة للانسان فانه يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك فان قيل يلزم على ذلك كون الجنس غير الاعلى فصلا لانه يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحيوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عما يشاركه في الجنس البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك أجيب بأن الحيوان مثلا اذا وقع في جواب أي شيء هو كما اذا قيل مميز الانسان أي شيء هو في ذاته فقلت حيوان كان فصلا واذا وقع في جواب ما هو كما اذا قيل الانسان والفرس ما هو فقلت حيوان كان حنسا فهو فصل باعتبار وجنس باعتبار آخر فليست امل (قوله عرض) أي عام وهو ما خرج عن الماهية وصدق عليها وعلى غيرها كالمعرك بالنسبة للانسان فانه خرج عن ماهيته وصدق عليها وعلى غيرها كأن يقال الانسان معرك الفرس معرك وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكلمات فهي جنس وخرج بقولنا خرج عن الماهية الجنس والفصل والنوع فانما ليست خارجة عنها بل الاولان برآ منهما والثالث عامهما وبقولنا وصدق الخ الخاصة فانما وان خرجت عن الماهية تصدق عليها فقط \* واعلم أن العرض العام نوعان الاول لازم كالتمتص بالقدرة والثاني مفارق كالتمتص بالفعل (قوله نوع) هو ما صدق في جواب ما هو على كثير من متفقين بالحقيقة كالانسان فانه يصدق في جواب ما هو على كثيرين الخ فاذا قيل زيد وعمر وما هو صلح لان يحتمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بل لو قيل زيد ما هو صلح لذلك فمقابل انسان لان المراد هنا يصدق على كثيرين حاله علم او لم يتجمع في السؤال بخلاف صدق الجنس على كثيرين فيما زفانه لا بد من جمعها في ذلك وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكلمات فهي جنس وخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الإضافة لما العرض العام لما تقدم وبالنظر لها الفصل والخاصة فان كلامهم ما يصدق في جواب أي شيء هو وبقولنا على كثيرين الحد المأمور بالتقييد بالمتفقين بالحقيقة الجنس فانه يصدق في جواب ما هو على المختلفين بالحقيقة فان قبل حقيقة كل من زيد وعمر وكية من الانسان والتشخص المختص به الذي لا يشركه فيه غيره فهما مختلفان بالحقيقة أجيب بأن المراد

فيه فهو بعيد اه صبان (قوله كالتمتص بالقدرة) المراد بالقدرة هنا امكان حصول الشيء مع عدمه أو وجوده فهي أعم مطلقا من الفعل وان كانت تفسر ايضا امكان حصول الشيء مع عدمه فتكون مباينة له اه صان

(قوله في نحو النقطه) أى لعدم اندراجها تحت جنس والالزم تركها أو القرض أنها بسيطة ومبحث فيه بأما لا نسلم عدم تركيب ماهية البسيط من أجزاء ذهنية كإذ كره السعد في شرح الشمسية أفاده الملو في كبريه قال الصبان وتقدم لنا فيه كلام شريف اه تم انه اختلف في النقطة فقيل من العدميات وقيل من الاعتباريات وقيل من الكميات هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فالنقطه الجوهر الفرد (قوله بناء على نوعيته) أى كونه نوعاً وانما تحت من العقول العشرة افراداً اختلفت بالخواص المشخصة لا بالفصول وقد رنا ان الجوهر المجرد جنس له وذهب الامام الى انه جنس تحته أنواع بمختلفة بفصول لانها فعل في هذا القول يكون جنساً ٤٦ منفرداً على تقدير ان الجوهر المجرد ليس جنساً له بل هو عرض عام له أفاده الصبان وفي

البناء ان الثلاثة قسموا الجوهر وهو ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لافى موضوع الى خمسة أقسام لانه اما حال ويسمى الصورة واما محمل وهو الهولى واما مركب منهما وهو الجسم ام لا حال ولا محمل وهو المجرد ونفسه قسمان لانه اما ان يتعلق بالبدن يتعلق بالتدبير وهو النفس أو لا يتعلق به وهو العقل فالعقل على قولهم وأول ثلاثة بلا شطط

جواهر مجرد عن المادة وعلاقتها واختلافها في جنس العقول العشرة وهو المجرد عن المادة وعلاقتها هل هو منسدرج تحت الجوهر أم لا واختلفوا في العقول العشرة هل اختلفت بالحقيقة والفصول فتكون أنواعاً والعقل جنساً أو بالعوارض والخواص فيكون العقل نوعاً لها وهي

بالحقيقة هنا الحقيقة النوعية كحيوان ناطق لا الشخصية كالانسان والتشخص ولا شك أنهم أمتة تفان في الأولى اذ يصدق على كل منهما أنه حيوان ناطق وان لم يتفق في الثانية والنوع المعروف بما ذكرنا هو النوع الحقيقي وأما الإضافي فهو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين وقد اندرج تحت جنس وينه وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في نحو الانسان وينفرد الإضافي في نحو الحيوان والحقيقي في نحو النقطه • واعلم أن مراتب النوع الإضافي ثلاثة النوع العالى وهو ما لا أنواع فوقه وتحته الأنواع كالجسم والنوع السافل وهو ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالانسان والنوع المتوسط وهو ما فوقه نوع ويحته نوع كالحيوان وبقي رابع وهو النوع المنفرد وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته ويمثل له بالعقل بناء على نوعيته (قوله وخاص) بجذب الهاء وتحذف الصاد للضرورة وهى ما صدق في جواب أى شئ هو في عرضه كالمضاحك فانه يصدق في جواب ذلك فاذا قيل بمنزلة الانسان أى شئ هو في عرضه أى حال كونه مندرجاً في عرضه صلح لان مجرد محله في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال مضاحك وما واقعة على الهيكل الشامل لجميع الكميات فهى جنس وخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لآى العرض العام لما مر ومع النظر لها الجنس والنوع لما تقدم بقولنا في عرضه الفصل لانه يصدق في جواب أى شئ هو في ذاته كما علمت • واعلم أن الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس كالمائى فانه خاصة للحيوان ولا يلزم من كونها خاصة للجنس أن تكون خاصة للنوع بخلاف العكس فكل خاصة للنوع خاصة للجنس والعكس والخاصة على نوعين ملازمة كالضاحك بالقوة ومفارقة كالضاحك بالفعل وجعل المضاحك من خواص الانسان مبنى على ما ذهب اليه الحكماء من أن طبع الملائكة والجن لا يقتضى الضحك كانه لا يقتضى البكاء ووقع ذلك منهم كما ورد في بعض الآثار اتفاقاً ليس باقتضاء الطبع وهذا يجاب عما حكى من أن التسناس يضحك اذا رأى أو سمع ما يتعجب منه وأما على ما ذهب اليه بعضهم من أن طبع الملائكة والجن لا يقتضى الضحك فليس المضاحك من خواص الانسان بالنسبة لهما (قوله وأول) أى الذى هو الجنس وقوله ثلاثة أى بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله والافع النظر اليه يكون الجنس اربعة ومنسل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أى بلا زيادة يعنى ولا نقص فنى كلامه اكتفاً قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لا بشطط لان حق حرف النون

افراده ثم على القول بأنه تحت الجوهر وأنه من أقسامه كان نوعياً إضافياً على كل من القولين الأخيرين وعلى التقديم القول بأنه ليس من أقسامه وان الجوهر ينقسم الى الحال والمحل والمركب منه بما يقطع فعل انه جنس يكون جنساً منفرداً وعلى انه نوع يكون نوعاً منفرداً كانه يقطع الحق عند أهل السنة ورضي الله عنهم ان الجوهر انما يقبل القسمة فهو الفرد والافراد هو الجسم وانكر واجمع ما عدا ذلك اه باختصار وقد بين العلامة الصبان العقول العشرة وغيرها كالافلاک فراجع

(قوله ترتيبا للفظ) أى

تخصيصه أقول قد ترقفت  
 في وجهه الترتيب وما يتوهم  
 من أن وجهه خفة اللفظ  
 وعذوبته بهذا التقديم  
 يرد بان ذلك على تسليمه انما  
 نشأ من كثرة استعمال  
 اللفظ هكذا واقتسه على  
 هذا الوجه فلواستعمل  
 اللفظ وأن بدون التقديم  
 لحصلت تلك العذوبة والخفة  
 فانهم اه صبان (قوله  
 كالجوهر) لا يقال هناك ما هو  
 أعلى منه كالثني والمذكور  
 والوجود والحادث لانه قول  
 هذه اعراض عامة خارجة  
 عن الماهيات أى لم يجعل  
 شئ منها جزءا ماهية أصلا  
 فلا يكون من الجنس الذي  
 الكلام فيه لانه لا بد ان  
 يكون جزءا من حقيقة أفاده  
 المولى في كبره اه صبان  
 \*\*\*\*\*  
 جنس قريب أو بعيد أو وسط  
 \* (فصل في نسبة الالفاظ  
 للمعاني) \*  
 ونسبة الالفاظ للمعاني  
 خمسة أقسام بالانقصان  
 \*\*\*\*\*  
 (قوله وادراج الثالث والثالث  
 الخ) غير ظاهر في الثالث لان  
 الخاص لا يباين العام اه  
 عطار وفيه نظر اذ يباينه  
 مباينة جزئية فانه عند  
 تحقق العام في غير هذا  
 الخاص يصدق العام ولا  
 يصدق الخاص

التقديم على جميع المنى وهو الجامع الشطط الدال مجموعهم على ملازمة الثلاثة للشطط  
 وانما قدمت الباتر بينا للفظ وهذا انما يتجه على القول بان لافى مثل ذلك ليست بمعنى غير واما  
 على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلانك تعرف (قوله جنس  
 قريب) ويسمى الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته ونوفه الاجناس كالحيوان وقوله أو  
 بعيد أو هنا وفيما بعد بمعنى الواو ويسمى البعيد الجنس العالى وهو ما لا جنس فوقه وتحته  
 الاجناس كالجوهر وهذا عند الاطلاق واما عند التقيد كأن يقال بعيد بمرتبة أو عبرتين فهو  
 بحسب القيد الذى قيده فالاول كالجسم والثانى كالجوهر وقوله أو وسط هو ما فوقه جنس  
 وتحته جنس كالجسم وانما قدم المصنف البعيد على الوسط مع أن المعتبر في ترتيب الاجناس  
 التصاعد لانه المتيسر في النظم كالايجنى

\* (فصل في نسبة الالفاظ للمعاني) \* اعلم أن ما ذكره المصنف من النسب الخمسة منه ما هو  
 معتبر بين معنى اللفظ وأفراده وذلك هو التواطؤ والتشاكل ومنه ما هو معتبر بين معنى لفظ  
 ومعنى لفظ آخر وذلك هو التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ فهو بالنظر  
 لمعانيها ومنه ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه وذلك هو الاشتراك ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ  
 آخر وذلك هو الترادف وظاهر قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني لافى الالفاظ بين الالفاظ  
 ومعناه وهو الاشتراك واذا كان كذلك فكيف يجزئ عنه بقوله خمسة أقسام وأجاب بعضهم  
 بأن في كلام المصنف اكتفاء والتقدير ونسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني  
 ولأفراد وجعل الشيخ المولى الالفاظ في قوله المعاني بمعنى مع وجعل المراد من المعاني ما يشمل  
 الافراد وعليه فيصير كلام المصنف هكذا ونسبة الالفاظ مع نسبة المعاني ولا شأن هذا بصدق  
 بنسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني اما حقيقة أو بمعنى الافراد فلما لم  
 (قوله ونسبة الالفاظ الخ) اعلم ان بعض هذه النسب يختص بالكلية وهو التواطؤ والتشاكل  
 كما هو ظاهر واما الباقي فهو غير يختص به بل يكون في الجزئى أيضا ومثال التباين فيه زيد  
 وواشق ومثال الاشتراك فيه زيد اسم الابن عمرو وزيد اسم الابن بكر ومثال الترادف فيه  
 زيد وأبو عبد الله وبهذا التحقيق يعلم رد ما قيل من أن الجزئى من قبيل المتباين فانهم (قوله  
 خمسة أقسام) يقي عليه ثلاثة وهى التساوى والعموم والخصوص من وجه والعموم  
 والخصوص باطلاق فضايل الاول أن يتحد ما صدقوا ويختص ما صدقوا كما في المكاتب  
 والساكن وضابط الثانى أن يتجدها في مادة وينزدر كل منهما في مادة أخرى كما في الانسان  
 والايض وضابط الثالث أن يتجدها في مادة وينفرد أحدهما في مادة أخرى كما في الانسان  
 والحيوان قال بعض المحققين ويمكن ادراج الاول في الترادف بأن يراد به ما يشمل ما لو كان  
 بينهما الاتحاد ما صدقوا فقط وادراج الثانى والثالث في التخالف بأن يراد به ما يشمل التباين  
 الجزئى اه بتصريف وعليه فلكلام المصنف مستوفى لجملة النسب الثمانية (قوله وتواطؤ)  
 أى توافق وذلك بان كل المعنى الواحد صدقوا في افراده من غير اختلاف وتفاوت فيها كما في  
 الانسان فان معناه لا يختلف في افراده فان قيل قد يكون للتواطؤ في بعض الافراد كثيرا نارا  
 وأكل منه في بعض آخر وهذا يقتضى أنه تشاكل وذلك كالانسان فان بعض افراده

كنيسنا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل من غيره في الخواص الانسانية كالادراك أوجب  
بما قاله القرآني من أن التفاوت بالامور الخارجية عن المسمى غير معتبر حتى يخرج ما ذكر  
عن التواطىء (قوله تشاك) أي بأن يكون المعنى الواحد ليس مستويًا في أفراد بل مختلف  
ومتفاوت فيها كما في النور فانه في الشمس أقوى منه في غيرها وانما سميت هذه النسبة بذلك  
لان الناظر في ذلك يتشكك ويقع في شك فانه ان نظر لاصل المعنى كان من قبيل التواطىء  
والا كان من قبيل الاشتراك ولذلك أنكر ابن التلمساني حقيقة التشاك حيث قال لاحقيقة  
له لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فاشتركوا لاقتواطىء وضعه القرآني بما خصه ان  
المعنى هنا واحد وهو القدر الشامل لجميع الافراد فلا يصح كونه من قبيل المشترك والتفاوت  
هنا ما مور من جنس المسمى فلا يصح كونه من قبيل التواطىء فتثبت له حقيقة فليتامل (قوله  
بمختلف) أي تبين كلي كما في معنى الانسان ومعنى الفرس ويمكن حله على ما يشعل التباين الجزئي  
فمدخل فيه العموم والخصوص من وجهه والعموم والخصوص باطلاق كما مر (قوله  
واشترك) أي اللانظري بان يتحد اللفظ ويتحد معناه كما في عين فانه تطلق على الباصرة  
وعلى الجارية وعلى الذهب وعلى دات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى حرف الهجاء  
المختار وعلى غير ذلك كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره (قوله عكسه الترادف) أي  
التتابع والتوارد في الاستعمال على المعنى الواحد بان يتعدد اللفظ ويتحد المعنى كما أشار به بقوله  
عكسه كما في انسان وبشر فانه متتابعان ومتواردان على معنى واحد وهو الحيوان الناطق  
ثم انه قد يتبادر الى الوجود عراب قوله عكسه الترادف مبتدأ وخبر وهو لا يتناسب اعراب قوله  
تواطىء بالخ بدل من خمسة كما في نظائره فالاحسن أن يجعل قوله عكسه معطوفاً على ما قبله على  
حذف العاطف وقوله الترادف بدلاً أو عطفاً بيان (قوله واللفظ) أي المعهود وهو المستعمل  
وقوله اما طلب أو خبر أي أو تنبيه والاول ما دل على الطلب بنفسه والثاني ما احتل الصدق  
والكذب والثالث ما دل على محن أو ترجيح أو نحو ذلك ولا يريد على الاول قولنا لمن معه ماء انا  
عطشان ونحوه لان دلالة على العاطف ليست بذاته بل بقرينة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ)  
لا يخفى أن الاول في كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كضرب وطلب الترك كلاتضرب  
وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جاري كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع  
استعلا لانه لا يظهر الا في طلب الفعل اذ طلب الترك لا يسمى أمراً الآن يقال انه مبني على  
أن طلب الترك طلب فعل الضد (قوله أمر مع استعلا) أي مع اظهار العلوية على أن السبب  
والثاني لطلب بمعنى الاظهار وأمر مع العلوية على أنهما زائدتان وعلى الاول يكون المصنف قد  
جاء على القول باشتراط العلوية بنفس الامر مع اظهاره ويحتمل أن يكون جاري على القول  
باشتراط اظهار العلوية وان لم يكن عالياً بنفس الامر وعلى الثاني يكون قد جرى على القول  
باشتراط العلوية بنفس الامر وان لم يظهره فتلخص أن كلام المصنف محتمل لثلاثة أقوال وبقي  
رابع وهو القول بأنه لا يشترط شيء من ذلك وهذا القول هو الرابع فاجرى عليه المصنف طريقة  
مرجوحة (قوله وعكسه دعا) يجري فيه الاقوال المذكورة فيما مر الرابع عدم اشتراط شيء  
وهكذا يقال في قوله وفي التساوي الخ (قوله فالتساوي وقعا) الفاء فيه زائدة والالف للاطلاق

تواطىء تشاك  
والاشتراك عكسه الترادف  
واللفظ اما طلب أو خبر  
وأول ثلاثة سند ذكر  
أمر مع استعلا وعكسه دعا  
وفي التساوي فالتساوي وقعا

(قوله ما دل على محن أو  
ترجح) أي فان اللفظ الدال  
على ذلك موضوع للكيفية  
يلزمها الطلب وهي ميل  
النفس وقوله ونحو ذلك  
أي كالدعاء فانه موضوع  
لكيفية يلزمها الطلب  
وهي الرغبة في الاقبال  
(قوله ولا يريد على الاول الخ)  
محصل الايراد ان الطلب  
يشمل أنا عطشان مع انه  
لا يقال له أمر ولا دعاء ولا  
القاس وهو قد حصر  
الطلب في ذلك (قوله ليست  
بذاته) أي ليست من جهة  
وضعه

(قوله الكل في الحقيقة هو الموضوع الخ) أي لا الحكم لانه بسيط (قوله كما هو الحقيقة في اطلاق المجموع الخ) هذا حكم الكل في الايجاب اعلى السلب فهو النبي عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل العشرة فلا يشافي النبوت في البعض ذكره شيخنا العبدوى اه صبان (قوله اذا علمنا الخبر) لا يقال ان السلام من ركعتين معصية وقعت نسيانا والمعصية لا تقع من الانبياء ولونسيانا لا نقول بحمل ذلك ما لم يترتب على صوره وقوعها حكم شرعى كما هنا ودلالة الفعل أقوى فلا يقال يمكن البيان بالقول ومحمل كون النسيان مستحسنا على الانبياء اذا كان من الشيطان بخلاف ما اذا كان من الله كما هنا اه صبان \*\*\*\*\* (فصل في الكل والكلمة والجزء والجزئية) \* الكل حكما على المجموع ككل ذاك ليس ذا وقوع وحقيقة الكل فرد حكما فانه كلمة قد علما والحكم للبعض هو الجزئية \*\*\*\*\* (قوله ان السؤال بام) أي بالهمزة المصاحبة لام

(فصل في الكل والكلمة والجزء والجزئية) \* وشارك الاول في البداية بالكاف السكلى والاخيرين في البداية بالجيم الجزئي فجملة اللفاظ ستة ثلاثة مفيدة بالكاف وثلاثة مفيدة بالجيم (قوله الكل حكما الخ) الكل في الحقيقة هو الموضوع الذي هو المجموع المحكوم عليه فسمي الحكم كلاما من باب تسمية الشيء باسم متعلقه لكن هذا باعتبار الاصل والافتقار صار حقيقة اصطلاحية كما ذكره المولى في كبريه (قوله على المجموع) أي على الافراد المجمع جميعها كما هو الحقيقة في اطلاق المجموع أو على بعض الافراء المجتمعة كما هو الجواز فيه فالأول كما في قوله تعالى وبعثنا على عرش ربه فوهمهم يومئذ غانية والثاني كما في قولنا أهل الأضرحة علماء وقد يكون الكلام محفلا لامرين كما في قولهم بنو عقيم يحملون الضررة العظيمة فانه يحمل أن يكون المراد مجموع جميع الافراد لكون كل منهم لا يستقل بالجل وأن يكون المراد مجموع بعضها لكونه يستقل به وبما تقر به من أن قوله ان المجموع قد راد به البعض محمول على أن ذلك على طريق الجواز (قوله ككل الخ) هذه رواية باله في والاخرى روى أنه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك ليكر واسم الإشارة عائد لاهذ كور من قصر الصلاة والنسيان في قول ذي اليمين لما سلم صلى الله عليه وسلم من ركعتين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله وانما كان الحديث المذكور من باب الحكم على المجموع لانه المنفي في نفس الامر لثبوت أحدهما وهو النسيان فيه فلو كان من باب الحكمية لكان الخبر غير موافق للواقع وهو غير لائق به صلى الله عليه وسلم هذا توجيه كلام المصنف والراجح عند المحققين أنه من باب الحكمية ومخالفة الخبر للواقع انما نعت عينا اذا علمنا الخبر وبشهادة هذا ما روى في بعض الطرق لم أسس ولم نقصر وما روى من أنه لما قال صلى الله عليه وسلم ذلك قال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن الحديث من باب الحكمية لما صح قوله المذكور ولان الايجاب الجزئي انما يرفع السلب السكلى وأيضا المنزلة وأن السؤال بام اطلب تعيين أحد الامرين المعتقد ثبوت أحدهما وجواب ذلك اما بالثبوت أو بنفي كل من الامرين المذكورين لا بنفي المجموع وليس في الحديث تعيين فوجب أن يكون نفي الكل منهما أو يؤيد ما ذكرناه والقاعدة وان كانت أغلبية من أن تأخر النبي عن ادعاء التعميم لعموم السلب بخلاف تعلقها علمها هذا وقال بعضهم البحث في المثل ليس من أدب الفعل وينبغي ان يحمله اذا لم يترتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله وكلام رسوله كما هنا فاحفظه (قوله وحيثما بكل فرد الخ) اللام فيه بمعنى على وهي متعلقة بقوله سكا وذلك كما في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكما في الكلمة المنتشرة بنسابة أي انها سالبة كلية لعموم السلب فيها لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستنفذة استثناء متصلا لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع وان كان خارجا منه بحسب الارادة لانه يجب على المتكلم بالكلمة المذكورة أن يريد بالمتنفي غير الذات العلية من الالهة والالزم الكفر والعياذ بالله تعالى (قوله فانه كلمة الخ) الضمير عائد للحكم المفهوم من قوله حكما وهو على حد قوله تعالى اعدوا لها أو أقرب للتقوى وكما يسمى الحكم المذكور ركبية تسمى القضية المشكولة عليه كلمة (قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالتى قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله هو الجزئية) وكما يسمى الحكم المذكور جزئية تسمى

(قوله ما يقتضي تصور المعرفة) ٥٠ من جهة ما أورده البنائي على قول السنوسي المعرفة الحقيقة ما عرفتته سبب

لمعرفة تلك الحقيقة انه يقتضي ان مجرد تصور المعرفة سبب في تصور الحقيقة وليس كذلك بل السبب مجموع أمرين التصور المذكور وحل المعرفة على الحقيقة ولهذا عرف في التهذيب المعرفة بما يقال على الشيء لفائدة تصورهم ثم ورد سؤال وجواب على ذلك فراجعه  
\*\*\*\*\*  
والجزء معرفته بـ  
(فصل في العرفان) \* معرف على ثلاثة قسم حد ورمي ولفظي علم فالحد بالجنس وفصل وقعا  
\*\*\*\*\*  
(قوله والمراد بالتصور الاول الخ) ولا يراد أنه امتنع لفظ التصور في التعريف في المعنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز أو مشترك فيهما لعدم الابس اه صبان (قوله كقولهم العلم كالنور) وكقولهم الاسم كيدو الفعل كضرب وأخذ من غنيله بالعلم كالنور والجهل كـ الظلمة أن المراد بالمثل ما به المشابهة لخصوص معنى الشيء اه صبان (قوله والا كان حدا ناقصا) قال الطائر وأقول في ذلك نزاع ذكرناه في غير هذا المحل وكذا يقال فيما يأتي

القضية المشتملة عليه جزئية (قوله والجزء معرفته جلبيه) أي واضحة وانما وصف المعرفة بكونها اجلية مع أنه لا يتصف بذلك الا معنى الجزء وهو ما تركب منه ومن غيره كل محسوسا كان كالماء بالنسبة للصبر أو معقولاً كالحيوان بالنسبة للانسان اذا المعرفة هي الادراك ولا معنى لاتصافه بذلك بمالغة في ظهوره معنى الجزء وقد يقال المراد أنها اجلية من حيث متعلقها ويمكن أن يقال مراده بكونها اجلية حصولها من غير احتياج الى فكر وتامل  
(فصل في العرفان) \* جمع معرف بكسر الراء وهو ما يقتضي تصور تصور المعرفة بفتح الراء واستيازه عن غيره فالاول الحد التام والثاني ما عداه ما سبب في والمراد بالتصور الاول الخطور بالبال لا الحصول عن جهل لأن المعرفة بكسر الراء يجب أن يكون مع لواحل التعريف به والالزم التعريف بالجهول وبالتصور الثاني الحصول عن جهل لا بالخطور بالبال لأن المعرفة بفتح الراء يجب أن يكون مجهولاً حال تعريفه والالزم تحصيل الحاصل وعلم من التعريف المذكور ان المعرفة بالكسر غير المعرفة بفتح وهو ظاهر بالنسبة للفظ وكذا بالنسبة للمعنى باعتبار الاجمال والتفصيل في الحد والرسم باعتبار الظهور والاختفاء في التعريف اللفظي فليتأمل (قوله معرف) مبتدأ والمنوع وقوعه في معرض التفصيل وقال المصنف في شرحه انه حذف منه آل الضرورة (قوله على ثلاثة قسم) وزاد بعضهم التعريف بالمثل كقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالتقسيم كقولهم العلم تصور أو تصديق والتحقق أن كلامهما كالتعريف اللفظي داخل في الرسم لانه من التعريف بالخاصة فإن مشابهة العلم للنور وخاصة من خواصه وكذا مشابهة الجهل للظلمة وانقسام الشيء الى أقسامه خاصة من خواصه وكذلك لفظ القمع مثلاً في تعريف البر بأنه القمع وعلى هذا فالمعرفة على قسمين فقط فتكون القسمة ثنائية لا ثلاثية كما زعم المصنف فافهم (قوله حد) أي تام وناقص وكذا أقوله ورمي كما يعلم مما يأتي واعلم ان الحد في اللغة المنع أطلق على ما يأتي لمنعه من دخول أفراد غير المعرفة فيه ومن خروج أفراد منه لا يقال فبقي أن يسمى الرسم حداً لمنعه من ذلك لاننا نقول صنع الرسم ضعيف فلا يعتبر على ان وجه التسمية لا وجهها كما هو مشهور (قوله ورمي) ويقال للرسم أيضاً فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لانه منسوب للرسم الذي هو هو أجيب بأنه منسوب للرسم النعوى وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكرنا من بعضهم ويمكن أن يتكافأ بأن يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراد فيكون من نسبة النوع الى فرد (قوله وانظري) منسوب للفظ من نسبة الخاص للعام وقد عرفت أنه لا حاجة لزيادة ذلك على التحقيق فلا تغفل (قوله علم) تنكلمه للبيت وكأنه نبه به على أنه لا بد أن يكون اللفظ المعرفة به علم معناه وانما جهل كونه مسمى باللفظ الآخر أفاده ابن يعقوب (قوله فالحد بالجنس الخ) الفاء للافصاح لانها أفضحت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ذلك فالحد الخ وهو انه بيان الحد التام وأراد بالجنس الجنس القريب كما يؤخذ من قوله وناقص الحد الخ وقوله وفصل أي قريب لان ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يقيده لانه اما أعم منه أو مساو له كالنامى والجناس بالنسبة للحيوان ونحوه شرط في تمام الحد زيادة على ما فهم مما مر تقديم الجنس على الفصل والا كان حداً ناقصاً (قوله وقعا) خبر عن قوله فالحد

والالف فيه للاطلاق (قوله والرسم) أى التام وقوله بالجنس أى القريب كما يؤخذ من قوله  
وناقص الرسم الخ وقوله وخاصة أى شاملة لازمة بخلاف غير الشاملة كالعلم بالنسبة للانسان  
فلا يعرف به الخروج كثير من الافراد عنها وبخلاف غير اللازمة كالمتمتع بالصفة بالنسبة  
للحيوان فلا يعرف به الخروج أفراد المحدود عنها حال المفارقة ويشترط في تمام الرسم زيادة على  
ما ذكر تقديم الجنس على الخاصة والا كان رسماً ناقصاً فأداه بعض المحققين (قوله معاً) أى  
حال كونهم معاً (قوله وناقص الحد) من اضافة الصفة للموصوف وقوله بفصل الحد كلف  
الناقص صورته الأولى أن يكون بالفصل وحده كأن يقال الانسان ناطق الناطقة أن يكون  
بالفصل مع الجنس البعيد كأن يقال الانسان جسم ناطق وبقيت صورة ثالثة وهى أن يأتي  
بالجنس القريب والفصل لكن مع تأخير الجنس عن الفصل كما يعلم مما مر كأن يقال الانسان  
ناطق حيوان وما ذكره المصنف ههنا من كون الحد ناقص يكون بالفصل وحده مبنى على  
جواز التعريف بالمفرد وهو مذهب المتأخرين من المشاطة وكذا ما ذكره بعد من كون الرسم  
الناقص يكون بالخاصة وحدها كما لا يخفى (قوله أو معاً) معطوف على محذوف والتقدير  
بفصل وحده أو معاً (قوله لا قريب) تأكيده لمخالفه (قوله وقعا) خبر عن قوله وناقص الحد  
والالف للاطلاق (قوله وناقص الرسم) من اضافة الصفة للموصوف كما مر في نظيره وقوله  
بخاصة فقط لا بد أن تكون ثلاثة الخاصة شاملة لازمة لانه تقدم ذلك كأن يقال الانسان  
ضاحك وقوله أو مع جنس أو بعد بالنموين للضرورة والمراد به البعيد وذلك كأن يقال الانسان  
جسم ضاحك فهاتان صورتان وبقيت صورة ثالثة وهى أن يأتي بالجنس القريب والخاصة  
لكن مع تأخير الجنس عن الخاصة كما يعلم مما تقدم كأن يقال الانسان ضاحك حيوان  
(تنبيه) \* بقى التعريف بالعرض العام مع الخاصة أو مع الفصل كأن يقال الانسان ماش  
ضاحك أو ناطق وهكذا التعريف بالفصل مع الخاصة كأن يقال الانسان ناطق ضاحك  
والصواب كما قاله السيدان الاول رسم ناقص وهو أقوى من الخاصة وحدها وأن كل من الثاني  
والثالث حد ناقص وهو أكمل من الفصل وحده وأما ما نقله الحفيد عن بعضهم من عدم  
اعتبار كل من هذه الثلاثة فلا يخفى ضعفه بل رده لأن انضمام العرض العام الى الخاصة أو الى  
الفصل ان لم يقل بضعف الواقع أنه مقوك كما ذكره السيد وكذا انضمام الخاصة الى الفصل  
وظاهر كلامهم ان العرض العام وحده لا يقع معرفاً وهل هو مبنى على عدم جواز التعريف  
بالاعم أولاً لاوقف فيه بعضهم والا قرب الأول فليجوز (قوله وما بالقطي الخ) أى والذى شهر  
عندهم بالمعرف اللغوى الخ فاعلم موصول وشهر صائمه والديم مع معنى عندهم طرف لذلك  
الصفة وقوله بتبديل الخ فيه تسامح لان المعرف اللغوى ليس نفس التبديل بل اللفظ الذى أتى  
به بدلا من التعريف من قبيل الالفاظ وذلك كأن يلقى تعريف البر هو لقمع وقوله برديف  
أى برادف فهو فعيل بمعنى مفاعيل وقوله أشهر أى عند السامع واحتراز بدلا عن الرديف  
الاخنى أو المساوى كما هو ظاهر (قوله وشرط كل الخ) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط  
فى المنطى كغيره وتعتبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الامور فيه لانه لا يعقل تخالف شي  
منها عنه اذا لم يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر غير جامع ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول

والرسم بالجنس وخاصة معاً  
وناقص الحد بفصل أو معاً  
جنس به بدلا قريب وقعا  
وناقص الرسم بخاصة فقط  
أو مع جنس أو بعد قد ارتبط  
وما بالقطي لديهم شهر  
بتبديل لفظ برديف أشهر  
وشرط كل أن يرى مطردا

(قوله العالم) أى  
بالفعل (قوله بقى التعريف  
بالعرض العام الخ) بقى  
أيضا التعريف بالجنس  
بنوعيه مع الفصل والخاصة  
أو العرض العام والظاهر  
ان الجنس القريب مع  
الفصل والخاصة أو  
العرض العام حد تام وأن  
الجنس البعيد مع الفصل  
والخاصة أو العرض العام  
حد ناقص اه صبا



أشهر فقه ما ولا آخر خفي  
فيه ما لم يتبع التعريف  
بالمستتر لأن محل منعه إذا  
لم يرد به جميع معانيه وهنا  
قد أريد به معناه معاون  
كان أحدهما أشهر  
في معنى من معنييه والآخر  
خفيا فيها كانت الشهرة  
في هذا المعنى قرينة  
على ارادة تعريف الآخر  
بالاسم لاحد معنييه وان  
كان كل منهما ماثرا  
في معنى غير ما اشهر فيه  
الآخر لم يصح التعريف  
لعدم الشهرة من الجهة التي  
قصد بها التعريف فأمثل  
مفعكسا وظاهر الأبعدا  
ولا مساويا ولا يتجاوزا  
بلاقرية بقية المحرزا  
ولا بما يدرى بمحدود ولا  
(قوله كالنفس) بسكون  
الفاء ووجه الشبه ان كلا  
جسم لطيف له اتصال بغيره  
والتعريف الصحيح للنار  
جسم لطيف شديد الحرارة  
بمحرق اه مسبان قال  
المطار قال المرعشي المراد  
بالنار المعرفة الحار الساري  
في الجهر اه أى لا النار  
المشتعلة وانما كان  
المراد ذلك لظهور التشبيه  
بالنفس وثبه على أن وجه  
الشبه احداث كل الخفة في  
الروح تحدث في الجسم خفة

الشبه احداث كل الخفة في مجاوده فان الحرارة تقيد الجسم خفة بخلاف الرطوبة وكذلك النفس التي هي الروح تتحد في الجسم خفة ومن ثم كان الحي اخف من الميت كما هو مشاهد كل ذلك اه قائل

(قوله وقد عرفوا الشيئين بالاثنتين) هذا يفيد أن الاثنتين هما اعم من الاثنتين فيما سبق لان الاثنتين فيما سبق هما الفردان فلا يفيدان على الاربعة مثلا بدليل تعريهما بأنهما أول عدد الخ والاثنتين هنا معنى مطلق الامر من تساويهما لا والاما احتياج لوصف الشيئين بكونهم ما غير متفاضلين فان قصد بقوله وقد عرفوا الشيئين بالاثنتين انهم عرفوا الشيئين غير المتفاضلين بالاثنتين كان الاثنان اعم أيضا اذ الشيطان غير المتفاضلين تفسير للمساويين والمتساويان ٥٣ يشعلان الاربعة بخلاف

الاثنتين اولافانها ما خاصان بأول الاعداد المتساوية بدليل قوله أول عدد الخ وحسنه ذلك فلا دور تأمل (قوله وحينئذ يلزم الدور) على هذا يكون قوله وعندهم الخ داخل في قوله ولا بما يدري بمقدوره وانما ذكره اتماما به

\*\*\*\*\*  
مشترا من القرينة

\*\*\*\*\*  
وعندهم من جهة المردود

\*\*\*\*\*  
أن تدخل الاحكام في الحدود

\*\*\*\*\*  
ولا يجوز في الحدود ذكرها

\*\*\*\*\*  
قوله ودفعه بعض المحققين

\*\*\*\*\*  
الخ قال العطار وانا أقول

هذا لا يستقيم لان المرفوع

وقع صفة للاسم الواقع

خبر عن الفاعل والصفة

والموصوف كالشي الواحد

فقد حكم بالاسم بقيد كونه

مرفوعا على الساعل وهل

يصح أن يقال في مثل قولنا

جاء الرجل الفاضل ان

الفاضل محكوم به على

الرجل كيف وهذا التركيب

نوصفي وهل يعقل في

التركيب التوصفي حكم

كان التعريف متوقفا على المعرف من غير واسطة كتعريف الشمس بأنها كوكب يظهر من افاقته يتوقف على المعرف بلا واسطة حيث أخذوا فيه النهار وقد عرفوه بأنه ما بين طلوع الشمس وغروبها واما مضمر ذلك اذا كان التعريف متوقفا على المعرف بواسطة أو أكثر كتعريف الاثنتين بأنهما أول عدد ينقسم الى متساويين فانه يتوقف على المعرف بواسطة حيث أخذوا فيه المتساويين وقد عرفوهما بأنهما الشيطان غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيئين بالاثنتين كتعريف الاثنتين بأنهما أول زوج فانه يتوقف على المعرف بأكثر من واسطة حيث أخذوا فيه الزوج وقد عرفوه بأنه المنقسم الى متساويين وقد عرفوا المتساويين بالشيئين غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيئين بالاثنتين أفاده المألوف في كبريه (قوله ولا مشتركة الخ) أي ولا مشتركة لفظي خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي عين فلان وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيما ذكره عين نضي في الاقافم يتمتع التعريف به ويحمل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك لجميع المعاني التي وضع لها والاباذا التعريف به كتعريف القضية بأنهم أقول الخ والاقول مشترك بين العقول والمفوض والمراد في التعريف المذكور كل منهما (قوله وعندهم) أي المناطق وعندها خصهم بالذكر لانهم الباحثون أولا عن ذلك والافعه غيرهم كذلك ويحفل أن المراد وعنده العلماء مطلقا والظرف على كل من الاحتمالين متعلق بقوله المردود وقدمه مع كون العامل مضافا اليه وصله لا للضرورة وقوله من جهة المردود الخ أي لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فهو متوقف على المحكوم عليه وحينئذ يلزم الدور لتوقف كل من التعريف والمعرف على الآخر ودفع هذا الدور بأوجه ما بين بعيد وغريب شديد ودفعه بعض المحققين بان المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف انما هو المأخوذ جنسا في التعريف لا المعرف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في تعريف ابن أكرم الفاعل بانه الاسم المرفوع الخ هو الاسم لا الفاعل حتى يلزم الدور فلي تأمل (قوله أن تدخل الخ) بفتح الناء وضم الخاء أو بالعكس أو بضم الناء وكسر الخاء وقوله الاحكام بالرفع على الفاعل على الاول وعلى النيابة عن الفاعل على الثاني وبالذهب عن المنعولية على الثالث وقوله في الحدود وأراد بها الرسوم مجازا ما عبرت به أن أريد بها الرسوم من أول الامر لعلاقة التضاد أو عبرت به ان أريد بها التعاريف ثم أريد بها الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم والقرينة انه لا يتوهم امكان دخولها في الحدود حتى يحتاج للتنبيه على انتفاءه لان الحكم ليس جزأ من الماهية بخلاف الرسوم فانه قد يتوهم دخوله فيها فاحتاج للتنبيه على انتفاءه أفاده المألوف في كبريه (قوله ولا يجوز في الحدود الخ) الفرق بين الحدود

نعم لو حوّل التركيب للسناد ان خبري ماغ الحكم لكن ذلك تركيب آخر غير ما الكلام فيه وكون الحكم بالرفع انما يتوقف على مطلق تصور الاسم مجتموع فان هذا التصور لا يكفي لذا الاسم صالح للتصنيف والجر كصلاحيته للرفع فلا بد من ملاحظة الجهة التي لاجلها يحكم عليه بالرفع وهي الفاعلية واقدرت على مواضع كثيرة من حاشية شيخنا على المألوف من هذا الفصل وأعرضت عن التكلم فيها لان المقام لا يقتضي ذلك اذ المقصود به هذه الكلمات المبني ٥١ ولا يخفى عليك دفعه ان كنت ذاتا

(قوله ولم يتعرضوا) والى للتصغير واستظهر الخ قال العطار هذا فاسد لفظا ومعنى أما لفظا فلان أو اللى للتصغير هي الواقعة بعد ما يدل على اطلب وقد امتنع الجمع بين متعاطفها كقولك تزوج هذا وأختها ولا طلب هنا وأما معنى فلانه جعل التصغير من جهة المخاطب كما يشهد قوله بمعنى أنك تخير الخ ومعلوم أن حق التصغير انما يكون لذا كالتعريف كما يشهد قوله بين التمييز لان التمييز انما يكون من جهة المعرفة فكلامه متضارب (قوله وقد يمنع كون ذلك التعريف حدا) أى لان التأدية الى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقة النظر أقول المنع في حيز المنع وما ذكر من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء من الأمور الاعتبارية أى اللى اعتبرها الواضح ٥٤ منه ومات لانها طروا بآثارها ليس لانها طروا بآثارها غير تلك المفهومات فيكون تعاريفها بذلك المفهومات

والرسوم انما هو في أو اللى للتقسيم وأما اللى للشك أو للايهام فهي بمنتهى فيسموا لم يتعرضوا لا والى للتصغير واستظهر بعض المحققين جوازها في الرسوم كان تقول الانسان حيوانا ضاحكاً أو كاتباً بمعنى أنك تخبر بين التمييز بالخاصة الاولى والتمييز بالخاصة الثانية وما ذكره المصنف من عدم جوازها والى للتقسيم في الحدود وجوازها في الرسوم لم يتفرده بل صرح به الاصمعي حيث قال وتجاوزا وفي الرسم بخلاف الحد لان النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصيتين على البديل اه وخالف شيخ الاسلام زكريا في ذلك فجوزها في الحدود واستند الى تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن بمعنى أن النظر قسمان أحدهما يؤدى الى علم كقولك العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث وثانيهما يؤدى الى غلبة ظن كقولك زيد بطوف ليلا بالسلامة وكل من هو كذلك فهو لص وقد يمنع كون ذلك التعريف حدا وعلى تسليم ذلك فهو في الحقيقة حدا والمنع انما هو في الحد الواحد فإداهه المالى مع زيادة (قوله ذكر أو) أى اللى للتقسيم أو التصغير على ما مر (قوله قادر مارووا) أى فاعلم الذى روه من عدم الجواز فى الاول والجواز فى الثانى

### \*(باب فى القضايا)\*

جمع قضية فعيلة بمعنى مدعولة أى مدعى فيها أو بمعنى فاعلة أى قاضية على الاستناد المجازى وانما سميت بذلك لانها تتضمن القضاء بمعنى الحكم المراد به النسبة بين الطرفين لا الإيقاع والانتزاع أى إدراك الوقوع وعدم الوقوع لانها تتضمن ذلك لانه قائم بنفس المدرك كما ساقى واعلم أن وزن قضايا باعتبار الاصل فعائل لان أصلها قضاي بيا من فأبدت الاولى همزة على القياس فى نحو صائف ورسائل ثم قعنت الهمزة للتخفيف ثم قلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة ثانيا لوقوعها بين ألفين فصار قضاياء بعد أربعة أعمال وقوله واحكامها أى التى هى التناقض والعكس المستوى وانما جمعها المصنف لان الجمع يطلق على الاثنين كثيرا خصوصا فى هذا الفن أولائه اعتبارا للأفراد (قوله ما حقل الخ) ما واقعة على اللفظ التام لجمع الالفاظ فهى جنس وخرج بقوله احقل الصديق ما لم يحتمله كزيد وعمر وكلام زيد وبقوله لانه ما احقله لانه بل للارزاق لانه لا نشأت من الامر والنهى وغيرهما فان قولك اسقى

تعاريفها بذلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكره لان الواضح اعتباره منه وماله وتكون التأدية داخله فى حقيقة ويمثل هذا رد على الرازى فى قوله ان تعريف السكيات الخمس رسوم لا حدود كما فى شرح ايساغوجى رحواسيه اه صبان وجازنى الرسم قادر مارووا

(باب فى القضايا واحكامها) ما احقل الصدق لانه جرى (قوله فهو فى الحقيقة حدا) قد رجع شيخ الاسلام الى هذا آخراته ونفسه قد أجاب بهذا الباب كما يعلم من شرحه على لفظة المجاز اه عطار (قوله والمنع انما هو فى الحد الواحد) ظاهره الواحد فى الظاهر ونفس الامر وحينئذ منع دخولها

فيه لانه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه لانه يلزم من دخولها فيه تعدد فى الحقيقة ونفس الامر مثلا فينبغى فرض وحدته فى ذلك فبطل التسليم بهذا الجواب اه صبان (قوله واقعة على اللفظ) الاولى على القول لانه جنس قريب لاختصاصه بالاستعمال المركب ومراده اللفظ الصادر من اللسان أو المحفوظ فى الذهن لاجل ان يشتمل التعريف القضية المفروضة والقضية المعقولة اه صبان (قوله كزيد) أى وكالقضية المشكوك بها على التحقيق من أنه لاحكم فيها اه صبان (قوله وكلام زيد) جفلة الصبان مما يحقل الصدق بالنظر لما يستلزمه من الخبر الذى هو زيد فلام فالاولى انما جبهه بقوله لانه كما صنع الصبان

(قوله ومثله الخ) أى ودعوى من حيث افتة اراء الدليل ومجتمعت حيث انها محل ٥٥ البحث (قوله للترتيب الذكري) ويجعل

ان تذكرن للترتيب لان رتبة  
التقسيم بعد رتبة التعريف

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
يتنهم قضية وخبراً  
ثم القضا باعدهم قسمان  
شرطية جملة والثاني  
كلمة شخصية والاول

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
(قوله والاولى ما حكم فيها  
الخ) وسميت شرطية  
لوجود أداة الشرط فيها  
لفظاً أو تقديرية يشمل  
المتنصّل فإن قولنا ما آمن  
يكون العدد زوجاً وفرداً  
في قوة قولنا ان كان العدد  
زوجاً لم يكن فرداً وان كان  
فرداً لم يكن زوجاً وقوله  
والثانية الخ سميت جملة  
باعتبار نسبتها الى ما يؤخذ  
من صفة طرفها المحكوم  
به وهو المحمول شبه بالنسبة  
المحمول على شيء آخر وانما  
نسبت الى ما يؤخذ من  
صفة المحمول دون ما يؤخذ  
من صفة الموضوع بان  
يقال وضعية دون الموضوع  
لانه محط الفائدة فان قلت  
هذا انما يتحقق في الموجبة  
وأما السالبة فلا حل فيها  
فالجواب انه في السالبة  
يلاحظ الايجاب ثم دخول  
حرف السلب ففيها محمل  
بحسب التقدير وأنه كثيراً  
ما يسمى الاعداد باسم  
الممتلكات هذا توضيح

مثلاً وان احق الصدق لكن لادانته بل ما استلزمه من قولنا انما طالب للقيام منك ودخل  
بهذا القيد ما قطع بصدقه أو يكذبه فالقول اخباراته وأخبار رسله والاخبار المعلوم صدقها  
بضرورة العقل فهو الواحد نصف الاثنين والثاني كاخبار مسجلة الكذاب في دعواه النبوة  
والاخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل فهو الواحد نصف الاربعة لان ذلك يحتمل الصدق لذاته  
وان قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وهذا انهم ان القيد المذكور لكل من الاخراج والادخال  
(قوله الصدق) أى والكذب وانما لم يصرح به لاعلم به اذ يلزم من كونه محتملاً للصدق كونه  
محتملاً للكذب وأيضا في اقتضاره على الصدق تأديب في حق كلام الله وكلام رسوله ومعنى الصدق  
مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضده الكذب بخلاف الحق فانه  
مطابقة النسبة التي في الواقع للنسبة المنهومة من الخبر وضده الباطل فالمطابقة وان كانت  
مفاعلة من الجانبين لكن اتسدت في تقدير الصدق الى القسبة الخبرية وفي تقدير الحق الى النسبة  
الواقعية هذا هو الذي اشتهر وقد اختر بعضهم أن الصدق والحق شيء واحد وهو مطابقة  
النسبة الخبرية للنسبة الواقعية قال لان ما في الواقع أمر ثابت فالانساب أن يقاس عليه غير  
لا العكس بأن يلاحظ مطابقة غيره لما يقفه لغيره وان كانت المفاعلة من الجانبين ألا ترى أنه  
يحسن أن يقال جالس الوزير السلطان ولا يحسن أن يقال جالس السلطان الوزير واعترض  
أخذ الصدق في تعريف الخبر بأنهم قد أخذوا الخبر في تعريف الصدق وحينئذ يلزم الدور  
لتوفيق كل على الآخر وأجيب بأن الصدق كالكذب اشتهر في المحاورات فلا يحتاج للتعريف  
فصح أخذه في تعريف الخبر (قوله جرى بينهم الخ) علم منه أن القضية والخبر معنى واحد وهو  
ما يحتمل الخ لكن بسميته قضية من حيث اشتغاله على الحكم وسميته خبراً من حيث احتمال  
الصدق وفي التلويح أنه يسمى اخباراً من حيث افادته الحكم ومقدمة من حيث كونه جزءاً  
من الدليل ومطلوباً من حيث كونه يطلب بالدليل ونتيجة من حيث كونه نتيجة الدليل  
ومثله من حيث كونه يشتمل عنه في العلم قال فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف  
الاعتبارات اه (قوله قضية وخبراً) منصوبان على الحال من الضمير لما تنعريف قوله جرى (قوله  
ثم القضايا الخ) ثم للترتيب الذكري فقط كما قاله الشيخ الملو (قوله شرطية جملة) بدلان من قوله  
قسمان والاولى ما حكم فيها على وجه الشرط والتام في كسبائي والثانية ما حكم فيها على وجه  
الحل ولذلك سميت الاولى شرطية والثانية جملة وقد اشتهر أن الاولى ما ليس طرفها محتردين  
ولا في قوتهم ما والثانية ما طرفها محتردين أو في قوتهم ما كقولك زيد قائم وكقولك زيد قائم ينافر  
زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا انقيض هذا واعترض بأن الاولى في قوة المتردين لانها اذا كانت  
متصلة تكون في قوة أن يقال هذا ملزوم له واذا كانت منفصلة تكون في قوة أن يقال هذا  
معاند له وأجيب عن ذلك بما لا ينهض فالاولى حذف ذلك والاعتصام على ما تقدم كما بينده  
كلام الملو في كبره (قوله والثاني) انما قال والثاني ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الجملة  
نظراً الى كونها أقدم وسأني الكلام على الاول في قوله وان على التعاقب الخ (قوله كلمة شخصية)  
ليس المراد بالكتابة هنا ما دخل عليها السور الكلي كما هو المصطلح عليه بل ما كان موضوعها  
كلمة قطع النظر عن السور كإيراد ذلك مقابلاً لها بالشخصية التي هي ما كان موضوعها

ما أشار اليه المحشى بقوله ولذلك سميت الخ

وهي في حكم الكلية لان الحكم في كل منهما على مصدق اللفظ من غير خروج شيء منه عن الحكم بخلاف المهمل فانه في قوة الجزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد محقق والزائد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الجزئية وكون الحكم به قديما من تحققه لجميع الافراد كما في الانسان كانت بالقوة لا يقتضي تيقن الحكم به من المنكس على الجميع

\*\*\*\*\*

امام سور واما مهمل

والسور كليا وجزئيا يرى وأربع أقسامه حيث جرى اما بكل أو ببعض أو بلا

\*\*\*\*\*

(قوله مادل على الاحاطة)

أي سواء كان لفظا نحو كل وبعض أولا كـ كون المنكس في سياق النفي والاضافة التي دلت قرينة على عمومها أو عدمه (قوله وهو ليس بعض وما أشبهه الخ) قد ذكر ثلاثة أمثلة للسور الجزئي السلي وبينها فرق لان ليس كل يدل على رفع الإيجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما والسلبان بالهـ قد بين ذلك العلامة الصبان فأرجع إليه

مشخصا معينا ولذلك صح التقسيم الذي ذكره بقوله والاول الخ والذي يتحصل من كلام المصنف في هذا المقام أن الجملة أربعة أقسام الاول الشخصية وهي ما كان موضوعها مشخصا معينا كقولك زيد قائم لكن يمنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا الله قادر لما فيه من إيهام شخص الموضوع تشخصا جسيما يتعالى الله عنه والثاني المهمل وهي ما كان موضوعها كليا وأهملت من السور كقولك الانسان حيوان اذا جعلت آل الجنس في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية والثالث الكلية وهي المسورة بالسور الكلي كقولك كل انسان حيوان والرابع الجزئية وهي المسورة بالسور الجزئي كقولك بعض الحيوان انسان وهذا انقسام وان لم يصرح به المصنف لكنه ما أخذ من قوله والسور كليا وجزئيا يرى فانه يؤخذ منه أن المسورة بالسور الكلي تسمى كلية والمسورة بالسور الجزئي تسمى جزئية ولم يتعرض المصنف للطبيعية وهي ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعة بقطع النظر عن الافراد كقولك الحيوان جنس وقد جرى فيها خلاف فقيل وهو الخ في انفرادها في الشخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص ذهنا وقيل انفرادها في المهمل وقيل وهو المشهور انهما قسم مستقل لاشخصية ولا مهمل وهذا كله مبني على ما هو الرابع من أنها معتبرة في العلم لا على ما قبل من أنها غير معتبرة فيها فتأمل (قوله والاول) أي الذي هو الكلية بالمعنى الذي أراده المصنف منها فماتت ثم ولم يقل والاول نظر الـ كونها قسما كانت ثم في نظيره وقوله امام سور رأى بالسور الكلي أو الجزئي وقوله واما مهمل أي من السور (قوله والسور الخ) هو مادل على الاحاطة بجميع الافراد أو بعضها في الجملة ككل وبعض كما سبذ كره المصنف ومادل على الاحاطة بجميع الاوضاع أي الاحوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ككلاما وقد يكون كاسيا في معنى ذلك تشبها بالسور بالمد المحيط بكلاهما أو بعضها يجامع الاحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللفظ وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطق (قوله كليا وجزئيا) وكل منهما اما إيجابي واما سلبى فأقسامه أربعة كذا كره المصنف بعد (قوله وأربع أقسامه) حذف المصنف الثامن اسم العدد مع أن المعدود مذ كرمذ كور للضرورة أو على ما نقله النووي من أن ذكر المعدود لا يعتبر الا اذا كان تميزا بخلاف ما اذا لم يكن كذلك كما هنا وحصل الاقسام الاربعة أن الاول السور الكلي الإيجابي وهو كل وما أشبهه بجميع وعامة كافي قولك كل انسان حيوان أو جميع الانسان حيوان وهكذا والثاني السور الجزئي الإيجابي وهو بعض وما أشبهه كواحد واثنين وثلاثة كافي قولك بعض الحيوان انسان أو واحد من الحيوان انسان وهكذا والثالث السور الكلي السلبى وهو لا شيء وما أشبهه كلا واحد ولا ديار كافي قولك لا شيء من الانسان يجبر ولا واحد من الانسان يجبر وهكذا والرابع السور الجزئي السلبى وهو ليس بعض وما أشبهه كليس كل وليس بعض كافي قولك ليس بعض الحيوان بانسان أو ليس كل حيوان بانسان وهكذا كما ينه المصنف بقوله اما بكل الخ ومن هذا التقرير تعلم ان قوله أو شبهه راجع لجميع الاربعة المذكورة قبله فكانه قال اما بكل أو شبهه واما بعض أو شبهه وهكذا فافهم (قوله حيث جرى) أي في أي تركب وقع فيه (قوله اما بكل الخ) أي اما أن يكون السور متبسا أو موصورا بكل الخ فالبيان لا يلبس أو لا تصور من ملابسة الكلي لجزئياته أو تصويرها

ويحتمل أن المعنى إما أن يكون التسوير بكل الخ لكن الأول أوفق بكلام المصنف واعلم أنه  
يصح قراءة كل في كلام المصنف بالجز وهو ظاهر وبالرفع على الحكاية لفظ كل الواقع مبتدأ  
في القضية وكذا يقال في لفظ بعض في قوله أو ببعض وجوزا للملأى في كبير أيضاً لفظ شئ  
في قوله أو بلاشئ وقصده على الحكاية للواقع في نحو قولك لاشئ من الانسان بمجرى قال وأما  
بعض في قوله لا شئ وليس بعض فمعين فيه الحكاية لان المعطوف هو مجموع ليس بعض اه  
قال بعضهم والظاهر أنه معين أيضاً لفظ شئ في قوله أو بلاشئ الحكاية لان المعطوف هو  
مجموع لاشئ فنأمل (قوله أو شبهه جلا) أى جلا الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها معنى  
أظهرها وقد علمت أن ذلك معطوف على جميع ما قبله (قوله وكأها) أى القضايا الاربع  
المعلومة ما تقدم وقوله وجبة وسالبة يصح قراءة موجبة بفتح الجيم كأها والشافع وعليه  
فالاصل موجب فيها فدخله الحذف والايصال أعنى حذف الجار وابصل الضمير ويقص  
قراءتها بكسرها على الاستناد الجازي وهذا هو المناسب للمقابلة بالسالبة (قوله فهى اذا الى  
الثمان آية) أى فهى اذا كانت منقسمة الى الموجبة والسالبة راجعة الى الثمان بحذف الياء  
تخفيفاً وجعل الاعراب قد تراعى أظهاراً على النون كما في قول الشاعر

لها ثمانية أربع حسان \* وأربع فتغرها ثمان

واعلم أنه اذا اعتبر أن هذه الثمانية تنقسم الى معدولة المحول فقط أو الموضوع كذلك أو هما  
والى محصلة ما ذكر كان المجموع ثمانية وأربعين قائمة من ضرب ثمانية فى ستة ومعدولة المحول  
فقط هى ماجعات أداة النى جزاً من محمولها دون موضوعها مثالها موجبة نحو قولك كل  
انسان هو لاجر وسالبة نحو قولك زيد ليس هو لاجر ومعت بذلك لانه عدل فيها بأداة النى عن  
أصل رضاءها وهو رفع النسبة فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة  
الموضوع فقط هى ماجعات أداة النى جزاً من موضوعها دون محمولها مثالها موجبة نحو  
قولك كل لاجر لاجر وسالبة نحو قولك لاشئ من لاجر وانسان ومعدولتها هى ما  
جعلت أداة النى جزاً منها مثالها موجبة نحو قولك كل لاجر لاجر وسالبة نحو  
قولك لاشئ من لاجر لاجر ومعدولة المحول فقط هى ما تجعل أداة النى جزاً من  
محمولها مع جعلها جزاً من موضوعها فهى عين معدولة الموضوع فقط ومعت بذلك لانه جعل  
المحول فيها محمولاً لا شئ بوثبة الاساليب فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة  
الموضوع فقط هى ما تجعل أداة النى جزاً من موضوعها مع جعلها جزاً من محمولها فهى عين  
معدولة المحول فقط ومعدولتها هى ما تجعل أداة النى جزاً منها مثالها موجبة نحو قولك  
انسان حيوان وسالبة نحو قولك لاشئ من الانسان بمجرى وبهذا يعلم أن بعض الثمانية والاربعين  
المذكور فيكرر وهو ستة عشر لان محصلة المحول فقط هى عين معدولة الموضوع فقط  
ومحصلة الموضوع فقط هى عين معدولة المحول فقط فليست أم (قوله والاول الموضوع الخ)  
تكلم المصنف على جزأين من أجزاء القضية وهما الموضوع والمحمول والاول هو المحكوم عليه  
ويختصر فى ثلاثة وهى المبتدأ والفاعل واتباعه والثانى هو المحكوم به ويختصر فى اثنين وهما  
الخبر والفعل وتزكيز جزأين آخرين وهما النسبة الكلامية التى هو بوثب المحمول للموضوع

+++++ شئ وليس بعض أو شبهه جلا  
+++++ وكأها موجبة وسالبة  
+++++ فهى اذا الى الثمان آية  
+++++ والاول الموضوع فى الحلية  
+++++ (قوله وهو ستة عشر)  
+++++ حاصلة من ضرب الصورتين  
+++++ المكررتين فى الثانية (قوله  
+++++ المبتدأ) أى الذى ليس فى  
+++++ تأويل الفعل كما ان المراد  
+++++ بالفعل فى القسم الثانى  
+++++ ما يشمل الفعل ولولا تأويل  
+++++ فيخرج من الاول الوصف  
+++++ الراجع للسادس والخبر فى  
+++++ نحو أمضرب الزيدان  
+++++ ويدخل فى الثانى فان  
+++++ المحكوم عليه هو نائب  
+++++ الفاعل والمحكوم به هو  
+++++ المبتدأ لانه فى قوة أمضرب  
+++++ الزيدان

(قوله على النسبة الكلامية التزاما) أي لانه يلزم من الوقوع أو اللاحق والمضاف كل منهما للنسبة الكلامية النسبة الكلامية دون العكس فالجزء آن أدبا عبارة واحدة (قوله في قالب الاسم) وحينئذ تسمى رابطة غير زمانية بخلاف ما إذا كانت في قالب الفعل تسمى رابطة زمانية كهو في نحو قولك زيد هو قائم استشكل بأن لفظة هو في نحو هذا المثال دلالة على النسبة أصلا بل هو قائم على زيد عبارة عنه مبدء أنان فان كان المراد ما يسمى ضمير الفصل فهو لا يكون في نحو هذا المثال لانه لا يذ كر الا بين جزأى ابتداء معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين في امتناع دخول ال وعلى تقدير دخوله فلا دلالة على النسبة أصلا وانما يفيد الحصر أو التام كيد وتحقيق ان ما بعده خبر لانت والذى يفهم منه الربط انما هو الحركة الاعرابية وأجيب باختصار الشافى ومنع انه لا دلالة له على النسبة أصلا بأنه يحقق ان ما بعده خبر لانت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته اليه لا فادنه ان ما بعده خبر فيفيد انه مسند الى موضع ولا يقال ان ضمير الفصل لا يوجب كل محل كما علمت لانه لا بد للطرفين من وجود رابطة في المعنى عند المناطقة فالتمزؤ في كل موضوع عنه سواء ذ كر أو لم يذ كر بخلاف أهل العربية قد ذ كروه اذا كان الممحول يلتبس ٥٨ بالتابع للفرق بينهم والافيعنوا ذلك لفظا ولم يفتوا للمعنى ولا فرق في هذا

الضمير بين أن يكون للمتكلم أو المخاطب أو الغائب ٥٩ صبيان (قوله في قالب الفعل) أي الناقص تقدم أو تأخر أو توسط ولا فرق بين كان وغيرها الا ما يقلب الكلام معه انشاء نحو عسى ونظري كون هذه الافعال رابطة بأنهم قد تجتمع مع الضمير نحو كنت أنت الرقيب فيتبع كونها رابطة لحصول الربط بالضمير و بأنها وضعت له في آخر غير الربط كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها ودعوى انها تفيد

أي علاقته وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة أو على وجه الانتفاء في القضية السالبة والنسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك في الاولى أو عدم وقوعه في الثانية جملة أجزائه القضية أربعة كما يؤخذ من شرح الشمسية وغيره قال بعض محققى المغاربة ان ذلك طريقة الحجج وأما طريقة العرب فاجزأوها الثلاثة الاول فقط لكن لم يتابعه الا شياخ كما قاله شيخنا وجعل الجزء الرابع ماذ كر هو الظاهر المتبادر وأما ما في كلام بعضهم من انه الايقاع أو الاتزاع أي ادراك الوقوع أو عدم الوقوع فليس به نظر لان ذلك وصف للمدرك فلا يصح جعله من أجزائه القضية وبهذا بعينه اعترض ملا احمد على النثرى في جعله ذلك من أجزائها وقد وضع المناطقة لفظا يبدل على النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة الكلامية التزاما كما في شرح الشمسية وسموا ذلك اللفظ رابطة وهو تارة يكون في قالب الاسم كهو في نحو قولك زيد هو قائم وتارة يكون في قالب الفعل ككان في نحو قولك زيد كان قائما وكثيرا ما تحذف تلك الرابطة في لغة العرب استغناء عن الربط اللفظى واعلم انه لا بد للنسبة القضية من كيفية تتكشفها في نفس الامر وهي اما الضرورة أي الوجوب واما الدوام واما الامكان واما الاطلاق أي الحصول بالفعل وسموا اللفظ الدال على تلك الكيفية جهة وتسمى القضية اذا ذ كر فيها ذلك اللفظ وجهة وعدد المتأخرون القضايا باعتبار الكيفية المذكورة الى خمسة عشر الضروريات السبع وهي الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها ضرورة النسبة مع

غير ذلك لا دليل عليه وأجيب عن الاول بأنهم لم يقولوا بانها في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كان الضمان الاطلاق كذلك والضمير في الآية ان جعلنا كيد النساء الفاعل ترجح كون كان للربط وان جعل فاعلا فهو الربط ولك أن تجعل كيدنا للربط كالنا كيد اللفظى وكان كل واحد من الطرفين مجوزنا كيد كذا كذا ما يدل على النسبة وعن الشافى بأنها كونها وضعت للمعنى آخر غير الربط لا يشافى كونها رابطة وأيضا قالها انما سموها ناقصة على الصحيح لانها لا تنكسر بالموضوع بل هي طالبة للممحول معه وكذا شأن النسبة تستلزم النسبتين افاده الملوى في كبيره وأقره العلامة المصناب وفي الجواب عن الشافى نظر لا يخفى فتأمل (قوله بالربط اللفظى) أي اللازم للأعراب لفظا وتقديرًا لاتنا اذا قلنا زيد عالم على سبيل التعداد بالحركة اعرابية لم يفهم الربط والاستناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك منه (قوله أي الوجوب) العقلى وهو يستلزم الدوام من غير عكس فالدوام أعم منه والاطلاق أعم من الضرورة والدوام والامكان أعم من الثلاثة (قوله الضروريات السبع) وجه كونها سبعاً ان علة الضرورة اما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته المعين أو غير المعين وكل من الثلاثة الأخيرة اما مقيد بما يتبع احتمال ديوانه وهو لا داعي ولا فائدة المصناب (قوله الضرورية المطلقة) هي عند الجمهور معنى أطلقت شمات ما كان موضوعها

أزليها نحو واقعها بالضرورة أو غير أزلي كتمثال الحشى واصطلاح ابن سينا على انتهاء في أطلقت انصرفت للأزلية فإن أراد غيرهما  
 قيد بدوام ذات الموضوع (قوله والمشرطة العامة) النسبة بينهما وبين ما قبلها وما بعدها العموم والخصوص المطلق أما  
 وجه كونها أعم من التي قبلها وهي الضرورية المطلقة فلان كل دائم بحسب الذات دائم بحسب الوصف ولا عكس بل حواز  
 مقارنة الوصف للذات وأما وجه كونها أعم من الخاصة فلا أنها حكم فيها بثبوت الوصف ولم يتعرض لدوامه بحسب الذات  
 ولعدم دوامه فهي تحتشمل الأمرين والخاصة تعرض فيها للدوام وبين الضرورية المطلقة والمشرطة الخاصة تبين  
 لان الأولى حكم فيها بالدوام بحسب الذات والثانية بعدمه وكل قضية ٥٩ فيها لادائما أو لا بالضرورة فهي

مباشرة للضرورة المطلقة  
 اهـ يسمى وبقيمة النسب  
 تطلب مدة المطولان (قوله  
 مثالها موجبة كل كاتب  
 الخ) قد حكم في هذا المثال  
 ضرورة ثبوت تحرك الاصابع  
 للموضوع مدة دوام وصفه  
 وهو الكتابة اذ تحرك  
 الاصابع لذات الكاتب  
 من غير اعتبار وصفه ليس  
 ضروري الثبوت لها (قوله  
 وسالبة لاشئ الخ) قد حكم  
 في هذا المثال بضرورة سلب  
 سكون الاصابع عن  
 الموضوع مدة دوام وصفه  
 وهو الكتابة اذ سلب سكون  
 الاصابع عن ذات الكاتب  
 من غير اعتبار وصفه  
 ليس بضروري (قوله  
 لادائما) أي ليس الوصف  
 دائما بدوام ذات الموضوع  
 (قوله كما علم محام)  
 أي قيدت بما رفع احتمال  
 دوام الوصف للذات بخلاف  
 العامة فانها تحتشمل

الاطلاق عن التقييد بوصف أو وقت مثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة  
 لاشئ من الانسان بمجرد الضرورة وانما سميت ضرورية لان كيفية نسبتها للضرورة ومطلقة  
 لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت وهي بسيطة كما يعلم بما يأتي والمشرطة العامة  
 وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب  
 متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع  
 بالضرورة مادام كاتباً وانما سميت مشرطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع وعامة  
 لانها أعم من المشرطة الخاصة فانها لم تقيّد بما يقي احتمال دوام الوصف وهو قولنا لادائما  
 وهي بسيطة كالتي قبلها والمشرطة الخاصة وهي المشرطة العامة لكن مع زيادة قيد  
 لادائما مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائما وسالبة  
 لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائما وانما سميت مشرطة  
 لما مر وخاصة لانها أخص من المشرطة العامة كما علم محامز وهي مركبة ان كانت موجبة  
 من مشرطة عامة موجبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع  
 بالضرورة مادام كاتباً فملقة عامة سالبة وهي المجرز أعني قولك لادائما فانه في قوة أن يقال لاشئ  
 من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام أي بالفعل لان الإيجاب المحمول للموضوع  
 اذ لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت  
 سالبة من مشرطة عامة سالبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الكاتب بساكن  
 الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فملقة عامة موجبة وهي المجرز أعني قولك لادائما فانه في  
 قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لان سلب المحمول عن الموضوع اذ لم  
 يكن دائماً كان الإيجاب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة والوقية  
 المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مثالها موجبة كل انسان متحرك  
 الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وسالبة لاشئ من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة  
 وقت الكتابة وانما سميت وقية للتقييد فيها بالوقت ومطابقة لاطلاقها عن التقييد بقولنا  
 لادائما وهي بسيطة كما سبأني والوقية غير المطلقة وهي الوقية المطلقة لكن مع زيادة قيد  
 لادائما مثالها موجبة كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وسالبة

لدوام وعدمه (قوله وهي من كسبة ان كانت موجبة الخ) من هنا تبين ان الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها  
 بإيجاب جزئها الأول وسلبها فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة وان الجزء الثاني مخالف للأول  
 فما الإيجاب والسلب موافق في الكلية والمجزئية اهـ محبان (قوله فملقة عامة الخ) هي الأولى من المطلقات الثلاثة الآتية  
 (قوله فانه في قوة أن يقال لاشئ من الكاتب الخ) هذه القضية سالبة كلياً فملقة لان سلب الحكم عن جميع افراد الكاتب  
 حاصل بالفعل في بعض الافراد لا كلها لانه الحق



لاشئ من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائها وانما سميت وقتية لما صار  
 وغير مطابقة لانها مقدمة بقولنا لادائها وهي مركبة ان كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة  
 وهي الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة عامة  
 سالبة وهي الجزأ أعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتحرك الاصابع  
 بالاطلاق العام لما مر من أن ايجاب المحمول للموضوع اذالم يكن دائماً كان السلب متحققاً  
 في الجملة وهذا هو معنى المطابقة العامة السالبة وان كانت سالبة من وقتية مطابقة سالبة وهي  
 الصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة  
 عامة موجبة وهي الجزأ أعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال كل انسان ساكن الاصابع  
 بالاطلاق العام لما مر من أن سلب المحمول عن الموضوع اذالم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً  
 في الجملة وهذا هو معنى المطابقة العامة الموجبة والمنتهرة المطلقة وهي التي حكم فيها بالضرورة  
 النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما وسالبة لاشئ من  
 الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما وانما سميت منتشرة لا تتشاور وقتاً او مطلقة لا تلتزمها عن  
 التقييد بقولنا لادائها وهي بسيطة كما يعلم عما يأتي والمنتهرة غير المطلقة وهي المنتشرة  
 المطلقة لكن مع زيادة قيد لادائها مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائها  
 وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما لادائها وانما سميت منتشرة لما مر وغير  
 مطابقة لانها مقدمة بقولنا لادائها وهي مركبة ان كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة  
 وهي الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما فطلقة عامة سالبة وهي الجزأ  
 أعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام لما مر وان  
 كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان بمتنفس  
 بالضرورة وقتاً ما فطلقة عامة موجبة وهي الجزأ لانه في قوة أن يقال كل انسان متنفس  
 بالاطلاق العام لما تقدم والدوام الثلاث وهي الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة  
 مع الاطلاق عن التقييد بوصف أو نحوه مثالها موجبة كل انسان حيوان دائماً وسالبة  
 لاشئ من الانسان بغير دائماً وانما سميت دائماً لان كيفية نسبتها للدوام ومطلقة لا تلتزمها عن  
 التقييد بوصف أو نحوه وهي بسيطة كما يعلم عما يأتي والعرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام  
 النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام  
 كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً وانما سميت عرفية  
 لانتهاهم التقييد فيها بدوام الوصف من العرف ولولا بصر به وعامة لانها أعم من العرفية  
 الخاصة فانهم لم يقيدها بشئ احتمال الدوام وهو قولنا لادائها كانتهم تظهر وهي بسيطة كالتي  
 قبلها والعرفية الخاصة هي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لادائها مثالها موجبة كل  
 كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً لادائها وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع  
 دائماً مادام كاتباً لادائها وانما سميت عرفية لما مر وخاصة لانها أخص من العرفية العامة كما علم  
 مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة من عرفية عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً  
 كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً فطلقة عامة سالبة وهي الجزأ أعني قولك لادائها

(قوله كل انسان متنفس  
 بالضرورة وقتاً ما) قد حكم  
 في هذا المثال بالضرورة  
 أدبوت التنفس للانسان  
 في وقت غير معين وقوله  
 لاشئ من الانسان الخ قد  
 حكم في هذا المثال بالضرورة  
 سلب التنفس عن الانسان  
 في وقت غير معين ولا تأتي  
 بينهما كما هو ظاهر اذ كل  
 في وقت غير وقت الآخر  
 الا ان وقتاً ما غير معين  
 (قوله والدوام الثلاث)  
 وجه كونها ثلاثة ان عامة  
 الدوام اما الذات أو الوصف  
 وعلى الثاني اما مقيداً  
 بشئ احتمال دوام الوصف  
 أو لا

(قوله والممكنان) وجهه كونهما اثنين ان سلب الضرورة اما عن الطرفين واما عن الطرف المخالف (قوله فانها كما تصدق بها تصدق بالضرورة) بل وبغيرها بيان ذلك كما قاله اليموي ٦١ ان الامكان العام هو عدم اتساع وجود

التسمية وهذا انما يستلزم صحة الوجود اعم من أن يكون حاصله بالفعل ضروريا ولا داعي لمحو كل انسان قائم وغير حاصل أصلا لمحو كل ذلك ساكن بالامكان العام فالممكنة العامة اعم من الضروريات والدوام والمطلقات اه (قوله كل انسان كاتب بالامكان الخاص الخ) يعني أن ثبوت الكتابة وانتفاءها عنه ليسا بضروريين ولا فرق في المعنى بين الموجدية والسالبة بل في اللفظ لانه ان عبر بعبارة ايجابية كانت موجبة والا كانت سالبة (قوله والمطلقات الثلاث) وجهه كونها ثلاثة ان الحصول بالفعل اما أن يقصد بتثبي الدوام والضرورة أولا يقصد بواحد من التثمين (قوله أي كونها حاصله بالفعل) قد يقال ان الحصول بالفعل ليس معناه الا وقوع النسبة الذي هو مفهوم الحكم وهو بهذا المعنى ليس من الموجهات ويحجب بأن فعلته أمر زائد على النسبة اذ النسبة في ذاتها تكون فعلية

لانه في قوة أن يقال لا شيء من الكتاب يصحرك الا باصبع بالاطلاق العام لما مر وان كانت سالبة من عرفية عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلا لا شيء من الكتاب يساكن الاصابع دائما مادام كاتبها فطلقة عامة موجبة وهي الهجر أعني قولك لا داعي لانه في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لما مر والممكنان وهما الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف مثالها موجبة كل انسان حيوان بالامكان العام وسالبة لا شيء من الانسان يجبر بالامكان العام وانما سميت ممكنة لان كيفية نسبتها بالامكان وعامة لانها اعم من الممكنة الخاصة فانها كما تصدق بها تصدق بالضرورة وهي بسيطة كما سبقت او الممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أعني الموافق والمخالف مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص وانما سميت ممكنة لما مر وخاصة لانها اخص من الممكنة العامة كما علم مما تقدم وهي مركبة سواء كانت موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان قولك مثلا كل انسان كاتب بالامكان الخاص في قوة أن يقال كل انسان كاتب بالامكان العام وأن يقال لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام وكذا يقال في مثال السالبة وبذلك تعلم أنه ليس المراد انها مركبة لفظا بل المراد انها في قوة قضيتين والمطلقات الثلاث وهي المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بالاطلاق النسبة أي كونها حاصله بالفعل مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق وسالبة لا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق وانما سميت مطلقة لان صفة نسبتها بالاطلاق وعامة لانها اعم من الوجوديتين المذكورتين بعد فانها لم تقيد بتثبي الدوام او الضرورة بخلافها وهي بسيطة كما علم مما سبق والوجودية اللاداعية وهي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لا داعي لاداعيا موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لا داعي لاداعيا وسالبة لا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق لا داعي لاداعيا وانما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل واللا داعية لانها مقيدة بقولنا لا داعي لاداعيا موجبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلا كل انسان متنفس بالاطلاق فطلقة عامة سالبة وهي الهجر أعني قولك لا داعي لاداعيا لانه في قوة أن يقال لا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام لما سبق وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلا لا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق فطلقة عامة موجبة وهي الهجر أعني قولك لا داعي لاداعيا لانه في قوة أن يقال كل انسان متنفس بالاطلاق لا داعي لاداعيا وانما سميت وجودية لما مر واللا ضرورة لانها مقيدة بقولنا لا ضرورة وهي مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلا كل انسان متنفس بالاطلاق فمكنة عامة سالبة وهي الهجر أعني قولك لا ضرورة لانه في قوة أن يقال

وامكانية فاذا قيلت بالفعل كانت موجبة فاذا قلت الانسان حيوان فنعناه ان الحيوان صادق على ذات الانسان اعم من أن يكون ذلك الصدق بالفعل أو بالامكان وعلى من الفعل والامكان أمر زائد على الحكم ولذا كان كل منهما محبوثا كان المتبادر هو الفعل عند الاطلاق اذ قاله اليموي



(قوله والمعنى رجوعا الى الانقسام السابق في الجملة) كذا في بعض النسخ والصواب حذف قوله السابق في الجملة كما في بعض آخر لان مقصوده الرجوع الى مطلق الانقسام كما هو ظاهر (قوله لاتصال طرفيها) أي اقترانها ما مدقا أي تحققاتا لان الصديق في القضايا يعني التحقق وفي المفردات بمعنى الحمل (قوله لان المعنى لا يختلف الخ) أي فلا ترتيب بين جزأيه في المعنى بل في الذكر فقط وقد يقال قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما اذا كان الحكم في أحدهما اثباتا ٦٣ لشيء وفي الآخر نفيه فانه ترتبة

اثباته مقدمة على رتبة نفيه اذ لا يعقل سلب شيء الا بعد تدنقه كما تقدم مرارا فهو هذا الشرح اما أن يكون انسانا واما أن يكون غير انسان ويمكن أن يجاب بأن الحصر اضافي أي بالنسبة للعناد أي ان الترتيب ليس الا في الذكر لافي العناد والمبنى الترتيب المعنوي اللازم في كل منفصلة فافهم أفاذه الصبان وناقشه العطار بأن قوله قد يكون بينهما ترتيب معنوي الخ \*\*\*\*\* أيضا الى شرطية منفصلة ومثاله شرطية منفصلة جزأهما مقدم وتالي \*\*\*\*\* لا يصح بل بعد ذلك الزمن المعلوم ان أداة الانفصال ربطت القضيتين وصيرتهما واحدة كما اعترف به هوفي غير هذا المجل وحينئذ كيف يعقل ان في كل من القضيتين حكما بانيات أو نفي وانما الحكم بالتنافي بين الطرفين ولا نالونظر لما استعمل عليه

الشمس طالعة فانها موجود ومنفصلة دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الاوضاع مثالها متصلة قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا ومنفصلة قد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو فردا والرابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك مثالها متصلة ان كان هذا انسانا كان حيوانا ومنفصلة اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فنقشه (قوله أيضا) هو في الاصل مصدر راض يقبض اذا رجع والمعنى رجوعا الى الانقسام السابق في الجملة (قوله الى شرطية منفصلة) أي نحو ان كانت الشمس طالعة فانها موجود ومثبت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق كما تقدم ومنفصلة لان اتصال طرفيها فانه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر (قوله ومثلها) أي والى مثاله فهو بالجر عطف على مدخول الى والمراد أنها مثلها في أصل الربط وان كان الربط في المتصلة على وجه التلازم وفي المنفصلة على وجه التعاند هذا ولا حاجة لزيادة قوله مثلها من حيث المعنى لان المماثلة نفيًا كمتفقة من جعل المنفصلة قسمين الشرطية (قوله شرطية منفصلة) أي نحو العدد اما زوج أو فرد ومثبت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق على ماض ومنفصلة لان انفصال طرفيها لانه كلما تحقق أحدهما اتى الآخر وكلما اتى أحدهما تحقق الآخر فبينهما التنافي والعناد (قوله جزأهما الخ) الضمير عائدا للشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة فصرح كلام المصنف ان جزأى المنفصلة يقال لهما مقدم وتالي وهو ما صرح به السيد الشريف في شرح الخوليحي وبهض شراح ايساغوجي والقطب لكن ظاهر كلام السنيوي في شرح مختصره خلافا لما صرح بذلك في شرح ايساغوجي وقد صرح به أيضا ابن يعقوب حيث قال الشهور في الاصطلاح أن المتقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والتالي ماعلى على مدخولها واما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لان المعنى لا يختلف فيها بالقديم والتأخير اه (قوله مقدم وتالي) يعني أن الجزء الاول يسمى مقدما والجزء الثاني يسمى تاليا ولا يرد نحو قولنا انما موجودان كانت الشمس طالعة لان المذکور في ذلك أولا ليس تابا وانما هو دليله لان مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية ان جواب الشرط أبد ما تأخر والمذكور أولاد دليله كذا يؤخذ من القطب وبه صرح ابن مرزوق في شرح الجبل لكن ذكر السعد أن المذکور في ذلك أولا هو التالى بعينه وهو وان تقدم في الذ كر تالي في الرتبة قال والقول بخلافه الجزاء في مثل هذا انما هو اصطلاح النفا اه وهو متعين بحسب المصير اليه ان كان قد علمه من اصطلاح المناطقة وبوجه بعضهم بأن مقصود المناطقة المعاني فلا حاجة الى تقدير شيء يتم المعنى بدونه

الطرفان قبل الربط ولا حظا بهما بل ان كل قضية شرطية مشقة على أحكام ثلاثة ولم يقل بذلك أحد قال السيد في حواشي القطب ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا أو انقضاء واما ما ذهب إليه من ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فانك اذا قالت الشمس طالعة واوقعت النشبة بين طرفيها لم تصور ربه شيء آخر بان يصير محكما عليه أو به قائم تعبر القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزأ قضية أخرى واذا تأملت هذا حق التأمل ظهر لك مصداق ما قلنا وفي الجشي من أمثال هذا أشياء كثيرة ولولا خوف ملل الناظر وتشويش الخطا لاسنة صيناه ولا يخفى على النبيه ربه

فلينأمل (قوله) أما بيان ذات الاتصال (أي صاحبة الاتصال وهي المتصلة وقوله ما أوجب  
تلازم الجزأين أي فهمي ما اقتضت واستلزمت ذلك والتلازم هنا ليس من الجانبين لأن  
القضية انما تدل على لزوم التالي لما سبقه دون العكس وان كان متفقاً في بعض المواد فهو  
بمعنى اللزوم واصله في الجزأين للابستة له ما بسبب كونه نسبة بينهما واعتراض على  
المصنف بأن ذلك ظاهر في المتصلة اللزومية وهي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق  
أخرى العلاقة بينهما ما توجب ذلك كالسببية فحق قولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بالخطأ لالعلاقة توجب له بل لاتفاق أن جزأيه اوجداهما نحو  
قولك ان كان الانسان ماطقاً فالجارح اذ لا علاقة بين ماطقة الانسان وناهضة الجارح حتى  
يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهم ما وجداهما وأوجب بأن المراد بتلازم الجزأين تصاحبهما  
سواء كان على وجه اللزوم كإثبات اللزومية أو على وجه الاتفاق كإثبات الاتفاقية ويحتمل كما قاله  
بعضهم أن المصنف نزل الاتفاقية منزلة لعدم عدم اتساقها في الأقيسة فيكون التلازم بمعنى  
عدم صحة التشكيك عقلاً فاقاده الملوى في كبره (قوله وذات الاتصال) أي صاحبة الاتصال  
وهي المتصلة وقوله دون مين أي دون كذب وهو مقدم من تأخير والاصل وذات الاتصال  
ما أوجب تنافرا بينهما دون مين وقوله ما أوجب تنافرا بينهما أي ما اقتضت واستلزمت  
تنافراً وعناداً بين الجزأين واعتراض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المتصلة العنادية وهي التي  
حكم فيها بالمعادنة بين الطرفين لذاتهما نحو قولك العدد اما زوج أو فرد دون الاتفاقية وهي  
التي حكم فيها بتلك المعادلة لجزء الاتفاقية نحو قولك في شخص أسود كاتب هذا أما أبيض  
أو كاتب وأوجب بأن المراد بالتنافريين ما عدم تصاحبهما ولو لجرد الاتفاق أو أن المصنف  
نزل الاتفاقية منزلة لعدم كونه في المتصلة (قوله أقسامها) أي أقسام ذات الاتصال  
(قوله مانع جمع) كان مقتضى الظاهر أن يقال مانعة جمع لكن المصنف ذكر باعتبار كون  
القضية خبراً ولا حاجة لقول بعضهم حذف التأنيل والضرورة واختلاف في تفسير مانعة الجمع فقيل  
وهو المشهور وهي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقاً وكذباً أو صدقاً فقط فالاول إذا كانت  
مر كبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو قولك العدد اما زوج أو لا زوج وقولك  
العدد اما زوج أو فرد والثاني إذا كانت مر كبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو قولك هذا  
أما أبيض أو أسود فان أسوداً أخص من نقيض أبيض وهو لا أبيض للشهوة الأسود والآخر  
وغيرهما وقيل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقاً فقط بأن كانت مر كبة من الشيء  
والآخر من نقيضه نحو ما ذكر (قوله أو خلق) أي أمانع خلوا واختلاف أبيضاً في تفسير مانعة  
الخلو وقيل وهو المشهور وهي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين كذباً وصدقاً أو كذباً فقط فالاول  
إذا كانت مر كبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو ما تقدم والثاني إذا كانت  
مر كبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو قولك هذا إما غدير أو غير أسود فان غير أسوداً أعم  
من نقيض غير أبيض وهو أبيض لكونه فرداً منه وقيل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين  
كذباً فقط بأن كانت مر كبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو ما ذكر (قوله أو هما) أي  
أو مانعهما فالضمير في الأصل مضاف إليه فلما حذف المضاف انفصل الضمير وقام مقام

أما بيان ذات الاتصال  
لما أوجب تلازم الجزأين  
وذات الاتصال دون مين  
ما أوجب تنافرا بينهما  
أقسامها ثلاثة ملتعل  
مانع جمع أو خلق أو هما  
(قوله للعلاقة توجب له)  
يرد عليه ان من أنواع  
العلاقة أن يكون المقدم  
والتالي مسبباً عن سبب  
واحد كما هنا ولأن أن ناطقة  
الانسان وناهضة الجارح  
مسببان عن سبب واحد  
وهو تعلق القدرة بالإرادة  
عند ما يكون هذا المثال  
من قبيل اللزومية وبجواب  
بأن المراد بالملاحظة علاقة  
كإثبات المسببان بتلاعن  
بعضهم أو يقال المراد  
علاقة خاصة (قوله صدقاً  
وكذباً الخ) أي تحققتا  
وارتفاعاً ونقيضاً فقط أي  
لا يجتمعان ولا يرتفعان أو  
يرتفعان

• (فصل في التناقض) • وجه الحاجة الى التناقض والعكس ان اقامة الدليل ٦٥ في بعض المواضع قد يقوم على ابطال

التناقض والمطلوب نقيض هذا النقيض وعلى صدق العكوس والمطلوب عكسه فان بطل أحد النقيضين كان الآخر حقا واذا صدق العكوس صدق العكس اذ يلزم من صدق المزوم صدق اللازم فان الاول قولك في قاس الخلف لوليكن هذا حيوانا لم يكن انسانا لكنه انسان فهو حيوان فهذا المطلوب لم يتم الدليل ابداه عليه بل على ابطال نقيضه بنفي لازمه فلزم صدقه ومن الثاني ما ذكره في الاشكال الثلاثة غير الاول من ردها للاول بالعكس ومثاله في الثاني لاشئ من الجرب حيوان وكل انسان حيوان فاذا ارد الى الاول بعكس الصغرى

+++++

وهو الحقيقى الاخص قاهما

• (فصل في التناقض) •

تناقض خاف القضيتين في

+++++

وجعلها كبرى افتح لاني من الانسان مجبر والمطلوب عكسه وهو لازم صدقه منه وانما قدم التناقض لانه يجبري في جميع القضايا بخلاف العكس كما يعلم من كلام المصنف (قوله ومع وجوب صدقه ما الخ) النقيض في هذه الامثلة

المضاف وماتهم ما هي ما حكم فيهما بالتناقض بين الجزأين صدقا وكذا بان كانت مركبة من الشئ ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو ما تقدم (قوله وهو الحقيقى) أى لان التناقض فيه أتم منه في الآخر من فانه فيه من جانبى الصدق والكذب بخلافه فيما وأوله الاخص أى من مانع الجمع ومن مانع الخلق فالنسبة بين مانعتهما ومادة الجمع العموم والخصوص باطلاق لاجتماعهما في المركبة من الشئ ونقيضه أو المساوي لنقيضه وانفراد مادمه -ة الجمع في المركبة من الشئ والاخص من نقيضه وكذلك النسبة بين مانعتهما ومادة الخلق لاجتماعهما في المركبة من الشئ ونقيضه أو المساوي لنقيضه وانفراد مادمه الخلق في المركبة من الشئ والاعم من نقيضه وأما النسبة بين مادمه الجمع ومادة الخلق فالعموم والخصوص من وجه لاجتماعهما في المركبة من الشئ ونقيضه أو المساوي لنقيضه وانفراد مادمه الجمع في المركبة من الشئ والاخص من نقيضه وانفراد مادمه الخلق في المركبة من الشئ والاعم من نقيضه هذا كله على القول الاول في كل من مادمه الجمع ومادة الخلق وأما على القول الثانى في ذلك فالتناسب في ذلك كله التباين فلم يتأمل

• (فصل في التناقض) • أى في تعريفه وأحكامه وقد أشار الاول بالبيت الاول والثاني بما بعده ومضى التناقض لغة اثبات الشئ ورفعها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله تناقض) مبدءا أو المسوغ ارادة الخلف أو وقوعه في معرض النفي -يل الا - في كاذ كره المصنف وقوله خلف القضيتين الخ الخلف اسم مصدر - في الاختلاف وهو جنس دخل فيه جميع الاختلافات وخارج باضافته الى القه بتميز خاف غيره - ما من المركبات الاثنا عشر كقوله لا تهم أو المركبات الاضافية - لا تهم زيد لا تهم زيد والمفردات كزيد لا زيد وقضى ذلك ان اختلاف المفردات لا يسمى تناقضا في اصطلاح المتألفه وهو ما سرح به المولى في كبرى لكن في كلام بعضهم ما يفيد - بأنه يسمى بذلك في اصطلاحهم وعليه فقصص بعض المصنف القضيتين بالذكر لكون القضايا هي المقودة لهم بالاصالة لا لاحتراز عن المنفردين وخروج بقوله في كيف خلف القضيتين في غيره من موضوع أو محمول أو عدول وتخص - بل أو غير ذلك فالاول كما في قولك زيد قائم عمرو قائم والثاني كما في قولك زيد قائم زيد كاتب والثالث كما في قولك زيد هو قائم زيد هو لا قائم والرابع كما في قولك زيد قائم الا - زيد قائم أمس وكما في قولك زيد جالس في الدار زيد جالس في المسجد الى غير ذلك واعترض على المصنف بان هذا التعريف غير مانع لصدقه بخلاف القضيتين في المكيف مع جواز صدقه ما وكذبهما كما في قولك زيد قائم عمرو ليس بقائم وقولك زيد قائم زيد ليس بكاتب وقولك زيد صائم الا - زيد ليس بصائم أمس الى غير ذلك ومع وجوب صدقه كما في قولك بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان ومع وجوب كذبهما كما في قولك كل حيوان انسان ولا نبي من الحيوان با - ان ومع صدق احدهما وكذب الاخرى اتفاقا لا اطرادا كما في قولك كل انسان حيوان ولا نبي من الانسان حيوان وقولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وانما يمكن ذلك اتفاقا لانه غير لازم في كل كليتين أو جزئيتين اختلافا في الكيف وانما هو أمر اتفق لخصوص المادة التي فيها الحمد - مول أع - من الموضوع

كف وصدق واحد أمر قى  
فان تكن شخصية أو مهمله  
فئة ضمها بالكيف أن تبدله  
وان تكن محصورة بالسور  
فانقض بضد سورها المذكور  
فان تكن موجبة كاه  
فئة ضمها إلى الجزئية  
وقوله بدليل بخلفه الخ في كل  
من نقض هذين المثالين  
نظر اذ نقض الموجبة  
الكيفية سالبة جزئية ونقض  
الموجبة الجزئية سالبة  
كلية كما علم من كلام المصنف  
كذا قيل وهو لا معنى له اذ  
المقصود ان تعريف التناقض  
بما ذكره المصنف يشمل امورا  
ليست ٣ وهذا صحيح لا شبهة  
فيه تأمل (قوله خرج بقوله  
وصدق واحد أمر قى أى  
لانه لا يكون كذلك الا عند  
ثبوت الوحدات وعند  
الاختلاف في الكم فتدبر  
(قوله جعله حالا أولى) بل  
متعين (قوله الى غير ذلك)  
أى كوحدة الالة ووحدة  
العلة ووحدة المفعول  
ووحدة الحال ووحدة القيد  
(قوله ان تبدله خبر) وقوله  
بالكيف أى بوجه متعلق  
بنقض (قوله وفي المهمله)  
انظر هل الخلاف يبارى  
ذلك بين المصنف وغيره  
قياسا على ما تقدم

بدليل بخلفه في نحو قولك كل حيوان انسان لاثنى من الحيوان بانسان وفي نحو قولك بعض  
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان واجب أن جميع ذلك خرج بقوله وصدق واحد  
أمر قى فانه وان كان محتملا للاستئناف جعله حالا أولى فيكون قد دافى التعريف فتأمل (قوله  
في كيف) أى في الإيجاب والسلب وكذا في الكم أعنى الكلية والجزئية ان كانت القضية  
الاصولية مسورة كما سجد كره المصنف بقوله وان تكن محصورة بالسور والخ وانما اقتصر على  
ذكر الكيف هنا لاطراد في جميع القضايا حتى الشخصية والمهمله بخلاف الكم كما هو ظاهر  
(قوله وصدق واحد) أى وكذب الآخر في كلامه اكتبنا ما كان مقتضى الظاهر ان يقول  
وصدق واحدة لكنه نظر الى كون القضيةين معنى القولين وقوله أمر قى أى نبيع وذلك كناية  
عن كونه مطرودا ولا يكون كذلك الا عند ثبوت الوحدات المشهورة وهى وحدة الموضوع  
ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الاضافة ووحدة الشرط ووحدة  
القوة والفعل ووحدة الكل أو الجزء الى غير ذلك الا ترى انه ليس كذلك في نحو قولنا زيد  
قام عمرو ليس بنائم وقولنا زيد قائم زيد ليس بكاثب وقولنا زيد صائم اليوم زيد ليس بصائم أمس  
وقولنا زيد جالس في المسجد زيد ليس بجالس في السوق وقولنا زيد أب لعمرو زيد ليس بأب لبيكر  
وقولنا الزكاة واجبة في مال الصبي اذا بلغ نصابا الزكاة ليست واجبة في مال الصبي اذا لم يبلغ  
نصابا وقولنا الخمر في الدين مسكرة بالقوة الخمر في الدين ليس بمسكرة بالفعل وقولنا الزنجبي اسود  
أى جزؤه الزنجبي ليس بأسود أى كاه وقولنا زيد كاتب بالقلم الحديدي زيد ليس بكاتب بغير القلم  
الحديد وبذلك علم أن قول المصنف وصدق واحد الخ من عن اشتراط الوحدات المذكورة  
فليتأمل (قوله فان تكن الخ) القامات أربعة أرفصحية والضمير يرجع للقضية من حيث  
هى وقوله فنقضها مبسداً وقوله أن تبدله خبر واحترز بقوله بالكيف عن نقضها بالجهة فان له  
احكاما مذكورة في المطولات ويحقل أن قوله بالكيف هو الخبر وقوله أن تبدله خبر من عن  
حد البدل في نحو نقض زيد علمه ومقتضى كلام المصنف أن نقض الشخصية شخصية مخالفة  
له في الكيف ونقض المهمله مهمله كذلك وهو عند غير المصنف مسلم في الأولى دون  
الثانية لان نقض المهمله عند غير المصنف انما هو كلية بخلافه في الكيف لكونه في قوة  
الجزئية فنقض المهمله الموجبة نحو الانسان حيوان سالبة كلية نحو لاثنى من الانسان  
بحيوان ونقض المهمله السالبة نحو الانسان ليس بحيوان موجبة كلية نحو كل انسان  
حيوان • واعلم أن جميع ما ذكره المصنف لا يختص بالعلمية بل يجرى في الشرطية فمثال  
التناقض في الخصوصة أن تقول ان جنتي الآن أ كرمتك ليس ان جنتي الآن أ كرمتك  
وفي المهمله أن تقول ان كان هذا انسانا فهو حيوان ليس ان كان هذا انسانا فهو حيوان  
وعلى هذا القياس (قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أى سواء كانت كلية أو جزئية  
وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتأمل (قوله فانهض بضد  
سورها المذكور) لا يخفى عليك ان سور الإيجاب الكلى ضده سور السلب الجزئي وبالعكس  
وسور الإيجاب الجزئي ضده سور السلب الكلى وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ)  
القامات أربعة أرفصحية أو فصيحة مثل نماز (قوله فنقضها سالبة جزئية) أى وبالعكس فنقض كلام

٣ قوله ليست هكذا في الاصل الذي يابى شيديون خبر ليس ولعل الاصل ليست من المعرف أو نحو ذلك المصنف

المصنف اكتفاء العلم بذلك بما ذكره وانما لم يكن تقييد الموجبة الكلية سالبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهم ما معا كافي قولك كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان والنقيض ان لا يكون بان معا كافي علم مما مر (قوله وان تكن سالبة كلية تقييدها الخ) أى وبالعكس ففى كلامه اكتفاء لما تقدم وانما لم يكن تقييد السالبة الكلية موجبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهم ما معا كما مر

• (فصل فى العكس المستوى) • أى فى تعريفه وأحكامه • واعلم ان العكس لغة مطلق التبديل والقلب بأن يجعل السابق لاحقا واللاحق سابقا واصطلاحا يطلق باطلاق أحدهما اطلاقا على القضية التى وقع التصويل اليها وثانيهما اطلاقه على المسمى المصدرى وعلى كل من الاطلاقين فهو ثلاثة أقسام • الاول عكس مستو ويقال له عكس مستقيم لانه لا يتواء طرفيه واستقامتهما بسبب علامة كل منهما من التبديل بالقيض وهذا هو الذى اقتصر عليه المصنف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية التى تركبت بتبديل كل من طرفى القضية بالآخر وعلى الاطلاق الثانى بأنه قلب جزأى القضية الى آخر ما ذكره المصنف • الثانى عكس تقييد موافق لما افتتحة لاضله فى الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية التى تركبت بتبديل كل من طرفى القضية بتقييد الآخر مع بقاء الصدق والكيفية وعلى الاطلاق الثانى بأنه تبدل كل من طرفى القضية بتقييد الآخر مع القيد المذكور وكافى قولك فى عكس كل انسان حيوان كل ما لا حيوان لا انسان • الثالث عكس تقييد مخالف لافتتحة لاضله فى الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية التى تركبت بتبدل الطرف الاول من القضية بتقييد الثانى منه او بتبدل الثانى بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف وعلى الاطلاق الثانى بأنه تبدل الطرف الاول من القضية بتقييد الثانى الخ كما فى قولك فى عكس المثال المذكور لاشئ مما لا حيوان بانسان وانما قصر المصنف على الاول لانه أكره دورا من غيره فافهم (قوله العكس) أى المستوى بدليل الترجمة ولانه المتصرف اليه اللفظ عند الاطلاق • ون هذا يعلم ان تقييد المصنف بذلك فى الترجمة للايضاح وقوله قلب جزأى القضية الخ هو أولى من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لشئ له لكل من الجملة والمخرطة المتصلة نعم برده عليه أنه يشمل الشرطية المتفصلة مع أنه لا عكس لها لعدم الترتيب الطبيعى بين جزأىها فكان عليه أن يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعى • ويجاب بان قوله قلب جزأى القضية معنى عن ذلك القيد لانه يقتضى ان كلا منهما له موضع طبيعى على أن المصنف سب صرح بذلك فى قوله والعكس فى مرتب بالطبع الخ ولا يخفى أنه يخرج باضافة القلب الى الجزأين كل من عكس التقييد الموافق وعكس التقييد المخالف لانه ليس قلب الجزأين بل الاول قلب تقييدهما والثانى قلب أحدهما ونقيض الآخر كما علم مما مر • باضافة الجزأين الى القضية قلب جزأى غيرها كالركب الاصافى كان تقول فى عكس ضارب غلام ضارب وقوله مع بقاء الصدق ما اذا لم يبق الصدق كأن تقول فى عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان وقوله والكيفية ما اذا لم يبق الكيفية كان تقول فى عكس بعض الانسان حيوان لبعض بعض الحيوان بانسان وقوله والصدق

•••••  
وان تمكن سالبة كلية  
تقييدها موجبة جزئية  
• (فصل فى العكس  
المستوى) •  
العكس قلب جزأى القضية  
•••••

(قوله كافي قولك فى عكس  
كل انسان حيوان الخ) أى  
فمكس الموجبة الكلية  
موجبة كلية بخلافه على  
العكس المستوى فانها  
تتبعكس موجبة جزئية  
كما صرح به المصنف وكذلك  
بخلافه على العكس المخالف  
فان الكلية الموجبة تتعكس  
كلية سالبة (قوله على ان  
المصنف سبصر ح بذلك فى  
قوله الخ أى فاستغنى عن  
القيد هنا بما يأتى اهـ صبان  
قال الطاهر هذا لا يتم فان  
التعاريف مستقلة فاعلم  
برأسها والاصل ان تذكر  
فيها القيود ولا يجعل ما يذكر  
فى كلام اجنبى عن التعريف  
دليلا لانه فيها افتعال



(قوله في نحو قولك قام زيد) أي من كل تركيب كان المحكوم به فعلا متقدما والمحكم عليه فاعلام مؤخره وتظهر تركيب الفعل ونائبه (قوله أجيب بأن هذا ليس تعريفًا الخ) ينافيه ما صرح به المولى نفسه في غير موضع بأنه تعريف أه صبان (قوله فإذ كرم من تدقيقات المناطقة) قال العطار أقول لأخلاف في أن التعريف انما هو الماهية والاسم تنفعا انما هو من الافراد وأيضا الانحراج لبعض الافراد من الحكم السابق والتعاريف لا حكم فيها باتفاق والتعاريف التي يستعملها غير المناطقة لم تخرج عن كونها الماهية ولذلك ان اقتربت بلانظ كل تخلفا وعان كونها تعاريف الى أنهم اضوابط للمنافاة بين لفظة كل لكونها الافراد والتعاريف لكونها ٦٨ للماهية ومساهمة غير المناطقة في التعاريف مسببة لأنها لم تحصل

بالاسم تنفعا للمنافاة التي قلنا هاهنا التحقيق أنه لا يصح منه الاستثناء الا ان خرج عن كونه تعريفا الى كونه ضابطا منه لا وعلى تسليم التسامح فيه بالاستثناء فلا يحسن ذلك من المصنف مع بقاء الصدق والكيفية والحكم الا الموجب الكلية فهو ضوؤها الموجب الجزئية لانه الان انما يكلم بامطلاح المناطقة وكيف وواف الانسان في فن ولا يلتزم ما التزمه اربابه فلا شكال ما زال بقيا أه وقد يقال نسبته للمناطقة لانهم الباحثون عن ذلك وان وافقهم غيرهم والتعاريف فيها أحكام ضمنية والاستثناء باعتبارها كما قال وهـ اذا البحت لما كان خفيا وان كان واقعا عند الجميع لم يلتفت اليه المصنف خصوصا والمصدور بهذا ان المبتدى الذي لم يتنبه لمثل هذا فنامل (قوله تنبيه علم من كلام ان

ما ذالم يبق الحكم الا فيها استثناء المصنف كان تقول في عكس بعض الانسان حيوان الحيوان انسان فان قيل لا يتأتى قلب جزأى القضية في نحو قولك زيد قام لان الفاعل لا يصح جعله مفعولا أجيب بأنه وان لم يصح جعله بذاته موضوعا بجمعه ل في محله ما يصح أن يكون موضوعا كـ بعض القائم أو بعض من قام ويرتكب هذا في نحو قولك قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد لا يقال لم يحصل قلب لجزأى القضية المذكورة حتى يسمى ذلك عكسا لانا نقول المدار في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوى ان ما كان موضوعا يصح محمول لا بالعكس وان لم يحصل تقديم وتأخير في اللفظ فليعامل (قوله مع بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل انسان فاطق كل فاطق انسان فان بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفاق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل انسان حيوان لو عكس كـ كية ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وان لم يكن موجودا في الاصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أي الايجاب أو السلب وقوله والحكم أي الكلية أو الجزئية (قوله الا الموجب الكلية) استثناء من الاخير وحذف التامن الموجبة ترجيحاً للضرورة فان قيل التعريف لا يدل على الاستثناء لانه للماهية لا للافراد أجيب بأن ههنا ليس تعريفا بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسليم أنه تعريف فإذ كر من تدقيقات المناطقة والمصنف لم يفتن بذلك تفريرا ونسبها للمبتدى أفاده المولى في كبره (قوله فهو ضوؤها الموجب الجزئية) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر فهو ضوؤها الموجبة الجزئية بنقض العيز وسكون الواو واثبات التاء (تنبيه) و علم من كلام المصنف ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية فنقول في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان ومثلها الشخصية الموجبة ان كان محمولها كـ فاقول في عكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد فان كان محمولها جزئيا انعكست كـ نفسها فتقول في عكس هذا زيد زيد هذا وعلم منه أيضا

يلتفت اليه المصنف خصوصا والمصدور بهذا ان المبتدى الذي لم يتنبه لمثل هذا فنامل (قوله تنبيه علم من كلام ان المصنف الخ) حاصل ما يقال ان القضايا انما هي اقسام أربع موجبات ونظيرهاسا وب فالارباع الموجبات عكس كل واحدة منها عكسا مستويا جزئية موجبة حتى الشخصية مطلقا سواء كان محمولها جزئيا أو كلياً على ما قاله العطار والاشخصية التي محمولها جزئي فانها تنعكس كـ نفسها على ما قاله المشي أو لا ما اذا كان المحمول جزئيا فباعتدال الكلية على ما ياتي عن البناني والارباع السوالب تنعكس منها اثنتان وهما السالبة الكلية والسالبة الشخصية التي محمولها جزئي فينتج كسان كـ نفسها فان كان محمولها جزئيا كان محمولها كلياً انعكست سالبة كلية ولا تنعكس منها اثنتان وهما الجزئية السالبة والمجملة السالبة (قوله فان كان محمولها جزئيا انعكست كـ نفسها) قال العطار الذي يظهر ان الشخصية تنعكس جزئية داعما لتفريجهم بأن الموجبات كلها تنعكس

والعكس لازم لغير ما وجد  
به اجتماع الحسنتين فاقتصد  
ومثاله الماهلة السليمة  
لانها في قوة الجزئية  
والعكس في مرتب بالطبع  
\*\*\*\*\*

جزئية وأيضا المحمول  
لا يكون كلياً فيزول زيد  
في هذا زيد بالمسمى يزيد كما  
حق في غيره هذا الموضع  
وعلى هذا يقال في عكس  
هذا زيد بعض المسمى يزيد  
هذا اه وفي الثاني على  
الختصر للسفوسى ان قولهم  
ان الموجبات تنعكس جزئية  
موجبة صحيح في الكلمة  
وأما في الثلاثة الاخر  
فانعكاسها الى الجزئية مقيد  
بأن يكون محمولها كلياً فان  
كان متضمناً لم يحو هذا زيد  
وبعض الانسان زيد وانسان  
زيد فعكسها شخصية في  
الثلاثة تقول زيد هذا وزيد  
بعض الانسان وزيد انسان  
فيه عليه السعد اه وبه  
تدل ما في كلام المحشى فاصل  
(قوله فان كان محمولها جزئياً  
انعكست كنفسها) فان  
قلت قد سلف أن الجزئى  
لا يحمل قلت لا يحمل حمل  
ايجاب وما هنا ليس كذلك  
اه عطار

أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية فتقول في عكس لاشئ من الانسان بمجرى لاشئ من  
الحجر بانسان ومثاله الشخصية السالبة ان كان محمولها كلياً فتقول في عكس ليس زيد بمجرى  
لاشئ من الحجر يزيد فان كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها فتقول في عكس ليس زيد بعمرو  
ليس عمرو يزيد وعلم منه أيضاً أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس  
بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان ومثاله الماهلة الموجبة فتقول في عكس  
الانسان حيوان بعض الحيوان انسان ويصح أيضاً عكسها كنفسها فتقول في عكس المثال  
المذكور الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة فلا عكس لها فلا تقول في بعض الحيوان  
ليس بانسان بعض الانسان ليس بحيوان ومثاله الماهلة السالبة فلا تقول في الحيوان ليس  
بانسان بعض الانسان ليس بحيوان ولا الانسان ليس بحيوان كانه على ذلك المصنف فليأمل  
(قوله والعكس لازم الخ) أل فيه لاهل المعهود وانما هو العكس المستوي وخرج به عكس  
الناقض الموافق والخالف فانه لازم لكل قضية حتى لما وجد فيه اجتماع الحسنتين وهى  
السالبة الجزئية فمثال الاول أن تقول في عكس بعض الحيوان ليس بانسان بعض مالا انسان  
ليس لحيوان ومثال الثاني أن تقول في عكس المثال المذكور بعض مالا انسان حيوان  
ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنتين الماهلة السالبة وقوله لغير ما وجد الخ أى الذى هو السالبة  
الجزئية وانما لم يكن لها عكس لانه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قد بقي اتفاقاً  
في بعض المواد كافي قولنا في بعض الانسان ليس بمجرى بعض الحجر ليس بانسان فانه قد بقي  
الصدق اتفاقاً بخصوص المادتين بل تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول  
فصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص  
فانه يصدق أن يقال بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق أن يقال بعض الانسان ليس  
بحيوان كالايجزى (قوله به) أى فيه وذكر هنا الضمير نظر الانط ما وانه فيما بعد نظر المعناها  
(قوله اجتماع الحسنتين) أى الجزئية والسلب فالجزئية خسة بالنظر للكلمة لانها أشرف منها  
والسلب خسة بالنظر للايجاب لانه أشرف منه (قوله فاقتصد) نقيم للبيت وهو من الاقتصاد  
الذى هو التوسط في الامور ومنه ولا عال من اقتصد أى افتقر (قوله ومنها) أى مثل ما وجد  
به اجتماع الحسنتين وانما الضمير نظر المعنى ما كما هو وقوله الماهلة السالبة أى نحو قولنا  
الحيوان ليس بانسان وانما لم يكن لها عكس لانه لم يبق فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان  
قد بقي اتفاقاً في بعض المواد كافي قولنا في الانسان ليس بمجرى ليس بانسان أو بعض الحجر  
ليس بانسان فانه قد بقي الصدق اتفاقاً بخصوص المادتين بل تخلفه في مادة يكون الموضوع  
فيها أعم من المحمول فصدق سلب الاخص عن افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن  
افراد الاخص فانه يصدق أن يقال الحيوان ليس بانسان ولا يصدق أن يقال الانسان ليس  
بحيوان أو بعض الانسان ليس بحيوان (قوله والعكس) أى باقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ  
الملاوى في كبره وان كان ظاهر سياق كلام المصنف أن المراد العكس المستوي لانه يصدده  
وقوله في مرتب بالطبع أى الذى هو كل من الخلية والشرطية المتصلة وانما كان كل منها ما  
مرتباً بالطبع لان ترتيبه اقتضاء الطبع لكونه لو ازيل تغير المعنى اذ يتأخذ بالموضوع من

المحمول في الجلسة وتأخير المقدم عن التالي في الشرطية المتصلة يتغير المعنى ألا ترى أنك إذا  
قلت في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان يصير المعنى ثبوت الانسانية لبعض  
افراد الحيوان بعد ان كان ثبوت الحيوانية لكل انسان وانك اذا قلت في عكس كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود قد يكون اذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة يصير المعنى  
ثبوت لزوم طلوع الشمس لوجود النهار بعد ان كان ثبوت لزوم وجود النهار لطلوع الشمس  
فتأمل (قوله وليس في مرتب بالوضع) أى الذى هو الشرطية المنفصلة وانما كانت مرتبة  
بالوضع فقط لان ترتيبها لم يقتضه الطبع لكونه لو ازيل لم يتغير المعنى اذ يتأخير المقدم عن التالي  
فيها لا يتغير المعنى ألا ترى أنك اذا قلت في قولهم اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا  
اما ان يكون العدد فردا واما ان يكون زوجا لم يختلف المعنى بل هو شئ واحد بل لم يبدل اذ  
المعنى على كل ثبوت العناد بينهما ولذلك لم يكن الترتيب في ذلك الا بالوضع

\*(باب في القياس)\*

أو في تعريفه وأحكامه وأقسامه وما يتعلق بذلك واعلم أن القياس في اللفظة تقديري شئ على  
مثال شئ آخر كتقديري نحو القماش على الالة الخسبية التي هي مثال للذراع الكلى وفي  
اصطلاح الاصوليين حمل شئ على شئ آخر في الحكم بجماع بينهما كحمل النبتة على الخمر في  
الحرمة بجماع الاسكار فيهما وفي اصطلاح المناطقة ما يعم من كلام المصنف من أنه قول  
مؤلف من قضايا مستلزم بذاته قول آخر ولا يخفى أنه يخرج بقولنا مؤلف من قضايا ما ليس  
كذلك كالقضية الواحدة ولو كانت من الموجبات المركبة فهو زيد قائم بالاطلاق لا دائما لانها  
وان كانت في قوة قضيتين لا يطلق عليهما اسم القضيتين بقولنا مستلزم الخ مالم يكن كذلك  
كالضروب العقيمة لانها لا تستلزم قولاً آخر وانما قلنا بذاته ليخرج قياس المساواة وهو  
ما تركب من قضيتين متعلق بمحمول أو لاهما موضوع أخرهما وان لم يكن من مادة للمساواة  
نحو زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر لانه وان استلزم قولاً آخر وهو زيد مساو لبكر لكن  
لأنه بل مقدمة اجنبية وهي في المثال المذكور مساوى المساوى شئ مساو لثان شئ  
يلبس بخلاف ذلك في نحو قولك الانسان مابين لاقمرس والقمرس مابين للناطق فانه لا يستلزم  
أن الانسان مابين للناطق لانه لا يلزم صدق أن يقال مابين المابين لثان مابين لذلك الثنى وانما  
قلنا قولاً آخر ليخرج نحو قولك كل انسان حيوان وكل حجر جسم لانه لا يستلزم قولاً آخر  
وانما يستلزم احدى مقدمتيه استلزام الكل لجزءه لا يقال التعريف شامل لذلك لانه  
مستلزم لعكسه فيصدق عليه انه مستلزم قولاً آخر لانه قول قد اعتبر وفي اللازم الافراد حيث  
قالوا قولاً آخر فلا بد أن يكون قولاً واحداً وذلك يستلزم قوانين لا قولاً واحداً لان كل قضية منه  
تستلزم عكسها وأورد أنه اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أنفع عين الصغرى  
واذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان أنفع عين الكبرى فكل من هذين القياسين  
لم يستلزم قولاً آخر وانما استلزم احدى مقدمتيه وأجيب بأوجه الجمع منها منع أن نخوذ بأنه  
ينبغي قياساً لفساد احدى مقدمتيه بالجهاد طرفيه فلا تغفل (قوله ان القياس الخ) انما أقي بلان  
للقيد فليتركب لان المقام مقام أن يتعدى في معنى القياس هل هو المعنى الاصولي أو المنطقي

\*\*\*\*\*  
وليس في مرتب بالوضع  
(باب في القياس)  
ان القياس من قضايا أصولاً  
\*\*\*\*\*

(قوله للذراع الكلى) وهو  
ما في الذهن فالذراع حقيقة  
هو ما في الذهن والذي في  
الخارج مثال له (قوله قياس  
المساواة) تسمية قياساً مجاز  
لمساواة القياس من حيث  
اشتماله على نطاق التكرار  
وان لم يكن المكرر فيه  
الحد الوسط وقوله متعلق  
بكسر اللام المراد به الجبرور  
فقط وقوله وان لم يكن من  
مادة المساواة وحينئذ  
فاضافته الى المساواة باعتبار  
بعض الامثلة وقوله اجنبية  
أى ليست مفهومة من  
المقدمتين ولا لازمة لاحدهما  
(قوله هل هو المعنى الاصولي  
أو المنطقي) فيه ان الخطأ  
بهذا التعريف جاهل  
فالقياس المنطقي والمقصود  
من التعريف بيان المعنى  
وكشفه لا التعمين على ان  
المقام يدفع هذا التردد

(قوله والمراد بالجمع الخ) قال بعض مشايخنا من تبعه في فلاحه الى تاويل ٧١ القضاء بما فوق الواحد (قوله النباش)

أى لقبور أو ما هو أعم

(قوله والصحيح الخ) حاصله

أنه تؤخذ نتيجة القياس

الاول وتجعل صغرى

القياس الثانى وهكذا

\*\*\*\*\*

مستلزما بالذات قولاً آخر

ثم القياس عندهم قسمان

فمنه ما يدعى بالاعتراضى

وهو الذى يدل على النتيجة

بقوة واختص بالحالية

\*\*\*\*\*

(قوله البين) أى ما لم يفقر

الى واسطة وغيره ما اتقرر

اليها كتغير كل من المقدمتين

أو أحدهما ليرجع القياس

الى الشكل الاول (قوله

حدوده) أى الثلاثة الأصغر

والأكبر والوسط وسمت

حدود الانها أطراف الحد

لغة الطرف (قوله والثانى

الخ) مثاله كل عدد اما زوج

أو فرد وكل زوج اما زوج

الزوج أو زوج الفرد

وتتبعه كل عدد اما فرد أو

زوج الزوج أو زوج الفرد

وزوج الزوج هو المنقسم

الى زوجين وزوج الفرد

ما لم ينقسم اليهما (قوله

والثالث الخ) مثاله كلما كان

هذا الشيء انسانا فهو حيوان

فكل حيوان جسم متنجس كلما

كان هذا الشيء انسانا فهو

جسم (قوله والخامس الخ)

مثاله كل عدد اما زوج أو فرد

وكل زوج فهو منقسم الى

وحينئذ فالخطاب اما متردد في ذلك أو منزل منزلة المتردد فحسن التوكيد بان (قوله من قضاي) متعلق بما بعده والمراد بالجمع اثنتان فأكثر فعمل المركب من قضيتين فهو قولك العالم متغير وكل متغير حادث والمركب من أكثر فهو قولك النباش أخذ المال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والاول يسمى بسطة والثانى من كذا هذا على رأى من يقول بان القياس المركب قياس واحد والصحيح عند المحققين أنه يرجع الى أقسية بسيطة كما سيأتى بيانه وعليه فيجيب عن ذكر الجمع كالمصنف بأنه أطلق الجمع وأراد المثنى وكثيرا ما يستعمل ذلك أو أنه أراد به التثنية كما تنظر الى صورة التركيب ظاهر أو انما قال المصنف من قضاي ولم يقل من مقدمات لتلازم الدور وذلك لانهم قد عرفوا المقيدة بأنما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلما أخذت هي أيضا في تعريفه لمزم الدور فتأمل (قوله مستلزما) حال من الضمير في قوله صور أو اعترض بأن ذلك يقتضى ان استلزام القياس للنسبة مع التصوير وليس كذلك لانه انما يستلزمها مع راجب بأنه على تسليم ذلك فنقول الحالية تدل على القاطنة وهي في كل شيء بحسبه كما هو شأنه ولا يخفى أن المراد بالاستلزام ما يم بين وغيره فعمل كلامه المركب من الشكل الاول وهو المسمى بالقياس الكامل والمركب من سائر الاشكال وهو المسمى بغير الكامل (قوله بالذات) أى بذاته فالعوض عن الضمير على مذهب الجبر لذلك (قوله قولاً آخر) أى معيار الكل من المقدمات واعترض بأن النتيجة لا بد أن تكون مترتبة من أجزاء المقدمتين وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما وأجيب بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما الا كون أجزائها غير أجزائها فماذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى الذى كورفاهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذى كرى وقوله عندهم أى المناطق (قوله فنه ما يدعى بالاعتراضى) يعنى أن من القياس قسمان يسمى بالاعتراضى لاقتراح حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما بأداة الاستثناء التى هي لكن وسماى قسيم ذاتى وقوله ومنه ما يدعى بالاستثناء الخ (قوله وهو الذى دل الخ) على هذا التعريف يكون مفهومه وجودا بخلافه على تعريفه بأنه الذى لم تذ كرفيه النتيجة ولا تنضم بالفاعل والاول أولى لايها الثانى أنه قد يذ كرفيه منقسم النتيجة بالقوة وليس كذلك لكن الحاصل لهم على ذلك المقابلة بالاستثناء وهو تارة تذ كرفيه النتيجة بالفاعل وتارة يذ كرفيه تنضمها كذلك كما سيأتى بيانه وانما كانت دلالة الاعتراضى على النتيجة بالقوة لا بالفاعل لانها لا تذ كرفيه بصورتها وأن ذكرت فيه مفرقة (قوله واختص بالحالية) يعنى أنه مقصور على الحالية ولا يتعداها الى غيرها قاله ابداعه على المقصور عليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم وهذا ما ذهب اليه المصنف كابن الحاجب والذى عليه الجمهور أنه لا يختص بم ابل قد يتركب من الشرطية وقتنم فيه حينئذ خمسة أقسام الاول المركب من شرطيتين متصلتين والثانى المركب من شرطيتين متفصلتين والثالث المركب من شرطية متصلة وشرطية متفصلة والرابع المركب من حالية وشرطية متصلة والخامس المركب من حالية وشرطية متفصلة وينقسم الى كل قسم من هذه الأقسام الخمسة الاشكال الاربعة الآتية مثال القسم الاول من الشكل الاول أن يقال مساو يعنى يفهم كل عددا ما فردا وينقسم الى متساو بين (قوله وبه قد الخ) بيان ذلك أن الحد الوسط ان كان تابيا الى الصغرى

المركب من متصلتين  
الاقتراي كلا كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود  
وليس البتة اذا كان الليل  
حاصلا فالنهار موجود  
وان كان مقدما فيه مافهو  
الشكل الثالث كفولاث  
منه في القياس المذكور  
كلا كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود وكلا كانت  
الشمس طالعة فالارض  
مضيئة وان كان مقدما  
في الصغرى تاليفي الكبرى  
فالرابع كفولاث منه في  
القياس المذكور كلا كانت  
الشمس طالعة فالنهار  
موجود وكلا كانت الارض  
مضيئة فالشمس طالعة ويان  
تتابع هذه الاشكال مع  
بيان الامثلة لا يلبق هنا  
(قوله وبالعكس في  
الاستثنائي) أي لان الكبرى  
في الاستثنائي هي الشرطية  
والصغرى هي الاستثنائية  
فان تردد كيبه فركبا  
مقدمانه على ما وجبا  
ورتب المقدمات وانظرا  
مصحها من فاسد مختبرا  
فان لازم المقدمات  
بحسب المقدمات آتي  
وما من المقدمات صغرى  
(قوله في الغالب) أي غالب  
الموجبات الكلية التي هي

كلا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل  
يفتح ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل ويان باقي الامثلة يطلب من المطولات  
هذا ويحتمل أن المصنف كان من الحماجب لم يكثر بالمركب من الشرطية لقله جذراه (قوله فان  
تردد كيبه الخ) مقتضى السبب ان الضمير راجع الى القياس الاقتراي لان كلام المصنف  
بصدده لكن الذي قاله بعضهم انه راجع الى القياس من حيث هو لان ما سبذ كره المصنف  
غير مختص بالاقتراي وفيه بعد لا يخفى (قوله مقدمانه) المراد بالجمع هنا وفيما به ما فوق الواحد  
(قوله على ما وجبا) أي على الوجه الذي وجب عندهم ولا يخفى أن ذلك شامل لجميع ما وجب  
فقوله ورتب المقدمات الخ من ذكر الخاص بعد العام ويحتمل تخصيص ما هنا بغير ما صرح به  
بعد كالاتيان بالحد الوسط (قوله ورتب المقدمات الخ) أي بأن تقدم الصغرى على الكبرى  
في القياس الاقتراي ككافي قولاث كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وبالعكس في  
الاستثنائي كما سياتي (قوله وانظرا مصحها من فاسد) أي انظر الصحيح منها من الفاسد والاول  
لا بد أن يكون صحيحا من جهة المأقاة بأن يكون صادقا ومن جهة النظم بأن يكون مستجبا  
لشروط الانتاج وبذلك يعلم أن القاسد شامل للقاسد من جهة المأقاة بأن كان كاذبا ولقاسد  
من جهة النظم بأن كان غير مستجمع لشروط الانتاج (قوله مختبرا) أي حال كون مختبرا  
لما له هي يقينية أو ظنية وهل هي على تاليف منتهج أولا كذا قال الشيخ المولى ولا حاجة كما  
قاله بعض المحققين لقوله وهل هي على تاليف الخ لانه معلوم من قوله وانظرا مصحها من فاسد  
فليتأمل (قوله فان لازم المقدمات الخ) تهمل لمضعون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات آتي  
أي آت بطبعتها او وفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة  
الصدق كان لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك ويتقرر كلام  
المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب  
لازمها وليس كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كافي قولاث كل انسان جاد وكل  
جاد ناطق فان لازمهما هو كل انسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من  
اطراده صدق اطراده صدقا ومن عدم اطراده صدق اطراده صدقا وهذا لا ينافي أنه  
قد يصدق اتفاقا كافي المثال المذكور فليتأمل (قوله وما من المقدمات صغرى الخ) ما سب  
موصول بمعنى التي وصغرى خبرلية قد انحدوف ولله صلة ما ومن المقدمات حال والتقدير  
والتي هي صغرى حال كونه من المقدمات الخ وكان ينبغي للمصنف أن يبين الحد الاصغر  
والا كبر والاولى أولاهم بين الصغرى والكبرى ثم يحكم بوجوب الاندراج لان ضميمه مع  
فصوره فيه الحكم قبل التصور ولذلك مهد الشيخ المولى لكلام المصنف ببيان ذلك حيث قال  
واعلم أن موضوع النتيجة يسمى حدا أصغرا ومحمولها يسمى حدا أكبرا والمذكر في المقدماتين  
يسمى حدا أوسطا والمقسمه التي فيه الاصغر تسمى الصغرى والتي فيه الاكبر تسمى الكبرى  
اه بتصرف وسعي الاول حدا أصغرا لكونه في الغالب أقل أفرادا من الاكبر وسعي الثاني  
حدا أكبر لكونه في الغالب أكثر أفرادا من الاصغر وسعي الثالث حدا أوسطا لتوسطه بين  
طرفي المطالب بمعنى أنه واسطة في النتيجة بينهما لا بمعنى أنه متوسط بينهما لانه انما يظهر

أخص وغير الغالب كونه سار باله نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق ضاحك ولا يكون ٧٣ أعم لان الكلام في النتيجة

الموجبة الكلية أفاده

البيان (قوله يجب اندراج

في الاوسط) أي اندراج كل

فرد فرد من افراده في مفهوم

الايوسط واستشكل هذا

الاندراج بأن الاوسط قد

يكون مساويا للاصغر فهو

كل إنسان ناطق وكل ناطق

حساس واحد المتساويين

لا يصدق انه مندرج في

صاحبه لان معنى اندراج

شيء في شيء أن يكون الشيء

الثاني شاملا للاول ولغيره

وأجاب السعد بأن مرجع

القياس الى استفادة الحكم

على ذات الاصغر بمفهوم

الايوسط وهو أعم قطعاً وان

كان مفهوم الاصغر مساويا

نحو كل إنسان ناطق وكل

ناطق حساس ونحو كل

ناطق إنسان وكل إنسان

حيوان أو كان أعم نحو

بعض الحيوان إنسان وكل

إنسان ناطق اه يوسى

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

فيجب اندراجها في الكبرى

وذات حد أصغر صفراهما

وذات حد أكبر كبراهما

وأصغر فذلك ذوات اندراج

ويوسط يلحق لدى الاتحاج

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

في الشكل الاول كما يؤخذ من كلام الشيخ المولى في كبريه وقال بعضهم يمكن التزام أن التوسط لفظي في جميع الاشكال الا أنه في بعض بالاعمال وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو البقية لرجوعها للاول وصحت المقدمة التي فيها الاصغر صفري لاشغالها على الحد الاصغر وصحت المقدمة التي فيها الاكبر صفري لاشغالها على الحد الاكبر (قوله فيجب اندراجها في الكبرى) هكذا عبارة القوم ولا يخفى ما فيها من التسامح لانها تقتضي أن الصفري بصورتها يجب اندراجها في الكبرى بصورتها وليس مراد ابل المراد أن الاصغر الذي اشتملت عليه الصفري يجب اندراجها في الاوسط الذي اشتملت عليه الكبرى وذلك كما في قول كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم وهذا الاندراج متحقق في الاستثناء أيضاً بتأويله بالاقتران بأن يقال في محول كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان هذا الانسان وكل انسان حيوان كذا قيل وصحت فيه بعض المحققين بأنه لا حاجة لذلك لان مثال الاتحاج في الاستثناء ليس على هذا بل على أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه أو نحو ذلك كما سيأتي (قوله وذات حد أصغر) بالتنوين للضرورة وكذا قوله وذات حد أكبر واعلم أنه جرى على أنفسهم أصغر و صفري وأكبر وكبرى وليس يلزم لانهم لا يريدون تفصيلا على معنى من وانما يريدون معنى فاعل وفاعله كما في قول النورين جله صفري وجله كبرى وقول العرويين فاعله صفري وقامله كبرى وكما في قول ابن هاني

كان صفري وكبرى من قفاقتها \* خصصا مدر على أرض من الذهب أفاده المولى في كبريه (قوله وأصغر فذلك ذوات اندراج) أي في الاكبر كما صرح به المصنف في شرحه وبمحمل الاندراج هنا على اندراج الاصغر في الاكبر مع جله في السابق على اندراجها في الاوسط اندفع كما قاله بعض المحققين الاعتراض على المصنف بأن كلامه تنكرار فان قيل اندراج الاصغر في الاكبر لا يتأتى في السلب نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر لان الحد الاكبر مبين للاصغر أجيب بما قاله بعضهم من أن معنى اندراجها فيه في صورة السلب انضمام سلب الاكبر عليه فتأمل (قوله ويوسط يلحق لدى الاتحاج) أي لانه انما أتى به ليتوصل به الى المطلوب فعمد الوصول اليه لا يوفق به فهو كالآلة في ذلك

♦ (فصل في الاشكال) \* أي في بيانها وبيان شروطها وما يتعلق بذلك (قوله عنده هؤلاء الناس) يعنى المناطقة وقيد بذلك لان الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على جملة الشيء مطلقا (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هذمتها الحاصلة من اجتماع الصفري مع الكبرى باعتبار طرفي المظالم مع الحد الاوسط فأي كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالحذف واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال فلا تسمى هيئتهما شكلا (قوله من غير أن تعتبر الاسوار) ظاهره أن عدم اعتبار الاسوار شرط في الشكل كما أن اعتبارها شرط في الضرب وعلى هذا فبين الشكل والضرب التباين لكن الذي أفاده سدي سعيد أن معنى قول المصنف من غير أن تعتبر الاسوار من غير التماثل اعتبارها فالتفتي انما هو شرط اعتبارها وحقيقة ضبط باعتبارها وعدم اعتبارها وعينه فيبين الشكل والضرب التماثل وهو مخصوص باطلاق لآن كل ضرب شكلا ولا يمكن واستبعد

الشيخ المولى ذلك من كلام المصنف لكنه هو الانسب بقوله ضرب وب الاشكال أى أنواعها  
 فان قيل القياس لا يشغل الاعلى سورين فلم يجمع المصنف حيث قال من غير أن تعتبر الاسوار  
 أحبيب بانه جمع نظرا الى أن السور في حد ذاته أربعة أقسام السور الكلبي الإيجابي والسلبى  
 والجزء الإيجابي والسلبى كما تقدم وبأن اللام للنسب ولك أن تقول أراد بجمع المنفى كما تقدم في  
 نظائره (قوله اذ ذلك بالضرب الخ) يحتمل أن اذعاه لهية ويحتمل أنها وقتية وعلى الاول فاسم  
 الإشارة راجع للمذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف المتقدم والضمير عائدا لاسم الإشارة  
 والمفعول لأن هيمته قضيتي القياس مع اعتبار الاسوار بشار لها بالضرب وعلى الثاني فاسم  
 الإشارة راجع لاعتبار الاسوار والضمير عائدا للمذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف  
 السابق والمفعول وقت اعتبار الاسوار بشار لهية قضيتي القياس بالضرب والمراد بالاشارة هنا  
 الدلالة فاللام في قوله له معنى على كما يستفاد من كلام الشيخ المولى في كبريه والحاصل أن  
 الضرب باسم لهية قضيتي القياس الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي  
 المألوف مع الحد الوسط بشرط اعتبار الاسوار كأن يلاحظ كون هاتين القضيتين كليتين  
 بخلاف الشكل فانه اسم لهية المذكورة لانه هذا الشرط بل بشرط عدم اعتبار الاسوار أو بلا  
 شرط على ما تقدم فلا تغفل (قوله وللمة دسات) المراد بجمع المنفى كما مر وقوله فقط مقدم من  
 تأخير لان حقها التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أى بالنظر  
 لاحواله من جهة في الصغرى ووجهه في الكبرى ووجهه في ما ووضعه في ما ووضعه في الصغرى  
 ووجهه في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله حل بصغرى الخ) أى كافي قولك كل انسان حيوان وكل  
 حيوان جسم وهذا وما بعده تفصيل ويان لما قبله (قوله يدعى بشكل أول) أى يسمى بذلك ولا  
 يخفى ما في ذلك من التسامح لان ظاهره أن المسمى بالشكل الاول المذكور من الحل والوضع مع  
 ان المسمى به انما هو الهية الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله ويدرى أى بشكل  
 أول فقيه المذهب من الثاني دلالة الاول (قوله ووجهه في الشكل) أى كافي قولك كل انسان  
 حيوان ولا ينبى من الخبر بحيوان (قوله ثانيا عرف) أى عرف شكلا ثانيا معنى أنه سمى بذلك  
 فيكون المصنف قد ضمن عرف معنى سمى (قوله ووضعه في الشكل) أى كافي قولك كل حيوان  
 حساس وبعض الحيوان ناطق (قوله ثانيا ألف) أى ألف شكلا ثالثا معنى انه سمى بذلك  
 فيكون قد دخله التضمن كما مر في نظيره (قوله عكس الاول) أى وضعه بالصغرى ووجهه  
 بالكبرى كافي قولك كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان (قوله وهى على الترتيب في  
 التكميل) يعنى أن الاشكال الاربعة على الترتيب المتقدم في الشكل فأكملها الشكل الاول  
 لانه على الترتيب الجارى على مقتضى الطبع حيث كان فيه الانتقال من الموضوع الى الحد  
 الوسط ثم الحد الوسط الى المحمول وبلى الشكل الاول في الكمال الشكل الثاني لانه أقرب  
 الاشكال الباقية اليه لما ركنه في الصغرى التي هي أشرف المقدمتين لاشغالها على موضوع  
 المطلوب وهو أشرف من محموله الذى اشتمل عليه الكبرى لانه متبوع والمحمول تابع له فانه  
 انما طلب لاجله والمتبوع أشرف من التابع ولا يعارض هذا أن المحمول محط القائلين لأن  
 المقبول قد يختص بمزيد لا توجد في الفاضل وبلى الشكل الثاني في الكمال الشكل الثالث

اذ ذلك بالضرب له يشار  
 وللمقدمات أشكال فقط  
 أربعة بحسب الحد الوسط  
 حل بصغرى ووجهه بكبرى  
 يدعى بشكل أول ويدرى  
 ووجهه في الشكل ثانيا عرف  
 ووضعه في الكل ثانيا ألف  
 وراجع الاشكال عكس الاول  
 وهى على الترتيب في التكميل

لان فيه قربا الى الشكل الاول لمشاركته في الكبرى وان كانت اخس المقدمتين لاشتمالها  
 على محمول المطلوب وهو اخس من موضوعه كما علم مما تقدم ونعمت المرتبة الاخيرة للشكل  
 الرابع لانه لا قرب فيه الى الشكل الاول أصلا لخالفتها في كل من المقدمتين (قوله فثبت عن  
 هذا النظام الخ) أي ففي أي تركيب يعدل فيه عن النظام المتقدم في الاشكال الاربعة كأن  
 لم يوث فيه بالحد الوسط كما لو قيل كل انسان حيوان وكل حجر جمد فالتركيب فاسد النظام وهذا  
 نفي ربح على قوله وللمقدمات أشكال الخ لكن قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى  
 عنه لانه اذا لم يذكرا أحد الحدود الثلاثة فمعلوم أنه لا اتحاج بالضرورة اهـ (قوله أما الاول الخ)  
 غرض المصنف بذلك بيان ما يشترط لاتحاج كل شكل وذلك لان ضروب كل شكل بحسب  
 القسمة العقلية ستة عشر لان صفراء اما كلية واما جزئية وعلى كل اماموجبة واما سالبة  
 وكذلك كبراء فاذا ضربت الاربعة الصغريات في الاربعة الكبرى كان الحاصل ماذ كرا لكن  
 ليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للاتحاج وما عداه عقيم للمناطق في بيان  
 ذلك طريقان أحدهما يسمى طريق الاسقاط وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب العقيمة  
 صريحا والمنتجة تلويحا والآخر يسمى طريق التخصيل وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب  
 المنتجة صريحا والعقيمة تلويحا على عكس الاول وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق  
 الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى ثمانية ضروب لانه اذا لم تكن  
 الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية وعلى كل لاتنتج مع الاربعة  
 الكبرى وبالشرط الثاني أربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الضمير أن  
 الصغرى موجبة فاما ان تكون جزئية موجبة أو جزئية سالبة وعلى كل لاتنتج مع الصغرى  
 الموجبة الكلية أو الجزئية فاذا ضمت هذه الاربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر  
 ضربا وبطريق التخصيل أن يقال الصغرى لاتكون الاموجبة وحينئذ اما كلية أو جزئية  
 وعلى كل تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية أو سالبة الكلية فضروره المنتجة اربعة كما  
 سيصرح به المصنف \* الضرب الاول أن يكون مركامن موجبتين كلتيني فهو كل انسان  
 حيوان وكل حيوان جسم ونتيجته كلية موجبة وهي في المثال المذكور كل انسان جسم  
 \* الضرب الثاني أن يكون مركامن موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى فهو كل انسان  
 حيوان ولاتنتج من الحيوان بمجموع نتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور لاتنتج من  
 الانسان بمجموع \* الضرب الثالث أن يكون مركامن موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية  
 كبرى فهو بعض الحيوان انسان وكل ان فاطن ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال  
 المذكور بعض الحيوان ناطق \* الضرب الرابع أن يكون مركامن موجبة جزئية صغرى  
 وسالبة كلية كبرى فهو بعض الحيوان انسان ولاتنتج من الانسان بمجموع ونتيجته سالبة جزئية  
 هي بعض الحيوان ليس بمجموع ووجه كون النتيجة تارة تكون سالبة كلية وتارة تكون سالبة  
 جزئية الى غير ذلك يعلم من قول المصنف فيما يأتي وتتبع النتيجة الاخس الخ (قوله فشرطه  
 الايجاب الخ) لا يعني أن الشرط الاول من حيث التكيف والشرط الثاني من حيث الكم  
 وإنما كان ماذ كشرطا لاتحاجه لانه لو اتنى ايجاب الصغرى لاضطربت النتيجة فقد تصدق كما

فثبت عن هذا النظام يعدل  
 ففاسد النظام اما الاول  
 فشرطه الايجاب في صفراء  
 وأن ترى كلمة كبراء

(قوله الاسقاط) أي اسقاط  
 الضروب العقيمة (قوله  
 التخصيل) أي تخصيل  
 الضروب المنتجة



في قولنا لاشئ من الانسان بهجور وكل حجر جاد وقد تكذب كالأوباد الكبرى في المثال  
المذكور بقولك وكل حجر بهجور وكذا الوانفت كلبه الكبرى فقد تصديق كافي قولك كل انسان  
حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كالأوباد الكبرى في المثال المذكور بقولك  
وبعض الحيوان صهال فافهم (قوله) والثاني أن يختلفا في الكيف (الخ) يعنى أنه يشترط لانتاج  
الشكل الثانى شرطان اختلاف مقدمته في الكيف وكتابة الكبرى بربان المنهج والعقيد من  
هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الأول وهو اختلاف مقدمته في  
الكيف عما يشترط لانه اذا لم يختلفا في الكيف فاما أن يكونا موجبتين أو سالبتين وعلى  
كل فاما أن يكونا كليتين أو جزئيتين أو الصغرى كلية والكبرى جزئية أو بالعكس وبالشرط  
الثاني وهو كتابة الكبرى أربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرض أنها  
اختلفا في الكيف فاما أن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة أو بالعكس وعلى كل فاما  
أن تكون الصغرى كلية أو جزئية فاذا ضمت هذا الأربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني  
عشر ضربا وبطريق التوصل أن يقال المقدمتان لا يكونان المختلفتين كقفا وذلك صادق  
بأن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة وبالعكس وعلى كل فالصغرى اما كلية أو جزئية  
فضروريه النتيجة أربعة كالاول كما سيذكره المصنف \* الضرب الاول أن يكون مر بكامن موجبة  
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بهجور ونتيجته  
سالبة كلية كبرى وهي في المثال المذكور لاشئ من الانسان بهجور \* المضرب الثاني عكس  
الاول نحو لاشئ من الانسان بهجور وكل حجر جاد ونتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور  
لاشئ من الانسان بهجور \* الضرب الثالث أن يكون مر بكامن موجبة جزئية صغرى وسالبة  
كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحجر انسان ونتيجته سالبة جزئية وهي  
في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بهجور \* الضرب الرابع أن يكون مر بكامن سالبية  
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان  
ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بناطق وانما أنتج هذا  
الشكل دائما سالبية للزوم السلب في احدى مقدمتيه كما علم من كلام المصنف (قوله) له شرط  
وقم لا يخفى أن الاول من حيث الكيف والثاني من حيث الكم وانما كان ما ذكره شرطا  
لا تباحه لانه لو اتى اختلافهما في الكيف بأن كانتا موجبتين أو سالبتين اضطربت النتيجة  
أما في الموجبتين فلا نعلم تصديق كافي قولك كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقد تكذب  
كالأوباد الكبرى في هذا المثال بقولك وكل فرس حيوان وأما في السالبين فلا نعلم  
تصديق كافي قولك لاشئ من الانسان بهجور ولاشئ من الفرس بهجور وقد تكذب كالأوباد  
الكبرى في هذا المثال بقولك ولاشئ من الناطق بهجور وكذا الوانفت كلمة الكبرى فقد  
تصدق كافي قولك كل انسان حيوان وبعض الحجر ليس بهجور وقد تكذب كالأوباد الكبرى  
في هذا المثال بقولك وبعض الجسم ليس بهجور (قوله) والثالث الايجاب في صغرها (الخ)  
يعنى أنه يشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان أحدهما من حيث الكيف وهو ايجاب  
الصغرى والإسرح من حيث الكم وهو كتابة احدى المقدمتين وانما كان ما ذكره شرطا لا يتحققه

والثاني أن يختلفا في الكيف مع  
كتابة الكبرى له شرط وقع  
والثالث الايجاب في صغرها  
وأن ترى كتابة احدهما

(قوله) وهو كتابة احدى  
المقدمتين) المراد به عدم  
جزئيتهما معا فصدق  
بكونهما كليتين ويكون  
احدهما كلية والاخرى  
جزئية

(قوله وأيد بعض الفضلاء الخ) قال الملوى وكان من درج على الاول اعتبر كنية ٧٧ المتقدمين أى والسكاة ولوسالة

أشرف من الجزئية ولو  
موجبة (قوله على ما اشترط  
للكل الاول) وهو كنية  
الكبرى لان كبراه سالية  
كلية وايجاب الصغرى لانها  
موجبة جزئية ولا يخفى ان  
الثاني أعنى ايجاب الصغرى  
مستلزم للضربين (قوله  
ولو كان مر بكامن كليتين)  
أى كافى الضربين الاولين

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦  
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

(قوله الا ان كان الاصغر  
مسوقا بالسور الكلى  
الخ) بأن كان السور  
الكلى داخل عليه متصلا  
به فى الصغرى كافى الضربين  
الاولين من الشكل الاول  
والثاني اه صبان (قوله  
أوفى عكسها) كافى  
الضرب الثالث من الشكل  
الرابع ويشترط أضاف  
كلية النتيجة على مذهب  
المتأخرين من كون المنتج  
من الرابع غائية أضرب  
أن تكون الكبرى كلية  
تحرز عن الضرب الثامن  
منه فان الاصغر فيه مسود  
بالسور الكلى فى عكس  
صغرا ومع ذلك لا ينتج الا  
جزئية سالية أفاده الملوى  
فى كبره فالأكتفاء باشرط  
كون الاصغر مسورا  
بالسور الكلى انما هو على  
مذهب المتقدمين انتهى صبان

لانه لو اتى ايجاب الصغرى لا ضطرت النتيجة فقد صدق كفى قوله لاشئ من الانسان يصح  
وكل انسان ياتق فقه تصديق وقد تكذب كالأبدلت الكبرى فى هذا المثال بقولت وكل انسان  
جسم وكذا الواتقف كلية اجزاءهما كفى قولك بعض الحيوان انصان وبعض الحيوان ناطق  
وقد تكذب كالأبدلت الكبرى فم هذا المثال بقولك وبعض الحيوان صاهل وبين المنتج  
والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى  
غائية ضرورية لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالية كلية أو سالية جزئية  
وعلى كل لا تنتج مع الاربع الصكبريات بالشرط الثاني وهو كلية احدها مضربان لانه اذا لم  
تكن احدهما كلية مع كون القرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون الكبرى موجبة  
أو سالية فاذا ضم هذان الضربان الى الثمانية المتقدمة كانت الجملة عشرة أضرب و بطريق  
التحصيل أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة وهى حينئذ اما كلية وهى تنتج مع الاربع  
الكبريات واما جزئية وهى تنتج مع الكلية الموجبة أو السالية فضرره النتيجة سلبية كما  
سيدكره المصنف الضرب الاول أن يكون مر بكامن موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان  
وكل انسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ناطق  
الضرب الثاني أن يكون مر بكامن موجبة كلية صغرى وسالية كلية كبرى نحو كل انسان  
حيوان ولا شئ من الانبياء يفرس ونتيجته سلبية جزئية وهى فى المثال المذكور بعض  
الحيوان ليس يفرس الضرب الثالث أن يكون مر بكامن موجبة جزئية صغرى وموجبة  
كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان حساس ونتيجته موجبة جزئية وهى  
فى المثال المذكور بعض الانبياء حساس وجعل هذا الضرب ثالثا وما قبله ثانيا هو ما درج  
عليه الكاتب ومن تبعه واختاره الامام السنومى فى شرح مختصره وقال ابن الحاجب  
وجاعة بالعكس وأيد بعض الفضلاء بأن المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية  
كبرى ينتج الايجاب والمركب من موجبة كلية صغرى وسالية كلية كبرى ينتج السلب  
والايجاب أشرف من السلب الضرب الرابع أن يكون مر بكامن موجبة كلية صغرى  
وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية  
وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الخامس أن يكون مر بكامن موجبة  
جزئية صغرى وسالية كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان يجرى ماد  
ونتيجه سالية جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الانسان ليس يجرى ماد وجعل هذا الضرب  
خامسا وما قبله رابعا هو ما عليه الامام السنومى كصاحب الكشف نظر التقدم ما تركب  
من الموجبتين وعكس صاحب التسمية نظر التقدم ما اشتمل على ما اشترط للشكل الاول  
الضرب السادس أن يكون مر بكامن موجبة كلية صغرى وسالية جزئية كبرى نحو كل انسان  
حيوان وبعض الانسان ليس يفرس ونتيجته سالية جزئية وهى فى المثال المذكور بعض  
الحيوان ليس يفرس وانما ينتج هذا الشكل كلية ولو كان مر بكامن كليتين لان النتيجة لا تكون  
كلية الا ان كان مسورا بالسور الكلى فى الصغرى أو فى عكسها وليس كذلك هنا  
فانما تأمل (قوله ورابع عدم جمع الطرفين الخ) بمعنى أنه يشترط لاتاج الشكل الرابع أن لا يجمع

فيه خستان سواء كانتا من جنسين أعنى جنس الكرم و جنس الكيف أو من جنس واحد الا  
 في الصورة التي استثناهما المصنف وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة  
 كلية كما سيذكر المصنف فتنتج الصغرى المذكورة مع تلك الكبرى بل لا تتحقق الاممها فتخلص  
 من هذا انه اذا كانت صغرى هذا الشكل غير موجبة جزئية اشترط لاتحاجه أن لا يجمع فيه  
 الخستان واذا كانت موجبة جزئية اشترط لاتحاجه أن تكون الكبرى سالبة كلية لانه لو اتنى  
 شرط من هذين الشرطين لا اضطررت النتيجة كما اوضحه الامام السنوسى في شرح مختصره  
 وبيان المنهج والعقيد من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط باشرط عدم اجتماع  
 الخستين في القسم الاول غناية ضرور لانه اذا كانت الصغرى سالبة جزئية لم تنتج مع  
 الكبرى اى الاربع واذا كانت سالبة كلية لم تنتج مع ثلاثة منها وهى السالبة بقسميها والموجبة  
 الجزئية واذا كانت موجبة كلية لم تنتج مع السالبة الجزئية وباشترط كون الكبرى سالبة  
 كلية في القسم الثانى ثلاثة ضرور لانه اذا كانت الصغرى موجبة جزئية لم تنتج مع الموجبة  
 بقسميها ومع السالبة الجزئية فاذا ضمت هذه الثلاثة الى الثمانية قبلها كانت الجملية احد عشر  
 وبطريق القصد مل أن يقال الصغرى لا تكون سالبة جزئية وحينئذ فاما أن تكون موجبة  
 كلية وهى تنتج مع الموجبة بقسميها ومع السالبة الكلية واما أن تكون سالبة كلية وهى تنتج  
 مع الموجبة الكلية فقط واما أن تكون موجبة جزئية وهى تنتج مع السالبة الكلية فقط  
 فضروره المنتجة خمسة كما سيذكر المصنف الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين  
 كلتاهما فحوكل انسان حيوان وكل ناطق انسان وتنتجته موجبة جزئية وهى في المثال المذكور  
 بعض الحيوان ناطق الضرب الثانى أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وموجبة  
 جزئية كبرى فحوكل انسان حيوان وبعض الناطق انسان وتنتجته موجبة جزئية وهى في  
 المثال المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الثالث أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى  
 وموجبة كلية كبرى فحوكل انسان من الانسان بجماد وكل ناطق انسان وتنتجته سالبة كلية وهى  
 في المثال المذكور لاشئ من الجهادى ناطق الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة كلية  
 صغرى وسالبة كلية كبرى فحوكل انسان حيوان ولاشئ من الاقرب من انسان وتنتجته سالبة  
 جزئية وهى في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بفارس الضرب الخامس أن يكون مركبا  
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو ما استثناه المصنف بقوله لا بصورة الخوض  
 بعض الحيوان افسان ولاشئ من الجهادى حيوان وتنتجته سالبة جزئية وهى في المثال المذكور  
 بعض الانسان ليس بجماد . واعلم ان ما ذكره المصنف في هذين مذهب الاقدمين وذهب بعض  
 المتأخرين وتبعه كثيرون الى أن شرط اتحاج هذا الشكل ايجاب مقدمته مع كلية الصغرى  
 أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما . واما على ذلك ان المنتج من ضرور به ثمانية وعلمه  
 فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى فحوكل بعض  
 الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان وتنتجته سالبة جزئية وهى في المثال المذكور بعض  
 الجهادى ليس بناطق والضرب السابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية  
 كبرى فحوكل انسان حيوان وبعض الجهادى ليس بانسان وتنتجته سالبة جزئية وهى في المثال

المذكور بعض الحيوان ليس بجماذو الضرب الثامن أن يكون من كامن سالبة كلية صغرى  
وموجبة جزئية كبرى نحو لاشئ من الحيوان بجماذو بعض الانسان حيوان وتبقيته سالبة  
جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماذو ليس بالإنسان ويشترط لاتحاج هذه الاضرب الثلاثة  
زيادة على ما مر شروط طلب من المطولات وقد مر بعضهم الى الضروب المنتجة من كل شكل  
لكن مع الجري على ما رجع عليه الكافي ومن تبعه وعلى ما مضى عليه صاحب التفسير  
في الشكل الثالث ومع الجري على ما ذهب اليه بعض المتأخرين من أن المنتج من ضروب  
الشكل الرابع غائية فقال

كريم كبركم لقلب بجعبه \* كوي بالثياب للفؤاد تحصلا  
كحبل له لفظ كأن بطفه \* لنفسى سهاما كالنسايا توغلا  
كلئى كل كهف ليس بالحلب كاذبا \* بداللا كزبه كم سناجلا  
كنى كل كل بل أنسا كان كاذلا \* انطفاه بالورى ساد كم علا  
كان سناه للدهج بدرفا حنظن \* وخذ صدر كالم تعلم الشكل مجلا  
فكاف لكلى وباه لموجب \* وسين لسلب الجزء واللام أمجلا

وعلم من قوله فكاف لكلى الخ أن كلاما من التاء والجسيم والعين والفاء ليس من الزمر فتأمل  
(قوله الابصورة) أى فى صورة وقوله ففيها يستبين أى فى تلك الصورة يظهر جمع الخمسين  
قال ابن التاء زائد ثان وفى يستبين مع الخمسين سناد الخذو بالواو بعد الذال وهو اختلاف  
حركة ما قبل الروى: ففتح وغيره وهو جازم المولدين كائن على شيخ الاسلام زكريا فى شرح  
الجزئية وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الجزء آخر الشطر الاول وآخر  
الشطر الثانى كما هاروقد مر ما فيه فتنبه (قوله صغراهما الخ) هذا بيان للصورة المستفاد وقد  
تقدم القيد لها فلا تغفل (قوله ففتح الخ) آفاه للسببية لان ما تقدم سبب لما سيذكره وحله  
المنتج تسعة عشر على ما جرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ما ذهب اليه  
بعض المتأخرين فاثنتان وعشرون (قوله لا قول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف  
والاصل من ضروب أول (قوله كالثان) أى فى أن المنتج له أربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم  
للتعريف فى الذكور ويحتمل أنه للترتيب ففى الرتبة لان الشكلين الاولين أشرف من الآخرين كما  
علم عامر (قوله فتنه) أى فالمنتج له ستة فتنه وله ستة خبرية راجحة وذوق والناس زائدة (قوله  
ورابع بخمسة الخ) الجار والمجرور متعلق بقوله قد أتجوا الباء بمعنى فى والمعنى أن الشكل  
الرابع قد أفتخ فى خمسة اضرب وقد عرفت أن هذا مذهب الاقدمين فتنبه (قوله وغير ما ذكره  
لن يتجوا) وجهه خمسة وأربعون ضربا بناء على ما ذكره المصنف من أن المنتج من الشكل  
الرابع خمسة فقط وذلك لان الضروب العقلية باعتبار جميع الاشكال أربعة وستون  
فاذا أسقطت المنتج وهو تسعة عشر بناء على ما مر بقى خمسة وأربعون وأما على ما ذهب اليه  
بعض المتأخرين فاثنتان وأربعون لان المنتج عندهم اثنتان وعشرون فاذا أسقطته بنى اثنتان  
وأربعون (قوله وتتبع النتيجة الاخس) كان مقتضى الظاهر أن يقول الخفاء لان الموصوف  
ذلك المقدمة وهي مؤنثة لكنه ذكر باعتبارنا وابل المقدمة بالقول قال بعض المحققين ويمكن  
أن اتد كير لوقوع الاخس على الكيف ولا يخفى أن أفعل التفضيل ليس على بابه

الابصورة ففيها يستبين  
صغراهما موجبة جزئية  
كبراها سالبة كلية  
فتفتح لاول أربعة  
كالثان ثم ثالث فتنه  
ورابع بخمسة قد أتجوا  
وغير ما ذكره لن يتجوا  
وتتبع النتيجة الاخس من  
تلك المقدمات هكذا زكن

(قوله فكاف لكلى) أى  
موجب (قوله وباه لموجب)  
أى جزئى (قوله واللام  
أمجلا) أى أطلاق أى أطلق  
السلب فيها عن الجزئية  
فهي للسلب الكلى (قوله  
وهو اختلاف حركة ما قبل  
الروى) عبارة الصبان  
وهو اختلاف حركة ما قبل  
الردف بقصص مع غيرها  
والردف حرف اللين قبل  
الروى

(قوله وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال) قال العطار وهذا المعنى لان المقام اما خطابي واما استدلالى والاول وهو مقام الخطابات والمهاورات لا يحتاج لاراد الحج فلا دليل له على الثاني لا بد فيه منها واذا كانت اربعة كلها محذورة فمن أين يطالع الخطاطب عليها الا بد من ذكرها لالزام الخصم كافي الدليل الا لزامى وتحقيق ما هو مقتضى استدلال كافي الدليل التحقيق وامانه يحذف الدليل رأسا ويقال ان في هذا المقام دليلا محذورا فالحال ان يقل به أحد على أن قولنا ان المحاورات تطوى فيها الأدلة فمن أين الاطلاع وقد حذفت كلها ولم يبق ما يدل عليها ولا يطالع على الغيب الاعمال الغيب والشهادة اه ولا يخفى ما فيه (قوله من المعلوم أن وهنا ليست مانعة خلوا الخ) قال العلامة النصبان بعد ذلك وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات ان ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاثة نحو العالم اما أن يعبد الله أو ينفع الناس قال العطار هذا أعجب مما تقدم لان أوفى حذراتها لا توصف بكونها مانعة جمع أو خلوا عند النجاة ولا عند المناطقة فان أراد ان التركيب الذى احتوى عليها يعنى قول المصنف والحذف الخ قضية مانعة جمع أو خلوا فمنوع لان المصنف لم يرد الحكم بالتناقض يحذف بعض ٨٠ المقدمات أو النتيجة وانما غرضه الاخبار بان كل واحد من الاسرين ساقط لا يقال

يمكن ارجاع كلامه لقضية منفصلة فاقاله اما ان تحذف بعض المقدمات أو النتيجة لا فاقول هذا تركيب آخر ليس هو التركيب الذى الكلام فيه على أنالوسلنا جدلا ان ما ذكره المصنف بعينه قضية منفصلة تقول \*\*\*\*\* وهذه الاشكال بالجلي مختصة وليس بالشرطى والحذف في بعض المقدمات \*\*\*\*\* انها مانعة جمع ومنه لذلك تجوز حذف البعض مع النتيجة يعين على صحة المثالين اللذين ذكرهما وقد ابطالهما فان قلت أو هذه

الخصمية ليست متحققة في كل من الطرفين فهو بمعنى الخسيس (قوله هكذا كن) أى فهم وعلم هكذا (قوله وهذه الاشكال الخ) الباء داخلة على المقصود عليه فالمعنى أن الاشكال الاربعة المذكورة متصورة على الجلى ولا تتعدا الى الشرطى وهذه طريقة المصنف والراجح أنها لا يختص بالجلي بل تكون في الشرطى أيضا لان جعل الحد الوسط تاليا في الصغرى مقدم ما في الكبرى يسمى شكلا أول وجعله تاليا في ما يسمى شكلا ثانيا وجعله مقدم ما يسمى شكلا ثالثا وجعله مقدم ما في الصغرى تاليا في الكبرى يسمى شكلا رابعا فقال الاول أن تقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل وعلى هذا القياس (قوله بالجلي) أى بالقياس الجلى ويحتمل أن المراد كما أشار اليه الشيخ الملوى بالقضية الجلية وعليه فمذكور المصنف لتأويل القضية بالقول (قوله وليس بالشرطى) هذا قصر مع ما علم وكان مقتضى الظاهر أن يقول وليست بشئ التاثير لان الضعيف للاشكال لكن المصنف نظر للتأويل بالمذكور كما أشار اليه الشيخ الملوى والمعنى وليست هذه الاشكال ملتبسة بالقياس الشرطى أو بالقضية الشرطية على نظير ما تقدم (قوله والحذف في بعض المقدمات) أى لبعضها فى معنى اللام والمراد ببعضها احداها اما الصغرى واما الكبرى لا ما يشمل جزأ من أجزاء المقدمة الواحدة ويؤخذ من كلام المصنف انه لا يجوز الحذف في كل المقدمات وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال كما قاله بعض المحققين وقوله أو النتيجة من المعلوم أن وهنا ليست مانعة خلوا لوان لا يقع حذف أحدا وليست مانعة بجمع أيضا لجواز

ما حقيقته اذ ليست للشك ولا للاجهام كما لا يخفى ولا للتخيير والاباحة لان ما يسبق ان يطلب ولا طلب هنا قلت من حذف معاني أو أنها اقدير ادبها افراد كل واحد من الماهطوفين في وقت كقولك كنت أكلت التين أو العنب تريد هذا مرة وهذا مرة فدخلت أو الافراد فانها طاب يعلم من هذا انه لم ير الشك ولا الاجهام بل قصد انه لا يجوز جمع بينهما أو فرد كل واحد منهما مانعة الجلال السبوطى في حاشية مغنى اللبيب عن شراح المفضل للاذلى وأسلم من هذا جعلها للتنويع اذا دخل هذا كله هل ان جوابه المنقول عن السعد غير محتاج اليه على انه لم يقل عبارته كما هي فان نصها هكذا اعلم ان كل ما استعملت فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاثة لانه قال في الاشارات وقد يكون لغیر الحقيقة اصناف اخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلوك فقولنا رأيت اماريدا واما عروا العالم اما أن يعبد الله واما أن ينفع الناس اه وهذه العبارة تنادى بان الكلام في خصوص القضية المنفصلة لا في اقرعهم بالالزام ان كل موضع استعملت وفيه كان فيه انفصال وهذا قول يقلل ذلك أحد ألا ترى الى مثال الاباحة جالس الحسن أو ابن سيرين وقد تناقيا للاضراب ولغيره فان معانيها تنويف عن العشرة اه ولا يخفى ما فيه

حذف البعض مع النتيجة فتلخص من هذا ان صور المحذوف خمس حذف كل واحدة وحذف  
 الصغرى مع النتيجة وحذف الكبرى معها لحذف الصغرى وحدها كما في قولك في مقام  
 الاستدلال على دعوى ان زيدا محذوف لان كل زمان محذوف في محذوف والكبرى وحدها كما في  
 قولك في هذا المقام لانه زمان فهو محذوف وحذف النتيجة وحدها كما في قولك في المقام المذكور  
 لانه زمان وكل زمان محذوف والصغرى مع النتيجة كما في قولك في ذلك المقام لان كل زمان محذوف  
 وحذف الكبرى معها كما في قولك في المقام المتقدم لانه زمان فليحفظ (قوله لعلم) أى عند العلم  
 بالمحذوف فاللام بمعنى عندوا حترز بذلك عما اذا فقد العلم به فلا يجوز حذفه (قوله وتنتهى  
 الخ) الضمير لامقدمات المعلومة من السياق كما قال الشيخ المولى في كبرىه وفيه أنها مذكورة  
 صراحة كما لا يخفى وقوله الى ضرورة أى الى ذات ضرورة بمعنى الى مقدمات ضرورة ومثلها  
 المقدمات المسئلة ومحل ما ذكر كما هو ظاهر اذا لم تكن المقدمات نفسها ضرورية كما في قولك  
 الاربعة عددي ينقسم الى متساو بين وكل عددي ينقسم الى متساو بين زوج أو مسلة كما في قولك  
 مشير الى فعل غي غير حق هذا ظلم وكل ظلم قبيح والافلامعنى له في الاول ولا حاجة اليه في الثاني  
 فتلخص أن المقدمات ان لم تكن ضرورية ولا مسلة لا بد أن تنتهى الى مقدمات ضرورية  
 أو مسلة فاذا قلت مثلا في الاستدلال على حدوث الاجرام الاجرام صفاتها حادثة وكل ما كان  
 كذلك فهو حادث افتقر كل من مقدمتي هذا الدليل الى الاستدلال عليه حتى ينتهى الى  
 ما ذكر فمستدل على الصغرى بقولك الاجرام صفاتها متغيرة وكل متغير حادث والاولى من  
 هاتين المقدمتين لا تحتاج الى الاستدلال لكونها ضرورية بالمشاهدة والثانية تحتاج الى  
 الاستدلال بأنه ان كان التغيير من عدم الى وجود كما الوجود طارئا وذلك هو معنى الخدوث  
 وان كان من وجود الى عدم كان الوجود جائزا والجارى لا يكون الاحاد ناوتستدل على الكبرى  
 بقولك كل من صفاته حادثة لا يعزى عن الحوادث وكل ما لا يعزى عن الحوادث لا يسبقها كل  
 ما لا يسبقه فاجاد فقد انتهت كل من الصغرى والكبرى الى الضرورة ولا عبرة باعتراضات  
 الفلاسفة على بعض تلك المقدمات لانها مجرد مكابرة وقوله لما من دور الخ وجهه أنه لو لم تنته  
 المقدمات الى ذلك لزم توقف العلم به اعلى غيرها وكذا الخلال في ذلك الغير وهكذا فان عدنا الى  
 بعض الاوائل لزم الدور وهو توقف شئ على ما يتوقف عليه وان هبنا لا الى غاية لزم التسلسل  
 وهو توقف امر على امر آخر متوقف على امر آخر وهكذا الى ما لا نهاية واعلم أنه يوجد  
 في بعض النسخ زيادة أربعة آيات متطابقة في هذا الشكل الاول اليه ومنها  
 وخبر أول من الاشكال • البسم مردود بلاشكال  
 فالثان مردود بعكس الكبرى والثالث اردده بعكس الصغرى  
 ورابع بعكس ترتيب يرد • أو المقدمات هكذا ورد  
 وأقول منها هو المعتبار • لانه من ههنا المـدار  
 والمتبادر أنهم اليه من كلام المـصنف لما فيه من عدم الاطراد في جميع الاضرب اذ قوله  
 الثالث مردود بعكس الكبرى لا يظهر الا في ضربين من ضرورية الاول والثالث فقال الضرب  
 الاول أن تقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان ينجح لاشئ من الانسان بجبر كما إذا  
 أردت برده الى الشكل الاول عكست بحسب ما بيان القول هكذا كل انسان حيوان ولا شئ

أو النتيجة لعلم آتى  
 وتنتهى الى ضرورة  
 من دور أو تسلسل قد زينا

(قوله ان صور المحذوف  
 خمس) تتبع العلامة الصبيان  
 واعترضه الطاربان  
 الصور ثلاثة وهى التى  
 اقتصر على المولى وأطال  
 في ذلك فراجع له لم ما فيه

من الحيوان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو لاشئ من الانسان بحجر ومثال الضرب الثالث  
أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فاذا  
أردت رده الى الشكل الاول عكست كبراه بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من  
الانسان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بحجر وانما يمكن ظاهرا في كل  
من الضرب الثاني والرابع لأن الضرب الثاني مركب من سالبة كلية مغررى وموجبة كلية  
كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضرورية العقبة لأن صغرا سالبة  
وكبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لاتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا  
يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا  
لاشئ من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان أنتج لاشئ من الحجر بانسان فاذا أردت رده الى  
الشكل الاول عكست الصغرى وجعلتها كبرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل  
انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر فتعكس النتيجة الى  
قولنا لاشئ من الحجر بانسان وهو المطلوب ولأن الضرب الرابع مركب من سالبة جزئية  
صغرى وموجبة كلية كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضرورية  
العقبة لما تقدم فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بديل الافتراض وقد بينه الامام السنوسي  
في شرح مختصره بما طول ذكره وقوله والثالث اردده بعكس الصغرى لا يظهر الا في أربعة  
أضرب من ضرورية الاول والثاني والثالث والخامس مثال الضرب الاول كل انسان حيوان  
وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا  
بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج المطلوب بعينه وهو بعض  
الحيوان ناطق ومثال الضرب الثاني كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بقرس ينتج بعض  
الحيوان ليس بقرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض  
الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بقرس ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس  
بقرس ومثال الضرب الثالث بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ينتج بعض الانسان  
جسم فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الانسان  
حيوان وكل حيوان جسم ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان جسم ومثال الضرب  
الخامس بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بجسم ينتج بعض الانسان ليس بجسم فاذا  
أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ  
من الحيوان بجسم ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بجسم وانما يمكن ظاهرا  
في كل من الضرب الرابع والسادس لأن الضرب الرابع مركب من موجبة كلية صغرى  
وموجبة جزئية كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضرورية العقبة  
لأن كبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لاتاج الشكل الاول كلمة الكبرى فلا يمكن رده بذلك  
وانما يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا كل انسان  
حيوان وبعض الانسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول  
عكست الكبرى وجعلتها صغرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل  
انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو

المطلوب ولان الضرب السادس مركب من موجبة كلمة صغرى وسالبة جزئية كبرى ولورد  
الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضروريه العقيدة لما ذكر فلا يمكن رده بذلك وانما  
يمكن رده بدليل الافتراض وقد ذكره الامام السنوسي في شرح مختصره بالانساب ذكره هنا  
وقوله رابع الخ على التوزيع لان الشق الاول اعني عكس الترتيب بالنسبة الثلاثة أضرب  
من ضروريه الاول والثاني والثالث فمثال الضرب الاول أن تقول كل انسان حيوان وكل  
ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم  
عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان  
فتم عكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب الثاني أن تقول  
كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل  
الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان  
حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتم عكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو  
المطلوب ومثال الضرب الثالث أن تقول لاشئ من الانسان يجماد ينتج كل ناطق انسان ينتج  
لاشئ من الجماد ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن  
تقول هكذا كل ناطق انسان ولاشئ من الانسان يجماد ينتج لاشئ من الناطق يجماد فتم عكس  
النتيجة الى قولنا لاشئ من الجماد ناطق وهو المطلوب والنتق الثاني أعني عكس المقدمات  
بالنسبة للضرب الرابع والخامس فمثال الضرب الرابع أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من  
الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست  
مقدمته بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس ينتج المطلوب بعينه  
وهو بعض الحيوان ليس بفرس ومثال الضرب الخامس أن تقول بعض الحيوان انسان ولا  
شئ من الجماد يجيى حيوان ينتج بعض الانسان ليس بجماد فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست  
مقدمته بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان يجماد ينتج المطلوب  
بعينه وهو بعض الانسان ليس بجماد وهذا ما يسره الله تعالى على هذه الايات فاحفظه  
\* (فصل في الاستثنائي) \* اعلم المصنف ترجم هذه الترجمة لطول العهد والافسك مقتضى  
الظاهر انه لا حاجة اليها لان قوله ومثله الخ معطوف على قوله فنه الخ كالايجزى \* واعلم ان  
الاستثنائي موافق من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى  
صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية  
والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى  
لان أفاط الاستثنائية على نحو النصف من أفاط الشرطية وأيضا لاعتبارهما بالترتيب  
الاقتراضي بأن جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من جمالية وشرطية لوجوبه  
الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاد اقلت مثلا كلما كان هذا انسا فانه حيوان لكنه  
انسان وجدته في قوة قولنا هذا انسان وكل ما كان انسانا فانه حيوان وتبينه حين نتيجته ولا  
يجوز ان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده المولى في كبريه (قوله ومنه ما يدعى  
الخ) أي من القياس من حيث هو ما يسمى بالاستثنائي لما تقدم من اشتماله على الاستثنائية  
المذكور فيها أداة الاستثنائي وهي لكن وانما سميت أداة استثنائية مع كونها أداة استثنائية

♦♦♦♦♦  
\* (فصل في الاستثنائي) \*  
♦♦♦♦♦  
ومنه ما يدعى بالاستثنائي  
♦♦♦♦♦



اشبه الاستقراء بالاستقناء في احداثه فيما قبله شألم يوجد فيه كذا كره ابن يعقوب مسبوطا  
 (قوله يعرف بالشرط) يحذف المبدأ ويشتملها سائكة للوزن أي يسمى بالشرطي لاشتماله على  
 الشرطية كما في وانما لم يدم الافتراض بذلك مع انه قد يتركب من الشرطية على الراجح لعدم  
 لزوم ذلك فيه فانه قد يتركب من محض المحليات بل هذا هو الاكفره كذا يؤخذ من كلام  
 المولى في كبره (قوله بلا امتراء) أي بلا شك (قوله وهو الذي دل الخ) يعني أن القياس  
 الاستثنائي هو الذي دل على النتيجة بالفعل أو على ضدّها كذلك فالاول اذا استثنيت عين  
 المقدم كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالتالي  
 موجود والتالي اذا استثنيت نقيض التالي كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود لكن النهار ليس موجود فالشمس ليست طالعة (قوله أو ضدّها) المراد بالضد هنا  
 معناه العكس وهو مطلق المذاتي فالرفع ما قد يقال الضدان هما الامران الوجوديان اللذان  
 بينهما مخالفة الخ وما هنا ليس كذلك كما أشار لذلك الشيخ المولى (قوله بالفعل) أي بأن  
 يكون ذلك مذكورا فيه بصورة وقوله لا بالقوة تصرّح بما علم (قوله فان كان الشرطي الخ)  
 غرضه بذلك بيان كيفية اتّحاح القياس الشرطي وقوله هذا اتصال أي بأن كانت شرطية متصلة  
 وقوله أنتج وضع ذلك وضع التالي أي أنتج اثبات المقدم في الاستقناء اثبات التالي في النتيجة  
 لأن المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت لازمه ومثال ذلك أن تقول كلما كان  
 هذا انسانا كان حيوانا فكأنه انسان فهو حيوان وقوله ورفع تال رفع أول أي أنتج نتي  
 التالي في الاستقناء ثبوت المقدم في النتيجة لأن التالي لازم للمقدم واتّحاح اللازم يقتضي اتّحاح  
 الملزوم ومثال ذلك أن تقول كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فكأنه ليس بحيوان فليس  
 بانسان (قوله ولا يلزم في عكسهما) يعني أنه لا يلزم الاتّحاح في عكس وضع المقدم وهو وضع  
 التالي ولا في عكس رفع التالي وهو رفع المقدم فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا  
 فكأنه حيوان لم ينتج أنه انسان ولأنه ليس بانسان واذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان  
 حيوانا فكأنه ليس بانسان لم ينتج أنه ليس بحيوان ولأنه حيوان ولا يرد نحو كلما كان هذا  
 انسانا كان فاطقا لأن استلزام وضع التالي فيه لوضع المقدم ورفع المقدم رفع التالي ليس  
 بصورة لقياس بل لخصوص المادة (قوله لما انجلا) أي لما انضج من أنه قد يكون التالي أهم  
 من المقدم كما في قولك كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ولا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص  
 ولا رفعه ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه (قوله وان يكن منفصلا الخ) أي بأن  
 كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنها إما أن تكون مانعة للجمع والخلو معا وهذا هو القسم  
 الاخص وإما أن تكون مانعة للجمع فقط وإما أن تكون مانعة للخلو فقط ولذلك كان القياس  
 المنفصل ثلاثة أقسام الاول مانعهما وهو الاخص وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة هما  
 والثاني مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة للجمع فقط والثالث مانع الخلو  
 فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة للخلو فقط وقد بين المصنف كيفية اتّحاح كل من  
 هذه الاقسام على الترتيب المذكور وذكر الاول أربع نتائج ولكل من الثاني والثالث نتيجتين  
 كما ساقى بيانه (قوله فوضع ذ أنتج رفع ذلك) أي فاثبات أحد الطرفين ينتج نتي الآخر لأنه  
 مجتمع واجتماعهما فاذا قلت مثلا العاد امانا يكون زوجا واما أن يكون غرضا فكأنه زوج أنتج

يعرف بالشرط بلا امتراء  
 وهو الذي دل على النتيجة  
 أرضدها بالقول لا بالقوة  
 فان كان الشرطي ذا اتصال  
 أنتج وضع ذلك وضع التالي  
 ورفع تال رفع أول ولا  
 يلزم في عكسهما لما انجلا  
 وان يكن منفصلا فوضع ذ  
 ينتج رفع ذ والتالي العكس كذا

(قوله بأن يكون ذلك  
 مذكورا فيه بصورة)  
 تصوير لا دلالة على ذلك  
 بالقول بل بنبه ان المراد  
 بالدلالة على ذلك الاشتمال  
 عليه لا ما يتبادر منها وهو  
 الافادة حتى يرد ان الافتراض  
 يفيد أيضا النتيجة بالفعل  
 ثم لا يرد انه تقدم في تعريف  
 القياس انه يجب مغايرة  
 القياس للنتيجة لقوله فيه  
 مستلزما بالذات قولاً  
 آخر لان المراد بالمغايرة أن  
 لا تكون النتيجة مشغلة  
 على احدى المقدمتين وهي  
 فوالجمل في جز احدهما  
 لا عين احدهما



ان لم ليس المطلوب بل للخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولتعمل خطاياكم فكانت  
قال واثته الى اسقرار ذلك اسقرارا ومقتضى هذا ان في كلام المصنف باقية على معناها وقال  
الشيخ المولى في كبره انها هي مع فكانت قال مع الاسقرار على ذلك اسقرارا فاما تأمل (قوله)  
متصل النتائج الذي حوى الخ لا يخفى ان متصل النتائج ومفصولها قسمان من القياس  
المركب والاول هو ما ذكر في نفسه نتائج نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل  
انسان حساس وكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا وانما يسمى بذلك  
لوصف نتائج مقدماته والثاني هو ما لم يذكر فيه نتائج نحو كل انسان حيوان وكل حيوان  
حساس وكل حساس نام وهكذا وانما يسمى بذلك لتصل نتائج عن مقدماته كذا يؤخذ من كلام  
الشيخ المولى ومقتضاه ان النتيجة تذكرفي القسم الاول مرتين مرة نتيجة ومرة مقدمة والذي  
يفسده كلام ابن يعقوب انهم ائذ كرفيه مرة واحدة نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس  
فكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا قال بعض المحققين والانصاف  
ان هذا وجه وان لم يجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب الظاهر اه لكن الاول هو  
الذي يقتضيه قول المصنف فيما تقدم واقلب نتيجة الخ فليتنبه (قوله كل سوا) أي كل من  
متصل النتائج ومفصولها سوا في افادة المطلوب (قوله وان يجوز في على كلى استدلال) لا يخفى ان  
كلامه من قوله يجوز في وقوله على كلى متعلق بقوله استدلال والخزفي كالكلية مفعول موصوف ومخذوف  
والقدير وان استدلال بحكم جز في على حكم كلى وقوله فذا بالاستقراء عندهم عقل اسم الإشارة  
عائد للاستدلال المفهوم من قوله استدلال والجار والمجرور متعلق بقوله عقل على تخصيصه معنى  
سمى والضمير للمناطقة وصريح هذا ان المصنف يفسر الاستقراء بالاستدلال بالحكم الجزفي  
على الحكم الكلي كما في قول كل حيوان يحرك فكل الاسفل عند المضغ لان الانسان يحرك فكل  
الاسفل عند المضغ والحمار يحرك فكل الاسفل عند المضغ والبغل يحرك فكل الاسفل عند المضغ  
وهكذا بعد ان تتبعت معظم الجزئيات فوجدته كذلك فظننت ان سائر الجزئيات مثل ذلك  
العظم مع ان بعض الافراد ليس كذلك كالتفاسيح فانه يحرك فكل الاعلى عند المضغ وهذا وفسر  
بعضهم الاستقراء بالحكم الكلي على الكلي بما وجدنا كثيرا من ثبوتاته وكلا هذين التفسيرين  
ضعيف والصحيح كما قاله السعد ما ذكره حجة الاسلام من انه تصفح امور جزئية ليحكم بحكمها  
على امر يشمل تلك الجزئيات ثم ان كانت تلك الامور جميع الجزئيات كان ذلك التصفح  
استقراء تاما وان كان اكثرها كان استقراء ناقصا كذا قال بعض أهل التحقيق ومثله  
في جميع الجوامع ومقتضاه انه يشترط في الاستقراء الناقص ان تكون الامور المتضمنة أكثر  
الجزئيات وهو ما جرى عليه كثير من المناطقة ويلزم عليه خروج ما يكون نصف الجزئيات  
ناقل فلا يكون استقراء واستشكله ابن قاسم في الايات بأنه قد استند الفقهاء في مسائل الى  
الاستقراء مع ان الامور المتضمنة فيها ليست أكثر الجزئيات كما في حكمهم بان أقل البيض  
يوم وليلة وأكثر خمسة عشر يوما وغالبه ست أو سبع فانهم قد صرحوا بان مستند الامام  
الشافعي في ذلك الاستقراء ومعلوم انه لم يتصفح جميع نساء العالم ولا أكثر من كان في زمانه  
فالوجه ترك التأييد بالاكثر وان قبيح به كثير من المناطقة نعم فبني التأييد بالبعث الذي

متصل النتائج الذي حوى  
يكون أو مفصولها كل سوا  
وان يجوز في على كلى استدلال  
فذا بالاستقراء عندهم عقل

يحصل بتصفحه ظن عموم الحكم اهـ بتصرف (قوله ولو كسه يدعى الخ) أى ومفيد عكسه  
يدعى الخ كما أشاره الشيخ المولى فى كبره وذلك لان عكس ما ذكره والاستدلال بالكلى على  
الجزئى وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقى وإنما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما فلا  
بد من تقدير المضاف الذى كور فى كلام المصنف (قوله وهو الذى قدمته) أى فى قوله ان القياس  
من قضايا صور الخ (قوله وحيث جرت على جزئى حل) باسكان الياء الثانية للوزن وقوله لجامع  
أى بين المشبه والمشبه به وذلك كافى قولك التسمية حرام كالتمر بجامع الاسكار واركانه أربعة  
مشبه ويسمى هذا أصغر ومشبه به ويسمى أصلا وحكم ويسمى هذا كبر وجامع ويسمى  
هذا أوسط كذا يؤخذ من شرح المولى الصغير وفى شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المناطقة  
لكنه لم يذكر أن المشبه به يسمى أصلا فى اصطلاحهم فليراجع (قوله فذلك تمثيل جعل)  
اسم الإشارة عائد للعمل المتهوم من قوله حل وصريح هذا أن المصنف يفسر التمثيل بـ حل  
جزئى على جزئى فى الحكم لجامع بينهما وهو غير مخالف لما ذكره السعدى من أنه تسمية جزئى بجزئى  
فى معنى مشترك بينهما مثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل بذلك المعنى فليست أم  
(قوله ولا يفيد القطع بالدليل الخ) المراد بالدليل المدلول فالمراد أن كلام من قياس الاستقراء  
وقياس التمثيل لا يفيد القطع بالمدلول الذى استدل عليه بهما أما الاول فلانه ربما يكون بعض  
الانفرادات التى تنصفها على خلاف ما تصفحه كما تقدم توضيحه ومن هذا يعلم أن الكلام هنا  
فى خصوص الاستقراء الناقص لا فيما يشمل الاستقراء التام لانه يفيد القطع بالذى استدل  
عليه به كما اذا انصرفت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت لازمالها فاستدلنا  
بذلك على أن كل حيوان ممت وأما الثانى فلانه لا يلزم من تشابه الامرين فى شئ أهم ما كذلك  
فى شئ آخر (قوله قياس الاستقراء والتمثيل) الاضافة للعكس أو أن قوله والتمثيل معطوف عن  
الاستقراء بـ جلا حظة المضاف المحذوف لدلالة المضاف الاول عليه فاندفع الاعتراض بأن كلام من  
الاستقراء والتمثيل قياس مستقل ومقتضى عبارة أن مجموعهما قياس واحد  
\* (فصل فى أقسام الحجية) \* وجعلنا ستة لان المصنف سميذ كرا أنها تنقسم الى عقلية وعقائبة  
وأن الثانية تنقسم الى خمسة أقسام وانما سميت الحجية بذلك لان المقسم بها يخرج خصمه (قوله  
وحجة) مبتدأ والمرسوخ لا لبدان فيها قصه الخس أو التفصيل وقوله عقلية نسبة للعقل لاستنادها  
اليه وان كان العقل هو المدرك لها وهى ما كان كل من مقدمتيها أو احدها هـ ما من الكتاب  
أو السنة أو الاجماع تصريحا واستنباطا فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية  
مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلتا هما أو احدهما فليجيب بأنه لا يلزم من جعل البرهان  
من أقسام العقلية انه لا يكون الاعقليا على انه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما  
مقدمته عقائبة لانهم انما يجحدون عن العقليات أفاده المولى فى كبره وقوله عقلية نسبة  
للعقل لاستنادها اليه (قوله أقسام هذى) أى العقلية وقوله خمسة جلية أى واضحة عند أهل  
المنطق (قوله خطاية) هى بفتح الخاء ما ركب من مقدمات مقبولة ومن مقدمات مظنونة  
فمثال الاول أن نقول العمل الصالح يوجب الفوز وكل ما كان كذلك لا ينبغي اهماله ينبغى أن  
العمل الصالح لا ينبغي اهماله ومثال الثانى أن نقول فلان يطوف بالدليل بالصلاح وكل من كان

و عكسه يدعى القياس المنطقى  
وهو الذى قدمته لحقق  
وحيث جرت على جزئى حل  
لجامع فذلك تمثيل جعل  
ولا يفيد القطع بالدليل  
قياس الاستقراء والتمثيل  
\* (فصل فى أقسام الحجية) \*  
وحجة عقلية وعقائبة  
أقسام هذى خمسة جلية

(قوله مقبولة) هى القضايا  
التي صدرت من متكلم  
يعتقد الناس فيه اعتقادا  
جديلا اما لمرسوخا أو كاترا  
فى رضى ناس يحلهم الله  
بجلاية القبول والحجة فما  
يرد من قبلهم يراه الناس  
حقا وان لم يكن كذلك واما  
لاختصاصه بصفة ظاهرة  
تقتضى حسن الاعتقاد  
كزيادة علم أو عمل كالقضايا  
الماخوذة من علماء السلف  
والمقبولة من علماء الوقت  
وعباد الزمان اهـ يوسى  
(قوله مظنونة) هى القضايا  
التي ترجح فى الذهن صدقها  
مع تجويز تقيضها اهـ يوسى

(قوله ترغيب الخاطب) أي أو ترغيبه وهذا هو الأصل عندهم والافقد تستعمل للرد على المدعى في دعواه (قوله من مقدمات تنبسط منها النفس) سواء كان في نفسه صادقة أو كاذبة يقينية أو غيرهما والقديما لا يعتبرون في الشعر الوزن بل هو التخييل وهو

انقباض النفس أو انبساطها والمحددون يعتبرون مع التخييل الوزن والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور لان (قوله المראה) هي علفة لطيفة لازقة بالكلمة مفرزة للمرة بكسر الميم (قوله متووعها الفصل) أي تنقايها قوله من مقدمات مشهورة هي القضايا التي عرفها جميع الناس سواء كانت يقينية في نفسها ولا بسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة تتعلق بنظام أحوالهم نحو العدل حسن والظلم قبيح وامالها في طماعهم من الرأفة نحو مواساة الفقراء محمودة أو من الفيرة والجميسة نحو كشف العورة مذمومة

حطابة شعر وبرهان جدل وخامس مفسدة نات الامل (قوله أرملة) هي القضايا التي سلمها الخصمان لينبأ عليها حكما في دفع كل من الخصمين صاحبها سواء كانت صادقة أم لا يقينية أم لا (قوله بكلام يشغل فكهو) كان يسبه أو

كذلك متبادر من ينتج ان فلا تامة تلخص وصحبت بذلك لان القصد صحتها ترغيب الخاطب فيما يقوله كايمة له الخطيئة (قوله شعر) هو بكسر الشين ماركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض فالأول نحو قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمر وكل خمر باقوتة سيالة ينتج هذه باقوتة سيالة فان النفس تنبسط من ذلك والثاني نحو قول من يريد التنفير من العسل هذا عسل وكل عسل مرتمه موعنة ينتج هذا مرتمه موعنة والمرارة والمرارة وضبطها بعضهم بالالد وعليه فهي ما يجتمع في الجرح من القبيح ويصح في موعنة كسر الواو المشددة وقصها فالأول على انها متووع النفس والثاني على انها متووعها الفصل وصحبت بذلك لان الغرض منه ترغيب النفس أو ترهيبها كايمة له الشعراء (قوله وبرهان) سيالي انه ماركب من مقدمات يقينية نحو قولك زيد انسان وكل انسان حيوان ينتج زيد حيوان وصحبت بذلك لانه مأخوذ من البره وهو القطع لما فيه من قطع الخصم عن المنازعة (قوله جدل) هو بفتح أوله ماركب من مقدمات مشهورة أو مسألة اما عند الناس واما عند الخصم فقال الأول أن تقول الظلم قبيح وكل قبيح يشين ينتج الظلم يشين ومثال الثاني أن تقول الاحسان خير وكل خير يزين ينتج الاحسان يزين ومثال الثالث أن تقول زيد خير عدل وكل ما هو كذلك به حل به ينتج قول زيد عدل به وصحبت بذلك لانه يقع في الجادلة وهو حسن ان كان المقصود به حسنا بل قد يجب كالمظهر من بطل الناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من يحسن ذلك مجادلته افادهم بعضهم (قوله وخامس مفسدة) هي في الأصل الحكمة المعوثة والمراد بهم اماركب من مقدمات وهمية كاذبة أو شبهة بالحق وليست به أو شبهة بالمشهورة وليست بها فالأول كأن تقول الجرح رميم وكل ميت جراح ينتج الجرح جراح والثاني كأن تقول مشيرا الى صورة قمرس على نحو حائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج هذا صهال والثالث كأن تقول في شخص يتكلم بالعلم على غير هدى هذا يتكلم بالفساد العلم وكل من كان كذلك فهو عالم ينتج هذا عالم وتسمى مشاغبة ومنها المغالطة الخارجية وهي أن يغفل أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ليظهر للناس أنه غلبه ويستقر بذلك جهله وهي شيرة في زماننا هذا وهي حرام ما لم تدع الضرورة اليه في دفع نحو كافر من رافضى أو مدعي غزلي ومن ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني أنه أقبل على مجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أهدر رؤس الرافضة فالتفت الى أصحابه فقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم تر أننا أنزلنا الشياطين على الكافرين فوزعهم أزا وقد وقع له غير ذلك حتى تعجب الناس لفطنته واعداده للامور أشباهها ومن ذلك أيضا ما وقع لبعض الأشياخ انه بحث مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهو فقال له هذا العلم الذي قرأته علم الأصول معرضا به لا يفرق بين علم الأصول وغيره لا يغلطه فقال له لم يلبس بالتوراة معرضا به انه كان أصله من اليهو ودون ذلك أيضا ما وقع له أنه سأله بعض المعتنقين في دهره وكان أهوا فقال هل يجوز أن يجمع الله بين

الليل والنهار فقال له قد جمع الله بينه ما في وجهك فأخبرك بالحاضر ون أفاده المألوف في كبره  
 (قوله نلت الامل) أى أعطيت ما أملت من تحصل العلوم مثلا (قوله أجهل البرهان) أى  
 أقولها لانه يتركب من المقدمات البقينية ويليها الجدول لانه يتركب من مقدمات قرينة من  
 البقين لانها اما مشهورة أو مسلمة ثم الخطابة لانها تتركب من مقدمات مظنونة ثم الشعر لانفعال  
 النفس به ثم السقطة وانما لم يرتبها المصنف هكذا ضرورة النظم (قوله ما ألف الخ) عطف  
 بيان على البرهان أو خبرا ببدء المحذوف وشملت المقدمات في كلامه الضرورية والنظرية  
 والعقلية والنقلية على ما تقدم واعلم أن البرهان قسمان لمي وإلى وذلك لان الحد الوسط لا يد  
 أن يكون علة للمطلوب ذهنا والام يصح الاستدلال ثم لا يخلو فاما أن يكون علة في الخارج أيضا  
 بمعنى انه سبب فيه كما في قولك زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فينج زيد  
 محموم فان تعفن الاخلاط بمعنى خروج الطبايع عن الاستقامة علة لثبوت الحمى في الخارج كما  
 هو علة لفي الذهن ويسمى البرهان حثيثا لافادته الالهية التي هي العلة وسميت بذلك لانه  
 يقال في السؤال عنهم اوما بأن لا يكون كذلك كما في قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط  
 فينج زيد متعفن الاخلاط فالحمى ليست علة لثبوت تعفن الاخلاط في الخارج بل الواقع  
 العكس ويسمى البرهان حثيثا لافادته انية الحكم أى ثبوته وسمي بذلك لانه يقال فيه ان  
 كذا والحاصل انه متى استدلل بالعلة على المعلول كان البرهان لما ومتى استدلل بالمعلول على العلة  
 كان البرهان انيا أفاده المألوف مع زيادة (قوله من أوليات الخ) بدل من قوله من مقدمات الخ  
 فان قيل ظاهر كلام المصنف يقتضي أن البرهان لا يتركب الا من هذه الضروريات الست  
 مع أنه قد يتركب من النظريات كما مر أجيب بأنه قد تقدم أنه اذا تتركب من نظريات وجب أن  
 تنتهي للضروريات وحيث قد ذكرنا أنه متركب منها فهو متركب من هذه الضروريات الست  
 اما حقيقة واما حكما والاوليات هي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولك  
 الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء وضبط بعض الحقائق الاوليات بضم الهمزة  
 وسكون الواو وفتح الالام وتخفيف الباء على انه جمع أولى لكن الذي جرى على الالسة اوليات  
 بفتح الهمزة وتشديد الواو وكسر الالام وتشديد الباء وهو صحيح أيضا على انها منسوبة الى الاول  
 لحكم العقل بها من أول وهلة اذ لا تنوقد على شئ بعد تصور الطرفين بل هو المنعني في المتن لانه  
 هو الموافق للوزن (قوله مشاهدات) هي القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدات بالحس  
 الباطني كقولك الجوع ومثله واما القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدات بالحس الظاهر  
 فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف لكن تسمية الاوليات بالمشاهدات والثانية  
 بالمحسوسات انما هو اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقه ما والافضل منها ما سعى  
 باسم الآخر ولذلك جعله ما به بعض الحقائق قسما واحدا وجعل القسم السادس القضايا التي  
 قياساتها معها وهي ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولك  
 الاربعة زوج فان العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين وتلك  
 بواسطة ان الاربعة تنقسم الى متساويين وكل متقسم الى متساويين زوج وانما لم يذكر المصنف  
 هذا القسم لانه انما حكم على الضروريات وهو في الحقيقة من النظريات وانما ساعده كثير

\*\*\*\*\*  
 أجهل البرهان ما ألف الخ  
 من مقدمات البقين تنقتر  
 من أوليات مشاهدات  
 \*\*\*\*\*

من الضروريات لان قضايها كانت قياسا تم الاتعيب عن الذهن عند تصور الطرفين صارت  
 كأنها ضرورية وعلم من هذا ان العدد على كل ستة فتعطفن (قوله بجريبات) هي ما يدركها  
 العقل بواسطة تكرار يقيد اليقين كقولك السقمونيا مسهلة للصغراء وكلام المصنف  
 مبني على أن الجريبات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات للاحاطة بقياس خفي  
 وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات وهذا والتجربة الذي رجع عليه كثير من  
 العلماء كما قاله بعضهم أنهم من الظنيات (قوله متواترات) هي ما يدركها العقل بواسطة السماع  
 عن جمع يؤمن بواطئهم على الكذب كقولك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ظهرت المهجزة على  
 يديه والصحيح أنه لا يشترط عدد مخصوص بل المدار على كون المخبرين بمنع بواطئهم على  
 الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والاحوال وكلام المصنف مبني على أن المتواترات  
 من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات  
 والنظريات (قوله وحدهيات) هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس بين يقيد العلم  
 كقولك نور القمر من نور الشمس كما تقدم وكلام المصنف مبني على أن الحدهيات من  
 الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات والتجربة الذي رجع عليه كثير من العلماء أنهم من  
 الظنيات (قوله ومحسوسات) هي ما يدركها العقل بواسطة الحس الظاهر كقولك الشمس  
 مشرقة وقد تقدم أن الفرق بينا وبين المشاهدات انما هو اصطلاح المصنف وابن الحاجب  
 ومن واقفهما والافضل منه ما يسمى باسم الآخر واعترض على التعبير بالمحسوسات بأنهم جمع  
 محسوس وقياس اسم المفعول محسوس لا محسوس لانه انما يقال أحس زيد كذا أو بكذا وقياس  
 اسم المفعول منه ما ذكر وأجيب بأنه قد توسع في مثل ذلك هذا وذهب بعضهم الى أن الحس  
 لا يقيد اليقين لغاطه في أمور (قوله فتلك جملة اليقينيات) يريد عليه أن اليقينيات قد تنكسر  
 نظرية فكيف يحصرها في الضروريات ويجاب بأنما كانت النظريات لا بد وان تنتهي  
 للضروريات صارت كأنها ضرورية كما مر (قوله وفي دلالة المقدمات على النتيجة الخ) أي وفي  
 افادة المقدمات للنسبة الخ كذا قال بعضهم وهو الانسب بكلام المتن مما أشار اليه المولى من  
 أن المراد بالدلالة الارتباط وفي كلام المصنف حذف والتقدير وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات  
 على العلم أو الظن بالنسبة فتأمل (قوله خلاف آتى) أي على أربعة أقوال كما فصله المصنف بعد  
 (قوله عتلى) خبر بمتدا محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلي والمراد عقلي بلا تولد ولا تعبدل  
 ليغابر قول المعتزلة بالتولد فانه يستلزم أنه عتلى وان كانوا يدعون أنه عادي وذلك لانهم أخذوا  
 قولهم بالتولد في هذه المسئلة وفي غيرها من مذهب الفلاسفة في الاسباب الطبيعية وهو أنها  
 تؤثر في مسبباتها بطبيعتها الى وجه اللزوم العقلي عند وجود الشرط وانتفاء المانع غاية الامر  
 أنهم نسبوا بتغير العبادات وبغير قول الفلاسفة فانهم لا يشكرون أنه عقلي واعترض هذا  
 القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن تخلف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي ان  
 شاء فعل وان شاء ترك وأجيب بأن عدم خلق اللازم مع خلق المزمع محال فلا تتعلق به القدرة  
 وحسنه فلا ينافي أنه فعل القادر المختار وهكذا يقال في كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض  
 ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عتلى في الكائنات (قوله أو عادي) أي وفي ذلك وفيما بعده

\*\*\*\*\*  
 بجريبات متواترات  
 وحدهيات ومحسوسات  
 فتلك جملة اليقينيات  
 وفي دلالة المقدمات  
 على النتيجة خلاف آتى  
 عتلى أو عادي وتولد  
 \*\*\*\*\*

لتوزيع الخلاف والمراد عادي بلا قول ليغاير قول المعتزلة بالتولد فانهم يزعمون أنه عادي وان كان يلزمهم أنه عقلي كما قدم ولا يخفى أنه يمكن على هذا القول تخلف النتيجة عن الدليل ومصوره بعضهم بما إذا لم يقطن الشخص لاندراج الاصغر تحت الاوسط فانه حينئذ تخلف النتيجة عن الدليل ورد بان الكلام في الدليل المستجمع للشرط ومنها التقطن لذلك وهو مفقود حينئذ والجواب بأنه يمكن أن صاحب هذا القول لا يشترط هذا الشرط لا يخفى بعده فالاولى تصويره بما اذا خلق الله العلم بالدليل دون العلم بالنتيجة خرقا للعادة (قوله او تولد) اي ذو تولد وان التولد بمعنى التولد ويزيد الثاني قوله بعد أو واجب وضابط التولد عند القائلين به وهم المعتزلة فيجههم الله تعالى ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر كما في حركة الاصبع مع حركة التماسم وعلى هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا كما ترى مبني على مذهبهم القاسد وهو ان العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية (قوله او واجب) أي على طريق التعليل فهذا القول مبني على القول بتأثير العلة في معلولها وهو باطل بالدلالة القاطعة (قوله والاول المؤيد) اي المقوى حيث اختاره الامام الرازي وشهره حجة الاسلام وغيره والحاصل أن الاقوال الاربعة قولان منها لاهل الحق لكن الاول هو المختار المشهور وقولان منها لاهل الزيغ والضلال

(خاتمة) هي افة ما يختم به الشيء واصطلاحاً الفاظ مخصوصة الدلالة على معان مخصوصة قد ختم بها كتاب أو باب أو فصل أو نحو ذلك فهي هنا عبارة عن قوله وخطأ البرهان الخ فقرة طن (قوله وخطأ البرهان الخ) اعترضه سيدي سعيد بأنه كان الاول أن يقول وخطأ القياس لان الخطأ كما يكون في البرهان يكون في غيره وهو محذور في القياس كماه وأجاب الشيخ الملوى بأنه اقتصر على البرهان لانه لا يشترط في جميع ما سبذ كرهه الا فيه قال ولولم أنه يشترط في جميع ما سبذ كرهه في غيره فتخصيصه البرهان بالذكر لانه المقصود الاهم لانه هو الذي يفيد اليقين (قوله حيث وجدنا) أي في أي تركيب وجدنا العلم الذي هو نائب فاعل وجدنا للخطأ فالحقيقة للاطلاق (قوله في مادة أو صورة الخ) ملخصه أنه قسم الخطأ الى قسمين خطأ في المادة وخطأ في الصورة ثم قسم القسم الاول الى قسمين خطأ في اللفظ وخطأ في المعنى والمراد بالمادة مجموع المقدمتين باعتبار اللفظ أو المعنى لينتج التقسيم الذي ذكره في خطأ المادة والمراد بالصورة النظم والهيئة (قوله فالمبتدأ) أي الاول الذي هو الخطأ في المادة وسبذ كرم مقابله في قوله والثاني الخ (قوله في اللفظ) أي خطأ في اللفظ ويذكر مقابله في قوله وفي المعاني الخ فنقطن (قوله كما شئت) مثال لسبب الخطأ للخطأ نفسه وتكلف بعضهم جعله على حذف مضاف والتقدير كخطأ اشتراط ومثال ذلك أن تقول مشيراً الى الخيض هذا قرء وكل قرء لا يجرم الوط فيه وتريد الطهر ينتج هذا لا يجرم الوط فيه فان الخطأ في ذلك في مادته بسبب الاشتراك فان قيل الخطأ في هذا البرهان في صورته لانه لم يتكرر فيه الحد الوسيط معني فكيف جعلوه من الخطأ في المادة أجيب بأنه لما كان عدم تكرار الحد الوسيط معني ناشئاً من المشترك الذي هو جزم من أجزاء المادة جعلوا ذلك الخطأ من الخطأ في المادة وان كان يصح جعله من الخطأ في الصورة باعتبار عدم تكرار الحد الوسيط معني انظر كلام الملوى في كبريه (قوله او يجعل انباين الخ)

أواجب والاول المؤيد  
(خاتمة)  
وخطأ البرهان حيث وجدنا  
في مادة أو صورة فالمبتدأ  
في اللفظ كما شئت ويجعل ذا



لا يخفى ان ذا معنى صاحب فكان حقها الجرب بالياء ~~فكأنها جاءت~~ هت بالالف على لغة القصر في  
الاجزاء الستة كذا قال المصنف في شرحه لكن اعترضه سيدي سعيد بان لغة القصر انما هي في  
أب وأخ وحم والفي ذى وفم بلام لانهما انما يعربان بالاحرف ككتابة عليه المرادى فكان الاولى  
أن يدل ذلك البيت بان يقول مثلا

في اللفظ كاشتراك أو كجعل ذى \* تبين مرادفاني المأخذ

كأنه المولى في كبيره ومثال ذلك أن تقول هذا سيف مشير الى غير القاطع وكل سيف صارم  
وتريد القاطع ينتج هذا صارم فان الخطأ في ذلك في مادته بسبب جعل المبين مثل الرديف في  
أخذه في المتقدمين كما في قولك زيد انسان وكل بشر حيوان وانما كان الصارم مبينا بالسيف  
لان السيف اسم لما كان على الهيئة المعلومة ولو غير قاطع والصارم اسم لذلك بقيد أن يكون  
قاطعا فينبغي ما العموم والخصوص باطلاق فيبينهما التباين الجزئي (قوله مثل الرديف مأخذا)  
أى مثله في الأخذ في المتقدمين (قوله وفي المعاني) مقابل أقوله في اللفظ كالم (قوله لا تلباس  
الكاذبة بذات صدق) أى لا تشابه القضية الكاذبة بقضية ذات صدق بان كانت تلك القضية  
من القضايا الشبيهة بالحق وليست به واعترض على المصنف في جعله ذلك على اللفظ في المعنى بأنه  
قد يكون على اللفظ في اللفظ بسبب الاشتراك كما اذا قلت هذه عين مشير بالاصرة وكل عين  
جارية وتريد الباصرة ينتج هذه جارية فان الخطأ في ذلك في مادته من جهة اللفظ لا تلباس الكاذبة  
بذات صدق اذ الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص بعضهم على ان ذلك اما من جهة اللفظ  
واما من جهة المعنى وأجيب بان جعله ذلك على اللفظ في المعنى لا ينافي أنه قد يكون على الخطأ  
في اللفظ على انه قد يقال ان قوله لا تلباس الخ راجع الامر من أعنى الخطأ في اللفظ والخطأ في  
المعنى أفاده المولى في كبيره (قوله فافهم مخاطبه) أى الكلام مخاطبه فالصدر بمعنى اسم  
المفعول (قوله كمثل جعل العرضي كالذاتي) الكاف زائدة أو أن مثلنا كيدمعنى الكاف  
كما قيل بذلك في قوله تعالى ليس كشله شئ والمراد بالعرضي هنا ما ثبت للشيء بواسطة غيره كما في  
المتحرك بحركة السفينة وبالذاتي ما ثبت للشيء من غير واسطة كما في المتحرك بذاته ومثال ذلك أن  
تقول الجالس في السفينة متحرك وتريد متحرك بالعرضي وكل متحرك لا يثبت في موضع  
وتريد ما ذكر ينجح الجالس في السفينة لا يثبت في موضع فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث  
المعنى لا تلباس الكاذبة بذات صدق بسبب جعل العرضي وهو المتحرك بحركة السفينة كالذاتي  
وهو المتحرك بالذات (قوله أو ناتيح احداث المقدمات) المراد بالاتيح النتيجة ومثال ذلك أن  
تقول هذه نقلة وكل نقلة حركه ينتج هذه حركه وهي عين احدي المتقدمين ومثل ذلك اذا لم يرد  
الاخبار بان النقلة تسمى حركه والا حركات المغايرة باعتبار ملا حظة التسمية وقد بحث سيدي  
سعيد في كلام المصنف بان الخطأ فيها جاءت فيه النتيجة احدي المقدمات ليس في المعنى  
لا تلباس الكاذبة بذات صدق لصدق كل من المتقدمين بل ليس من جهة المادة أصلا وانما هو  
من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للاحد متميزا الواجب أن تكون مغايرة لهما كما عرفت في حد  
القياس وأجاب الشيخ المولى في شرحه الكبير حيث قال واذا دقت النظر وجدت احدي  
المقدمتين كاذبة لان فيها حل الشيء على نفسه والحمل يقتضي المغايرة مغايرة الشيء لنفسه

\*\*\*\*\*  
تباين مثل الرديف مأخذا  
وفي المعاني لا تلباس الكاذبة  
بذات صدق فافهم مخاطبه  
كمثل جعل العرضي كالذاتي  
أو ناتيح احدي المقدمات  
\*\*\*\*\*

مخالفة للواقع فتكون كاذبة شبيهة بالصادقة فصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات  
صدقها ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله والحكم للجنس بحكم النوع) اللام فيه بمعنى على  
ومثال ذلك أن تقول هذا حيوان وكل حيوان ناطق ينتج هذا ناطق فان الخطأ في ذلك في مادته  
من حيث المعنى بسبب الحكم على الجنس بحكم النوع ويبحث بعض المحققين في كلام  
المصنف بأنه ليس في ذلك التباس الكاذبة بذات صدق لان المقدمة التي حكم فيها على الجنس  
بحكم النوع ليست شبيهة بالصادقة وان كانت كاذبة وحينئذ فلا يصح جعل ذلك من أنواع  
التباس الكاذبة بذات صدق قال ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بذات صدق ليس عليه  
لجميع أنواع الخطأ بل لمجموعة عاقلهم (قوله وجعل كالتقطي غير القطعي) يخرج غير باضافة  
جعل اليه من اضافة المصدر لقوله الاول وقصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني  
وهو قوله كالتقطي وهو جائز لانه كماله الشرط وهي كون المضاف شبيهاً بالفعل في العمل  
وكون الفاصل منصوبه وكونه واحداً ومثال ذلك أن تقول هذا ميت وكل ميت جمد  
ينتج هذا جمد فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب جعل غير القطعي كالتقطي وبأن  
في هذا النوع ما ذكر في النوع قبله بمشأ وجواباً فتعطين (قوله والثاني) أي الذي هو الخطأ  
في الصورة (قوله كالخروج عن أشكاله) كان لم يؤت فيه بالحد الوسط ومثال ذلك أن تقول  
كل انسان حيوان وكل حجر جمد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب الخروج عن أشكال  
القياس (قوله وترك شرط النج) المراد بالنج الاتجا ومثال ذلك أن تقول لاشئ من الانسان  
بجبر وكل حجر جمد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب شرط ترك اتجا الشكل وهو ايجاب  
الصغرى وقوله من اكاله يحتمل أن يكون حالاً من ترك وعليه فالمعنى حال كون ذلك الترك من  
الكال الثاني ويحتمل أن يكون حالاً من شرط وعليه فالمعنى حال كون ذلك الشرط من الكال  
النج ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام وهو أن يذكر المؤلف شيئاً يشعر بانقضاء المقصود  
بما في قول بعض الفضلاء

وقل بذل رب لا تقطع عني \* عنك بقاطع ولا تحرمي  
من سرك الايجي المزيل للعبي \* واختم بغير يارحم الرحا

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الاشارة عائداً لما تضمنه كلامه في قوله وخطأ البرهان الخ  
من القواعد وعليه فتمام معنى مقم وجوز بعض المحققين انه عائداً لما تضمنه كلامه في هذا المتن  
من المسائل وعليه فتمام معنى جميع وفيه بعد لا يخفى وقوله الغرض أي ذى الغرض لان هذا  
المؤلف ليس غرضاً لشيء آخر بل هو ذى غرض بمعنى انه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع  
القبول كذا قالوا والظاهر انه لا حاجة لادعاء الحذف لانه لا شك ان ما تضمنه كلامه من  
القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشدة لان الغرض لا يكون  
الامقصودا (قوله من أمهات المنطق) من أمهات المنطق أو تبعية و الاضافة أمهاتية أو  
تبعية فتمحصل من ذلك الاحتمالات الاربعة التي تقدمت والامهات جمع أم أو أمهات على  
التخلاف في ذلك والمراد منها هنا الاصول التي هي القواعد ولا يراد على جعلها أمهاتية بل  
المؤلف ليس فيه جميع أمهات المنطق لما تقدم من أن ذلك على سبيل الادعاء والمبالغة (قوله  
الحمود) استرزه هذا الوصف عن المنطق غير الحمود وهو المحشور بضالات الفلاسفة كذا

والحكم للجنس بحكم النوع  
وجعل كالتقطي غير القطعي  
والثاني كالخروج عن أشكاله  
وترك شرط النج عن أشكاله  
هذا تمام الغرض المقصود  
من أمهات المنطق الحمود

قال بعضهم وجعله بعضهم لبيان الواقع لان المنطق محدود في نفسه واختلاط بعضه بضالات  
الفلاسفة لا يصير مذكوماً لانه الحاجة المتكهن من الرد على الفلاسفة (قوله قد انتهى الخ)  
هذا البيت لو ان المؤلف قاله في منامه وكان قد أخبر بهذا المؤلف فأمره بإدخاله فيه فأدخله  
رجاء ركنه وإذا كان هذا البيت ليس من كلام المصنف فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه  
لا حاجة به لقوله \* هذا تمام الغرض المقصود \* على انه قد يقال أن به بعد ذلك لاجل قوله  
بمحمد بن الفلق فتأمل (قوله بمحمد بن الفلق) الباء لام اللبسة ومعنى الحمد الثناء بالجميل كما هو  
معروف والرب يطلق على معان منظومة في قول بعضهم

قريب محسب مالت ومدير \* مررب كثير النعم والمول للنعم  
وخالقنا المعبود جابر كسرنا \* ومصلحنا واصحاب الثابت القدم  
وجامعنا والسيد احفظ فهذه \* معان أنت الرب قاعد ان تقسم

والمناسب منها انما الخالق والخلق يطلق على خلق المصباح وعلى جب في جهنم كما ذكر بعضهم في  
تفسير قوله تعالى قل أهو ذرب الفلق فليراجع (قوله مارمته) أى الذى أوشى أردته وقصدته  
فما موصولة أو موصوفة وقوله من فن علم المنطق من امانيات أو تبه بضية على ماهر وإضافة  
فن لمبا بعد البيان وإضافة علم للمنطق من إضافة المسمى الى الاسم (قوله نظمه) يطلق النظم  
في الاصل على ادخال الالآت في السلوك والمراد منه هنا جمع الكلام على وجه التقفية والوزن  
وقوله العبد أى المصنف بالعبودية التي هي غاية الخضوع والتسذل وهذا الوصف أشرف  
أوصاف الانسان وأرفعها لما فيه من الاشارة الى كمال الله تعالى واحتياج غيره اليه لانه تعالى  
كأن الخضوع والتسذل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به  
في المقامات العلية ك مقام الاسراء ومقام انزال القرآن ومقام الدعوة اليه قال تعالى سبحان  
الذى أسرى بعبد الله الذى أنزل على عبده الكتاب وأنه لما قام عبد الله يدعوه الى غيره ذلك  
ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا أو أن يكون نبيا عبدا فاختار الثاني ومما  
ينسب للقاضي هياض

ومما زادني شرفا وتبها \* وكنت بأخفى أطا الثريا  
دخولي همت قولك بأعبادي \* وأن صيرت احدى نبيا

(قوله الذليل) نأ كيد لما فيه من العبد (قوله المقتدر) هو أبلغ من الفقير لان معنى المقتدر  
شديدا احتياج ومعنى الفقير المحتاج لان بناء المقتدر زائد على بناء الفقير لان محل قولهم زيادة  
البناء تدل على زيادة المعنى اذا تمدد نوع الحكمتين كان يكونا اسمي فاعل أو صفة مشبهة ومما  
هنا ليس كذلك لان المقتدر اسم فاعل يدل على الحدوث والفقير صفة مشبهة يدل على الدوام نعم  
يمكن أن يجعل المقتدر صفة مشبهة بأن يراد منه الدوام (قوله لرجة المولى) أى لاحسانه  
أو لارادته لانه لا يصح ارادة المعنى الاصلى في حقه تعالى وهو الرقة لاسيما حاله عليه تعالى وإذا  
استحال اطلاقها على حقه تعالى باعتبار مبدئها جازا لاطلاقها في حقه تعالى باعتبار ثنائها وهي  
الاحسان او ارادته وهي على الأول صفة فعل وعلى الثاني صفات والمولى يطلق على معان  
كثير منها الخليف والناصر والحليم الذى لا يستغزه الغضب (قوله العظيم) أى عظيمة معنوية  
لاحسية لاسيما حاله عليه تعالى فانها تستدعى الجسمية (قوله المقتدر) هو أبلغ من القادر لان

قد انتهى بجمع ذرب الخالق  
مارمته من فن علم المنطق  
نظمه العبد الذليل المقتدر  
لرجة المولى العظيم المقتدر

معنى المقدر تام القدرة ومعنى القادر المتصف بالقدرة ويصح هنا أن يقال لان زيادته لا ينافي  
تدل على زيادة المعنى لا اتحاد نوع الكلمتين المذكورتين فانهم ما هما فاعل (قوله الاخضرى)  
نسبة للاخضر جبل بالمغرب على ما قاله بعض المغاربة وهذا بيان لنسبته بحسب ما اشتهر على  
الاسنة والافوه منسوب للعاب من مرداس الصحابي المشهور وكما قاله المصنف في شرحه  
(قوله عابد الرحمن) انما زاد الان في ذلك للوزن والافانجمة عبد الرحمن ويحتمل ان المصنف  
لم يرد العلم (قوله المرتضى) أى المؤمل مع الاخذ في الاسباب كما يعلم مما مر ومع مول قوله المرتضى  
ما ذكره بقوله مغفرة تحيط الخ وقوله وان يبيننا الخ (قوله من ربه المنان) أى كثير المن الذى  
هو الانعام أو تعداد النعم وهو بالمعنى الشافى مذموم الا بالنسبة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم  
واستغنى بعضهم الشيخ والوالد (قوله مغفرة) مأخوذة من الغفر وهو السور والمراد بها ستر  
الذنوب عن أعين الملائكة قبل مع كونها باقية في العصفية لكن لا يؤاخذ بها صاحبها وقيل  
مع محوها من العصفية من أصاها (قوله تحيط بالذنوب) كناية عن كونهم جميعها بحيث  
لا يبق فرد منها (قوله وتكشف الغطاء عن القلوب) أى تزيل الغطاء المحقق بالقلوب الحائل  
بينهم وبين علام الغيوب الحاصل بسبب اقتراف الذنوب عن تلك القلوب وفي الكلام استعارة  
بالكناية فيكون المصنف قد شبه القلوب بأشياء لها غطاء وطوى لفظ المشبهة ورعى اليه بنى  
من لوازمه وهو الغطاء ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه ما يحصل على  
القلوب بسبب الذنوب بالغطاء يجمع المنع في كل واستعار لفظ المشبهة به للمشبهة وعلى كل  
فالكشف ترشيع ان كان حقيقة في الحسبات فقط كما مر (قوله وان يبيننا) قد عرفت انه معطوف  
على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله بجنة العلاء أى جنة الدرجات العلاء قاله المصنف لموصوف  
مخدوف كما قاله بعض المحققين وهو أولى من قول بعضهم انه من اضافة الموصوف للصفة  
ولا يخفى ان العلاج جمع عليا بضم العين مع القصير بفتح العين مع المد (قوله فانه  
أكرم من فضلا) علمه لقوله المرتضى الخ وهذا يقتضى ان غيره تعالى فضلا وكما هو كذلك  
بحسب الظاهر وما يحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم الاله تعالى فكلام المصنف  
بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم (قوله وكن أخى) أى فى الاسلام وقوله للمبتدى مسامحا أى من  
الزال الذى قد يظهر فى هذا التأليف وقد تقدم ان المبتدى هو الاخذ في صفات العلم ولا يخفى  
ما فى ذلك وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الزلل فى  
تأليفه (قوله وكن لاصلاح الفساد ناصحا) اللام بمعنى فى والمراد من الفساد الكلام الفاسد  
والمراد من النصح فى ذلك أن لا يكون يادى الرأى من غير قائل وتدير بعبارة فيها اساءة أدب بل  
يكون بعد امعان النظر مع التبجيل والتعظيم (قوله وأصلح الفساد الخ) انما ذكر ذلك بعد قوله  
وكن لاصلاح الفساد الخ للتصريح بان الاصلاح المطلوب لا بد وأن يكون معصوبا بالتأمل  
وان كان يهيم به ذلك مما قبله لا بطريق الصراحة هذا وفى كلام بعض المحققين حل ما هنا على  
الاصلاح فى صلب المتن وما قبله على الاصلاح فى هامشه قال وجه ما يندفع وهم التكرار  
فى كلام المصنف اه وهو بعد جدا فالصلى الى الاول (قوله وان بدية فلا تبدل) ظاهره  
ان المعنى وان كان اصلاح الفساد بدية فلا تبدل لكن الاولى ان المعنى وان كان الفساد أى  
ظهور بدية (قوله اذ قبل الخ) علمه لما قبله وأشار بذلك الى قول الشاعر

\*\*\*\*\*  
الاخضرى عابد الرحمن  
المرتضى من ربه المنان  
مغفرة تحيط بالذنوب  
وتكشف الغطاء عن القلوب  
وأن يبيننا بجنة العلاء  
فانه أكرم من فضلا  
وكن أخى للمبتدى مسامحا  
وكن لاصلاح الفساد ناصحا  
وأصلح الفساد بالتأمل  
وان بدية فلا تبدل  
اذ قبل كم مزيف مهجها  
\*\*\*\*\*

وكمن عاتب قولاً صحيحاً \* وأقتض من الفهم السقيم  
وتعبه بقيل ليس للتضعيف بل لجرد العزو (قوله كم من يف الخ) كم هذا لكثير وتسمى خبرية  
ومن يف اما بالجور على انه تمثيل لكم وبالرفع على انه خبرها وبالنصب وان كان لا يساعده الرسم  
الاعلى طريقته من يرسم المصوب بصورة المرفوع وقد روى بالوجه الثلاثة قول الفرزدق كم  
عمة البيت (قوله لاجل كون فهمه قبيحا) علة لقوله من يف الخ (قوله وقل لمن لم ينصف  
لمقصدي) أى لمن لم يسلك طريق الانصاف فيما قصده من المسائل بل سلك طريق اللوم فيه  
قالا لم يعنى في وقوله العذر حق واجب الخ مقول القول والمراد من العذر هنا الاعتذار فهو  
بالمعنى المصدرى وان كان يطلق كثيرا على ما يعتذره والمراد بالوجوب هنا التاكيد (قوله  
للمبتدى) اقتصر عليه في الذكركم ان العذر مطلوب اغبره ايضا لان طلبه اشد (قوله ولبنى  
احدى وعشرين سنة) يحتمل قراءته بصيغة التصغير مع تشديد الياء وحذف الهمزة ويحتمل  
قراءته بصيغة الجمع مع اسكان الياء مخففة واثبت الهمزة وعليه فنون الجمع محذوفة للاضافة  
وقوله مهذرة مصدر مسمى بمعنى الاعتذار وقوله مقبولة مستحسنة أى يطلب قبولها واستحسانها  
وعرض المصنف طالب المَعذرة فيهما وجد من الزلل في هذا التالف لكن بآفة وهو ان احدى  
وعشرين سنة فان هذا السن يقل في أبنائه من يتقن هذا العلم ويحققه ولا يخفى ان العذر المطلوب  
هنا من حيث كونه صغيرا في السن وفيما مر من حيث كونه ميتا أو غريبا أو وقع للمصنف  
بكثير ما وقع لابن الحاجب من نظم به جل الخوف في وهو ان ست سنين كما صرح بذلك في نظامه  
(قوله لاسيما الخ) اعلم ان هذا التركيب يستعمل ليقيد أو لوية ما بعده مما قبله في الحكم لكن  
نارة يذكرك بعده اسم نحو جاني القوم لاسما زيد والمعنى حينئذ لا مثل الذي هو زيد موجود بين  
القوم الذين جاؤني بل هو الاخص منهم بالهي الى وتارة يذكرك بعده جار ومجرور مثل نحو أحب  
زيد لاسيما على الفرس والمعنى حينئذ خصوصاً على الفرس أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً  
على الفرس فلا سيما بمعنى خصوصاً في محمل نصب على انه مقول مطلق اقل هل مقدروا الواو  
الداخل عليها في بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضى لمخضا  
وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر بعد لاسيما اسما بل جارا ومجرورا فهو نظير  
أحب زيد لاسيما على الفرس فالمعنى خصوصاً في عاشر القرون الخ (قوله في عاشر القرون) أى  
من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ولا يخفى ان القرون جمع قرن وقد  
اختلف فيه على أقوال كثيرة منها انه اسم لعدد متبدل من الزمن وهو أعدل الاقوال وأحسنها  
ومنها انه اسم لما قسنة وهو مراد المصنف كما ذكره في شرحه (قوله ذى الجهل) أى ذى أهل  
الجهل بسيما كان وهو عدم العلم بالشيء أو حرى كما وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه وقوله  
والفساد أى الخروج عن الحالة المستقيمة وقوله والفتون جمع فتنة وهي الشر الذى يفتن به  
واذا كان هذا حال القرن العاشر فما بال جماعده من القرون التى اتشربت فيها الفتن وكثرت  
فيها المحن وذهبت فيها العلماء الاعلام وظهرت الجاهلاء اللثام نسال الله تعالى أن يوفقنا لما  
يرضيه على الدوام بجماعه سيدنا محمد خير الانام وآله وصحبه الغر الكرام (قوله وكان في أوائل  
الهرم) أى في الأزمنة التى هي أوائل الهرم والمعنى الشهور المعروفة بالهرم لتعريم القتال فيه  
في صدر الاسلام وقوله تأليف الخ فاعلم كان يشاء على انها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف

\*\*\*\*\*  
لاجل كون فهمه قبيحا  
وقل لمن لم ينصف لمقصدي  
العذر حق واجب للمبتدى  
ولبنى احدى وعشرين سنة  
مهذرة مقبولة مستحسنة  
لا سيما في عاشر القرون  
ذى الجهل والفساد والفتون  
وكان في أوائل الهرم  
تأليف هذا الرجز المنظم  
\*\*\*\*\*

ضم شيء إلى شيء على وجه فيه ألفة بضم الهمزة وحراده بالجر المنظوم من بحر الرجز الذي  
أجزأوه مستقمة على ست حررات ولعل المراد بالمنتظم تمام النظام لا المنظوم والالم يكن لها ثمانية بعد  
قوله هذا الرجز فليتامل وليراجع (قوله من سنة إحدى وأربعين) أي حال كون أوائل الهرم  
من سنة الخ أو حال كون الهرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الأوائل أو من الهرم  
وقوله إحدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يراد آخر سنة إحدى وأربعين حتى يصح  
ذلك نعم على القول بآيات بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى ما ذكر (قوله من بعد تسعة من  
المتين) أي حال كون الإحدى والأربعين من بعد الخ فهذا التأليف كان في المائة العاشرة  
فهو في عاشر القرون كما قدمه المصنف بناء على القول بأن القرن اسم لمائة سنة كما مر (قوله ثم  
الصلاة والسلام الخ) ثم الترتيب الذي وقوله سبرمدا أي داتها وقوله على رسول الله من  
المعلوم أن الرسول أخذ من النبي لأن معنى الرسول إنسان أوصى إليه بشرع يعمل به وأمر  
بقتل بغيره ومعنى النبي إنسان أوصى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بقتل بغيره هذا هو المشهور  
وقيل أنهم ماتوا دفن وقيل غير ذلك كما أوضحناه في غير هذا المثل (قوله خير من هدى) أي خير  
من هدى الناس إلى الله تعالى وإذا كان صلى الله عليه وسلم خير من ذكر كان خير غيره بالأولى  
(قوله الثقات) جمع ثقة بمعنى الموثوق به وقوله السالكين سبل النجاة أي المتبعين طرق النجاة  
أعني الأمور الموصلة إليها كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكاملة والصوم والزكاة  
إلى غير ذلك من سائر المأمورات والمعاملات وفي كلام المصنف استعارة بالكناية فيكون المصنف  
قد شبه النجاة بشيئ ليس بسبل حسنة وطوى أظف المشبه به ورمز إليه بشيئ من لوازمه وهو السبل  
ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه طرق النجاة التي هي الأمور المذكورة  
بالسبل الحسنة واستعار أظف المشبه به لأمثله وعلى كل فالسبل أو تشيع (قوله ما قطعت شمس  
النهار الخ) أي مدة قطع شمس النهار الخ وقوله وطلع البدر الخ أي ومدة طلوع البدر الخ فما  
مصدرية ظرفية والغرض من ذلك التعميم لجميع الأوقات على طريق الكناية كما هو عادة  
العرب وقوله أبرج جمع برج وهو وان كان جمع فله لكن المراد منه الكثرة لأنها الشاهدين الجليل  
والنور والجواز والستر طائر الأسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والدلو  
ويقال له الدالي والحوث وقد أشار لذلك بعضهم بقوله

حمل النور جوزة السرطان \* ورعى اللبث سنبل الميزان

ورعى عقرب بقوس الجدى \* نزح الدلو بركة الحيتان

وهذه الأبرج هي أبرج دائرة الفلك الثامن الذي هو فلك الثواب وهو المسمى بالكوكبات  
وتوضيح ذلك أن الحكما قسموا الفلك المذكور اثني عشر قسما وهي الأبرج المذكورة ثم ان  
الشمس لا تشارك مسامتة هذه الدائرة أصلا مع كونها في فلكها الذي هو السماء الرابعة  
فاذا فارق برجاً من تلك الأبرج وابستادت في مسامتة ما يليه يقال قطعت برج كذا وأحات  
في برج كذا وهكذا علم أن المراد أنها تقطع ذلك بسيرها الذاتي وهو سيرها إلى جهة المشرق  
لا بسيرها العرضي وهو سيرها إلى جهة المغرب وهو الظاهر لنا وجه تسميته بذلك أنه عرض  
لها من جهة الشمال لا عن يمينه لأنه يصح أن يصرح به جميع ما احتوى عليه من الأبرج وما فيها من

من سنة إحدى وأربعين  
من بعد تسعة من المتين  
ثم الصلاة والسلام سبرمدا  
على رسول الله خير من هدى  
وآله وصحبه الثقات  
السالكين سبل النجاة  
ما قطعت شمس النهار أبرجاً

الكواكب هذا وقد اختلف في المراتب بالبروج في قوله تعالى ولقد جعلنا في السماء بروجا  
وزيناها للنظرين على أقوال أحسنها ما قاله عطية من أن المراتب أقصرو في السماء وقال  
بجاهد المراتب الصوم العظام وقال أبو نصر الصوم السبعة التي هي الكواكب السيارة  
وهي زحل وهو في السماء السابعة والمشتري وهو في السماء السادسة والمريخ وهو في السماء  
الخامسة والشمس وهي في السماء الرابعة والزهرة وهي في السماء الثالثة وعطارد وهو  
في السماء الثانية والقمر وهو في السماء الأولى وقد جعلها بعضهم في قوله

زحل شري مريخه من شمسه \* فقارعت اعطارد الاقمار

وهي على هذا الترتيب كما علمت (قوله وطلع البدر) أي القمر له تمامه وان لم يكن في ليلة  
أربع عشرة وقوله لهم البدر هو القمر له أربع عشرة تقريب وقوله المنبرصة لازمة إذ البدر  
لا يكون الا منبرا لان الخسوف لا يسمى بدرا (قوله في الدجا) جمع دجبة بضم الدال وسكون الجيم  
وهي الظلة كما في القاموس وهذا آخر ما يبره الله تعالى على هذا المتن النفيس النافع لكل  
من أراد المطالعة أو التدريس وكن يا أخي غيرة قاصر لمن هو في العلم قاصر والقصر له  
عذرا ما وقع منه من الهفوات فان الحسنات يذهبن السيئات والحمد لله على كل حال  
ونشكركم على حسن الكمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي الجود والفضل وعلى  
أصحابه وآله خير آل وكان الفراغ من جمع هذه الحاشية النفيسة في أوائل جمادى الأولى من  
شور سنة ١٢٢٦ من الهجرة المنيفة على صاحبها صلوات وتبقيات شريفة ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم تسليما كثيرا

\*\*\*\*\*  
وطلع البدر المنير في الدجا  
\*\*\*\*\*

يقول المتوسل بجاهد الرسول الخاتم القبر الى الله تعالى محمد قاسم محمد ذلك يا من زينت نوع  
الانسان بجمال المنطق وحسن البيان ونصلي ونسلم على رسولك المؤيد بالبراهين والدلائل  
وآله وصحبه الذين أحرزوا أعلى أجناس القواضل والنضائل (وبعد) فقد تم عطية بولاق  
التي طلعت بدور محاسنها بالآفاق طبع حاشية امامه صدره خاتمة المحققين ونادرة دهره من  
لا يزال زبد علومه بين البرية يورى العلامة الشيخ ابراهيم الباجوري على سلم المنطق للامام  
الاخضرى سيدى عبد الرحمن أسكنه الله تعالى بفضل أهلى فراديس الجنان ولعمري انها  
لحاشية خالية أحرزت من جواهر النقائس عالياه من ينالها مشيا بالنضير بتقرير  
العلامة الشيخ محمد الاتابى الجهميد التحرير على ذمة من أحرز من كريم الشمايل ماصقا حضرة  
محمد افندي مصطفى في ظل صاحب السعادة وكوكب أنقى السيادة والجلادة من هو بحسن  
الثناء عليه حقيق عزيز مصر الخلد والاعظم محمد باشا توفيق أدام الله تعالى سطوته وأطلع في  
الخافقين غزوه وبهجته مشمول طبعها بادارة سفي المكنانة سعادة حسين حسبي بك مدير المطبعة  
والكاغذخانه ونظارة وكيله ذى المعارف التي علمه تنفى سعادة محمد بك حسبي ووافق

القيام في أواخر شهر ربيع المحرم عام سبعة وتسعين ومائتين

وأنفس من هجرته صلى الله عليه وسلم وعلى

آله الكرام وأصحابه

الغمام



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)